

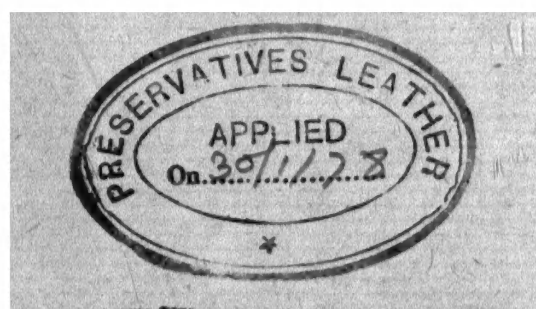
۴

۱۴۰۰

مقامی شاعری ادیب
ابراہیم

۴۰۰

۱۶۰



ابن عجب حنفية فقيهة او ارام او ماير فانك نضاجه بالخياري ان شائته كذا كذا
 والاشياء وضعت من قبله وانه في الربوبية لا يمكن لغيره النقصان مع استمر
 اصل وفي التمدد ولو كان في بعد الغضب لا يفيض العيب نقص من قيمة الغضب بيان
 السعرة في السعرة في قيده لانه لو كان نقصان السعرة لكان نقصان الغضب فلما كان
 الخيارات من اخذ القيمة وبين الاشارة الى الذباب لا ذلك امكان في سوره وفي اخذ
 وان كان النقصان في البدن من قيمة النقصان وان كان في السعرة لا يفيض وفي الغضول
 وكذلك لو غصب يامن ذوات القيمة فاعطاه الغاصب قيمته بما يوم الغضب بعد يومه
 ولك البدن يحرم على القبول في الحرمة ولو غصب عبد صغير او حيوانا صغيرا فبكره في يده
 ملك من قيمة يوم الغضب في التمدد ولو كان النقصان بعيب حرمت به بان
 كان عبد ابق او سرق او كانت جارية فزنت ولم تحصل قبله او جلت او عورت او كانت
 فانه يخرج منها ما كان شافيا او نسي الغرض او الحرفة بروا الغضوب ويقوم صحيح
 ويقوم وبالعيب فيض قدر النقصان ولو زال العيب في يملكه بروا الغاصب
 وفيه ايضا خروج القيمة ليس العيب في الميناء بخلات او الغضوب وهو شاف فمرد او
 غصبها بغير نصارت عجزا فانه ياخذها وياخذ النقصان وفيه تجبر يد غصب جارية بته
 فانه فانك شافا فله غصب منه ان ياخذ جارية ولو غصب عبد صغيرا فانه عجز
 لا يفرم النقصان لان المقصود من العبد العمل وبذا لا ينقص العمل ولو غصب عبدا جارية
 فانه اوقافا فليس له ان يفيض النقصان وفيه خلاصة المضمرات ولو كان الغضوب
 عبدا امر واخرج شعره وجعل ليس بعبد والتجوزة عيب ولله اقل الشيب كونه عيب في فخره
 الفقه سبعة اشياء وبوجوب النقصان رحل غصب جارية فانه فانك شافا فانه
 يفيض النقصان او غصب ثوبا فخره فخره ياخذ وفيه النقصان او غصب عبدا فانه
 او غصب راقصه ياخذ وفيه النقصان فان كان في قيمة الولد جبره بالنقصان جبره او غصب
 عينا او ستمه واتفق وبما تعامل ياخذ وفيه النقصان او غصب عبدا فخره فانه
 ياخذ وفيه النقصان وان كان شافا فانه ياخذ وفيه النقصان وان كان شافا



تتركها وضمن قيمتها من الذهب والفضة وفي رواية الفقه لو غصب عين فعليه ان يأخذ المال كقيمة بقول
 الغاصب ثم ظهر العين فان المال كباقي ران شاة اخذ العين وور العوض في محقر القدر
 ومن هو غصب عين فعليه فضمنه المال كقيمة ملكها والقول في القيمة قول الغاصب مع بيده الا
 يملك البنية باكثر من ذلك فان ظهرت العين وقيمتها اكثر مما ضمن وقد ضمنها بقول المال ك
 او مبنية اقامتها وبكول الغاصب عين فلا خيار للمالك وان كان ضمنه بقول الغاصب
 مع بيده فالمالك باقيا ران شاة امضى الضمان وان شاة اخذ العين وور العوض في المحقر
 شرح المتفق فان ضمن بقول المال كاو مبنية ثم ظهرت قيمته اكثر من ذلك فلا شيء له وان
 بقول الغاصب مع العين ان شاة المال كاخذ العين وور العوض وان شاة امضى الضمان
 الا ولا لانه ثم هكذا بسبب الفصل رضا المال كحيث اوعى به القدر واما الثانية لانه لم يتم
 بهذه المقدار بحيث يدعى الزيادة واخذها دونها لعدم الجبة ولو ظهرت العين وقيمتها باقية او
 في هذا الفصل الاخر هكذا الجواب في ظاهر الرواية وهو الاصح خلافا لما قاله الكرخي رحمه الله
 لانه لا خيار له لانه لم يتم رضاه حيث لم يعط ما يذم عليه وانما يرفعوت الرضا في البيع مع
 زادت قيمته عند الغاصب فيها من رجل مسلم الله ثم حضر المعصوب منه مال
 وجد قايما في يد المشتري اخذه وان وجدته بالكا فوباقيا ران شاة ضمنه الغاصب قيمته يوم
 الغصب واجاز البيع بين الغاصب والمشتري وان شاة لم يشتر قيمته يوم الغصب
 ويرطل البيع بينهما قال ابو يوسف ومحمد رحمته الله له ان يضمن الغاصب قيمته زائدة هذا اذا كان
 الزيادة منفصلة كالسمن وغيره اما اذا كانت الزيادة منفصلة بان ولدت الدابة عند الغاصب
 ثم باعها وسلمها الى المشتري فان وجدها المعصوب منه قايما في يد المشتري اخذها منه
 وان وجدها بالكاين فالجواب في الايام على ما ذكرنا واما في ولده يضمن قيمته بالتسليم وذكر في
 الاصل اذا غصب جارية قيمتها الفف فزادت في البذل او في السعر حتى صارت
 العين ثم باعها وسلمها وتقدر روبا فلها لك لان يضمن كل واحد من العين ولم يحكم
 وروي عن ابو يوسف رحمته الله انه ان شاة ضمن الغاصب قيمتها يوم الغصب وان
 شاة ضمن المشتري قيمتها زائدة كذا واه الحس عنه ايضا وعلى هذا اذا غصب شاة علف

٢
 سألني سبب هجره فقال هو فعل وسكني او يقول من كان لازم هو في الغرض في سبب
 الحار عاصب العار لا يضمن عند الجحفة والي يوسف رضي الله عنها لانه صار عاصبا لمنفعة العار
 عاصبا لغيره والمنفعة ليست بالمال ولا بمنع مالك الدار عن الانتفاع ومنع مالك عن ملكه
 الضمان كما لو منع مالك حقه ملك له لا يضمن في العدة المنصوب ان كان غير متعلق فانهم في
 اوجار سبيل قد يرب بالبناء او الاشجار او غلب السبل على الارض فيقي تحت الما فانه لا ضمان
 في الجحفة ولا يوسف رضي الله عنها واجمع انه لو تلف من سكنه يضمن وفي التعلق انقص العار عند
 سبب بفعله يضمن قدر الزامه وفي الحق من يضمن عاصبا ان يضمن بكنه او بزرعته او بغيره
 كماله والعقار يضمن به كما اذا نقل ترابه بانه فعل في الدين وكذا اذا انقص بكنه ضمنه فيقوم
 والقيد بالفصل في العار لانه لو غصب العار ولم يفعل فيه شيئا حي انقص فيه خلافاً عنه محمد بن حنبل
 في البابا وان غصب العار تحقق في ذلك وفيه لا وفي رواية سيد الدين رحمه الله غصب العار
 فيمنه زوايا ان يثبت لا يتحقق بموجب الضمان عند الجحفة والي يوسف رحمه الله وفي وجوب الضمان
 مع العقار وتسمية روايتان عنه وانقول يضمن بالبيع والتسليم بالاتفاق وفي التدبير ثم
 العار وهو الذي لا ينقل ولا يحول لا يتحقق فيه الغصب وعند محمد والشافعي رحمه الله تحقق في قاي
 سيد الدين رحمه الله ولو غصب ارضا فيها اشجار فثبت الاشجار في يد الغاصب لا يحل عليه القاء
 من الاشجار ولو غصب ارضا فيها زرع ثابت فادرك من وقت الغصب في ان اورك
 برة منقصة فلا يضمن لو ملك ولا يضمن قيمة الفصل ايضا لانه لا يحلوا ان كان له حكم العقار
 وان كان له حكم العقار لا يضمن بالغصب وان كان له حكم المبيع يضمن بالمقبول وفي الفصول الفصل
 ان من لم يشر في غصبه لم يملك يملك يملك قال سيد الدين رحمه الله في قوله في من غصب
 نصف النخيل فاعيا ذكر ابو الفضل الكرام رحمه الله في انشائه انه لا يتحقق ولا يتصور وذكر الكرام
 سيد رحمه الله انه يتصور وذكر القاضي الامام خلال الدين في محاضرة رحمه الله في دعوى غصب
 ان يشترط ان لا بد من بيان كون جميع الدار في يد المدعي عليه وقال بعض المشايخ رحمه الله
 ان يشترط ذلك بل بدعوى نصف الدار ان يشترط نصف الدار ان يشترط نصف الدار ان يشترط
 ان يكون الدار في يد رجلين وغصب من يد احدهما اذا كان كل الدار في يد

رجلين في بكل واحد نصفين على الايدى على كون جميع الدار في بكل واحد فعال يكون
 في هذا النصف في يوم الحشر وفيه الضيف فضل الغضا على الغائب ذكر في غضب
 ما ربح من غضب السلطان غضب احمد وانه جبر من الشرب قال هو من الوسط وانشا
 المعصوب منه احماء بحجة فيكون منهم على قدر الضاياهم الانصبة قال كما كان وكذلك ذابرين منه ثم
 غير مقنوم غضب السلطان غضب احمد وقال لا غضب هو منهم جميعا في الشرب وفي خزانة
 العفة ولا يغضب المعصوب الا بشئ بالعدوي وبالمنع بعد الطلب في الجبر اذا غضب ما ذكر
 ثم اخضا مال انقطاع عن ايدى الناس حكم بقيمة يوم الخصومة عند اية خيفة رجة الله وغضب
 لا مثل له يعتبر قيمة يوم الغضب بالاجماع وفي كثر الدقائق وكرب روعيته في مكان غضبه ان
 ان ملك وهو مشي وان الغريم المثل فقيمة يوم الخصومة وما لا مثل له فقيمة يوم غضبه وفي التنازع
 المشي انقطع من ايدى الناس فعليه قيمة يوم الخصومة وعند اية يوسف رجة الله يوم الغضب وعند
 رجة الله يوم انقطع من ايدى الناس وفيه ايضا وان ادعى الغائب ان المعصوب ملك
 او غائب عنه او اقل ولم يصدق المالك ولا يمينه له يحبس الغائب مدة لو كان في يده لاطهره
 طاهر ثم يضمن مثله او قيمته وفي المنظومة في مقالات الامام التي في كتاب الغضب يوم
 الغضب ان المعصوب مات له ما ذلك وهو في قلبه قلب اولى والضمان قد حرم
 او ربحه في الامالي وكتب في حشيتها وقال محمد رجة الله بينه الغائب اولى وهو طاهر
 الغائب وفي السيرة المشي نحو الكيل والورث والعدوي المتقارب كالخو والبيض وفي القيمة
 ولو وجد المالك الغائب في بداح ان كان المعصوب دراهم او دنانير بوزن تسليم
 حيث وجدته وكذا ان كان عينا الا اذا كانت قيمة العين في هذا الموضع اقل فاما المالك
 بالجبر ان شاء واخذ قيمة في بلد الغضب وان شاء واخذ العين وان شاء وانظر في هذا
 في بلد الغضب وفيه ايضا وان لم يكن المعصوب في يده وهو مشي ان كان مقيمة في
 مكانين سواء ملكا ملكا مثله وان كان هناك اقل فاما المالك ان شاء واخذ قيمة حيث
 وجد وان شاء وانظر وان كان هناك اكثر فالغائب ان شاء واعطى مثله وان شاء
 قيمة حيث غضب الا ان يرضى المالك بالقيمة وفيه ايضا ثم ان كان من جنس الروب

ولو كان قال الجنيته رضي الله عنه بيمينه يوم الغضب واجتمعوا له لولم يزلها وملكته
 بيمينه قيمته يوم الغضب وفي الفصول ومن غصب ثمانية عشر ذراعا فزادت قيمته
 صارت ثمانية عشر ذراعا فبها الغاصب واكلمها بيمينه عشرة ذراعا بيمينه ثمانية عشر
 ولو ملكته من غير ملك فخلية قيمته ثمانية عشر ذراعة غصب اللانم خواهر زاده رحمة الله
 غصب جارية ثمانية الف ذراعة فزادت زبارة تمسكه حتى صارت ثمانية الف ذراعة فبها الغاصب
 وسلمها فاما ملك بالثاني رانث ضمن الغاصب قيمته يوم الغضب مائة الف وان شاع
 المشتري قيمته يوم القبض وهو الفان وليس له ان يبيع البايع قيمته العين عند الجنيته رضي الله
 خلافها وفي كثر الدقائق وزوايد المصنوع امانة فيضمن بالعدى او بالمنع بعد طلب الملك
 وفي التهذيب ثم زوايد المصنوع المتصدية كالسمن والحبال والمنفصلة كالولد والقرعة والدين
 والصوف ليس بمصنوع عبي الغاصب خلافه في رحمة الله حتى لو زال السمن او الحبال او ملك
 الولد من غير فضل احد لا يضمن بالزيادة ولو ملك الغاصب الجارية بعد السمن او ملك الولد من
 الزبارة ولو كان ملكا لم يملكها ثالث ففي المقتصد انث ضمن الغاصب قيمته يوم الغضب
 وانث ضمن المشتري او ملكته قيمته زائدة يوم القبض والملك يملك ولو ضمن الغاصب
 فهو يرجع على ملكه بيمينه زائدة او ذكر ابن سبعة حصة الله ان ثمانية بيمينه الغاصب قيمته
 زائدة او في المقتصد انث ضمن البايع الاصل والزيادة وانث ضمن المشتري او ملكته ملكا
 وفي السعفة في امة الزوايد المتصدية كالسمن والحبال امانة البضا يد الغاصب فزاد في لو ملكته
 ابي ربة بعد الزبارة ضمن قيمته وقت الغضب ولا يضمن الزبارة وفيه انث في رحمة الله بيمينه
 ايضا كما في المنفصلة عنه وعلى هذا الاختلاف لو زادت قيمته من غير زيادة في يدها ثم ملكته لم
 يضمن الغاصب الا قيمتها وقت الغضب عندنا وفيه انث في رحمة الله بيمينه قيمته وقت الملك
 وفيه ايضا ما لو باع ابي ربة بعد الزبارة قيمته با زبارة المصنوع او غصب حيوانا وزاد في يده
 خيره عند الغاصب فباعه الغاصب سلمه الى المشتري فان كان قايما اخذه حاسبه وان كان
 بالكا فهو بالثاني رانث ضمن الغاصب قيمته يوم الغضب وانث ضمن المشتري قيمته يوم
 القبض وليس له ان يبيع البايع قيمته الزائدة بالبيع لو سلم قيمته الزبارة مائة في قول الجنيته

رضي الله عنه وقال ابو يوسف ومحمد رحمته الله ان البضع والبضع التسميم قيمته المائة
روى هذا الاختلاف ابن سماعه عن محمد رحمته الله وفي ظاهر الرواية ان اخذ رقة
ذلك وان شاة قيمته قيمتها وان شاة البضع والتسميم وفي رواية اخرى في كسر
ولو غضب ثوباً قيمته عشرة فعلا السحر حتى صار ثوباً قيمته ثمان مائة فانه قيمته عشرة
لان الضمان موجب الغضب وبذلك العين لا يقطعه الضمان على تقدير وليعبر القيمة بتمام القيمة
ولا ينظر الى زيادة القيمة ولا الى نقصانها في السحر بعد القبض لان المحل صار مضروباً عليه بذلك
الفعل فلا يعبر كما كان وان جحد المعصوب بعد ما ارادت قيمته فهو ضامن بقيمته يوم
جحد عند زجر رحمته الله لان الضمان قد كسحى عليه الا ان كما مر في فصل الودعة وقال ابو يوسف
موضاً من يوم غضبه لان الحكم ثبت للغاصب عند اداء الضمان مستنداً الى وقت الغضب
فيجب عليه قيمة يوم الغضب وفيه ايضا المعصومية اذا رتت عنه الغاصب فخلت عنه
ثم رد فولدت وماتت عند مالك بعد الولادة بعزم الغاصب قيمتها يوم علقته عند
ابن خنيفة وقال محمد رحمته الله تقوم وهو غير حامل ولا زانية وتقوم وهي حامل زانية فيخرج
بفضل ما بها وفي الجهر لا يرجع الحكم عليه شي عند ابو يوسف ومحمد رحمته الله وفي المصنف المعصومية
اذا رتت عنه الغاصب فخلت فزواجها الحكم فولدت عنه ثم ماتت في نفسها بها
قيمته يوم علقته وقال لا يضمن شي ولا ضمان عليه في الحرمة اتفاقاً ولا فرق بين ان يكون
محمل من زنى الغاصب او زنى رجل غيره والكلام فيها اذا كان المحل من الزنا عرف ذلك بقوله
والحمل حال الغضب الى آخره ذكره اما اذا كان من زوج لها او من المولي فذا ضمان على الغاصب
في شي من ذلك في السراية المعصومية اذا ولدت ولداً انقصتها الولادة وبالولد وفاء
بالنقصان لم يضمن الا اذا ملك الولد قبل الرد وفي مسكلات انفرد ورى ان كان في قيمته الولد
وفاء المحل النقصان بالولد كمن غضب جارية رجل فولدت في بده ولداً اباً وعشرة
وراهم ونقصت الجارية بالولادة مفردة عشرة فليس للمالك ان يضمن بالنقصان كذا في
كثرة الدقايق وفي التهذيب ولو غضبها وهي حبلية او مرضية فماتت من ذلك فعليه قيمتها بها
ذلك المرض والحبل وفي البضع ولو غضبها حياً او مضمومة او بها مرض او جرحه فماتت من ذلك

فكل من سبغ قبة فيها وفيه ايضا ولورويها بالكلية جاعلا في تحت عنده من الولادة وبعثي ولدنا ضمن
 جميع قبة فيها عند ابنا خفي رضى الله عنه وقال لا يفيض الا نقصان الجبل خاصته وفيه ايضا ولومات من
 الولادة ولد جميع قبة فيها عند ابنا خفي رضى الله عنه يوم الغضب ولا يجزى النقصان بالولد عند ابنا خفي
 وقال ابولوسف رحمه الله لا يفيض الا نقصان الجبل وهو قول محمد بن الحسن الله ذكره في شرح الكرخي
 ولومات الولد رويها وروى عنها ناقصتها الولادة ولا شيء عليه يموت الولد ولومات الام ولومات
 في يد الغاصب قال ابولوسف رحمه الله من غصب الام يوم قبضها ولا يفيض قبة الولد كما روي في
 الظهير رجل غصب ثوبا واستهلكه وبس لبس امره قال الفقيه ابو بكر البجلي يفيض الغاصب قيمته الجمل
 ونقصان الام وفي القرائن الام من الوافحات الحاصلة لغصب واية فلعن في وسط المعارة وضع
 المصلحة لا يسترد ما ولكن يوجز ما في الابانة غصب من اخطأ ما فرعه فلا يبس بالانقطاع
 به قبل ان يرضى صاحبه وفيه ايضا رجل غصب ثوبا وجلبه ضمن قيمته لغيره وفيه ايضا ولو غصب
 جارية وضعت ولده لغيره قيمته لغيره وفيه ايضا اذا امرت باخذ مال الغير فلا ضمان على الامر
 لان الامر لم يصب وفي كل موضع لم يصب الامر لا يجب الضمان على الامر وفي الخبر رجل اشترى ثوبا من رجل
 من اصبعه وهو نايم فاعادته ثم سرق منه لا يفيض فان اعادته في غير ما من الاصل لا يفيض ايضا
 بمكة اروي عن محمد بن الحسن الله وذلك لان الواجب هو الرد الى هذا اليوم وقد روي قال
 ابولوسف رحمه الله ان روي هذا النوم براء له قلنا وان استيقظ ثم نام فاعاد لا يبرأ لان
 الواجب هو الرد الى المستيقظ فلا يبرأ بالرد ولا بالنوم وفي السرقة رجل اشترى ثوبا من رجل
 من اصبعه وهو نايم ثم اعادته الى اصبعه في ذلك النوم براء ولو ائتمت ثم نام فاعادته لا يبرأ وفي الفصل
 وفي نوادر صاحب المحيط رجل غصب ثوبا من الضاحي ثم روي عليه وهو سكران قال صاحب المحيط براء
 وهو كالصاحي بخلاف ما لو ائتمت منه وهو غيبطان ثم روي عليه وهو نايم فانه لا يبرأ وفي الخبر رجل
 رجل دخل دار رجل فحول ثوبا من بيت الياست اخذ الى صحن الدار فضعه قال محمد بن الحسن الله يعجز
 ولا يضمن استحقاقا اذا كان في محضر مثله وجه القيس انه لا حول من مكانه ما رتق فانه مال غيره
 بغير اذنه فوجدته الغصب فيضمن وجه الاستحقاق ان الدار وصحتها مكان واحد معنى لانه وما فيها
 يد صاحبها فلا يكون محررا للمحتاج عن يد صاحبها معنى وفيه ايضا في باب العارية رجل دخل منزل رجل فادته

واحدنا ومن سبب بغير اذنه لينظر اليه فوقع من يده فانكسر لاضحان عليه فلم يحرر البيت لانه ما وزن ذوقا
الابري انه لو تامل كوز انشرب منه فسقط من يده فانكسر لايضض وفي السخا في لالتف للمسلم في المسلم او الله
في خمر المسلم والمسلم او الذي خمر الذي في الاولين لاضحان على المتلف بالاجماع وفي الاخرين على التلف
الاضحان عندنا فان قلت في رحمة الله فان عنده لاضحان في التلف فخر في جميع الصور في التمدد بـ مسلم
التلف خمر الذي او خمر براد صليبه ليضض فلا قلت في رحمة الله ولا يعينون على الغا وضرب من لم
وفي فتاوى التجربة كتاب السير من البواب فان اراق خمر في اوقل فخره ليضض بالاجماع يكون امامه
يري ذلك فلا ليضض لانه مختلف فيه وفي المنظومة في مقالات الامام الثاني لو اتلف الذي خمر
منه براد ان اسم بعد قوله ولا يري محمد براءه كل حكا عن نسخة رواية وفي التجربة كتاب الانشرب
واثنى المسلم في فائده خمر ليضض عند ابو يوسف رحمة الله وعند محمد رحمة الله ليضض له انه مال متقوم
واراد في خمر يده فكلس لابي يوسف رحمة الله انه من جملة الامور بالمعروف ومن حضر وراثة
لكسر المعازف ولو كسر جارتها خمر المسلم في بيته بريدان يتخذنا حلا ليضض اجماعا لانه اتلف بال
متقوم بالغير ضرورة بخلاف ما مر فان شق زق خمر لشرك فبعد محمد رحمة الله ليضض الزق وخمر
فان شتم رحمة الله اكثر طلق انه قال في قبس قول ابو يوسف رحمة الله ليضض لارفاق ولا
خمر ايقني او اصل ليضرب لان فيه اطلاق الفت وفيه ايضا كتاب السير والهي وولوان
خمر في زق فتش رجل زقه واهراق خمر في سبيل احبته لايضض الخمر لانه لم يبت بال متقوم وحين
الزق لانه متقوم فيضمنه الاجال ليضض ذلك بامر الامام يري ذلك فلا يثني عليه لانه مختلف
فيه وفي المحيط اذا كسر برطان او طنبور ان او وفه وما اشبهه ذلك الات
الملا في فسخ قولها لاضحان عليه وعلى الجففة بحسب الضمان لان هذه الاشياء وصالحه الانتفاع
بها بجهة اخرى سوى اللهوان فيجعل ظروفه الاشياء فيضض فيها من هذا الوجه لا من حيث
كونه طنبور او برطان وذكر في اجماع الصغير ان قول الجففة رضي الله عنهما لايضض الام اذا فعل ما وزن
الامام قال القاضي الامام صدر الاسلام في شرح اجماع الصغير والفتاوى على قولها لكثرة الف و
فما بين النسخ في بداية الفقه ومن كسر مسلم برطان او فرار او دفار او اهرق له سكر او نصفه فهو
ضامن ويصح هذه الاشياء حيزه عند الجففة رضي الله عنهما وقالا ليضض ولا يجوز بيعها قبل الاضحا

فی الدف والطبل الذی یضرب للهموا طبل المرأة والدف الذی یضرب لفرس العرب
 بالانسان من غیر خلاف وقیل الفتوی فی الضمان علی قولها و فی الضمان فی کتاب السرقة والخطیئة
 فیما اذا کسر برطسم او طبله او اذ کان لری محب الضمان اتفاقا وقیل الاختلاف فی الدف
 والطبل الذی یضرب للهموا طبل المرأة والدف الذی یضرب لفرس العرب فی الضمان بالانسان
 من غیر خلاف وقیل الفتوی فی الضمان علی قولها لکثرة الف و کذا فی الهدایة و فی التذیبة احرق
 ثوبا او با منقش یا ثوبا او بدم جدار علیه یا ثوبا یضرب فیمنه غیر منقش ولو کان فیمنه یضرب فیمنه
 الضیع ولو کان لب طایض فیمنه مصورا و فی السرقة رجل حر صکاض فیمنه مکتوبا و کذا اذا
 استنک و فانه الحساب لان ان فلیم یزاکلک ما اخذ و ما یعطی فیمنه و فانه الحساب
 و هو ان یظنکم لیست فیمنه فلیک القدر و فی الضمان فی الجلد التی یحیی از دام و احرق ستم
 بود و به و بنار کجا این خطا از وی ندر و به ما بر ایند بر این در این و در دین این و بنار حرم
 نبشت و فی الضمان فی الفتوی لوجع حک غیر فیمنه الضمان مکتوبا قال رضی الله
 و یکنه الارایت فی موضع اخر مع زیادة فایده فانه ذکرتم رجل حر حک رجل او فانه حکم
 فیمنه حک و احرق فیمنه فیمنه الضمان مکتوبا و فی الضمان فیمنه و فیمنه حکم ان
 اختلف التیج رتبه الدف و فیمنه فایده فانه ذکرتم فیمنه الضمان مکتوبا لانه اختلف الضمان
 لا لال و فی السرقة اذا غضب غیر الضمان او غیر الضمان فایده فانه ذکرتم لالک اخذ
 و ان شئ منمنه مثله و فی نوادر الفتاوی ظلم کردن بر مندان و ذمیان بنه نرس از ظلم کردن
 بر مسلمانان زیرا که فردا نیست چون کافر از او دروغ بر نهان ظلم کنند خود را طاعتند
 تا برای خود دروغ بر نهان کنند بخلاف مسلمانان زیرا که او دروغ بر نهان رود و امید بند از
 مسلم که کس بر وی ستم کرده باشد ستم کند و در اندازد که ظلم را دروغ بر نهان و حدیث الذی حکم
 معنی است که مال کافر محرم است یعنی چنانکه خون ریختن مسلمان و سندن مال او حرام است
 انجان ریختن خون ذمی و اخذ مال او با حق حرام بود و فی الضمان مسلمان مال ذمی و مال حرام
 مال واده و غضب و با ستم کند اگر تخم باز نهد در آخرت عفو نیست ریختن و الکبری و الکبری
 می مینه مسلم غضب مال الذمی او سرق منه یا قبل المسلم یوم الغیمه و فی حیمه الذمی فی الغیمه

وظلمة الكافر است من ظلمة المسلم لان الكافر من اهل النار اذ يقع التحقيق في ان الظلمات هي
 قبل فلا يرجي منه ان يتركها لمسلم يرجي منه العفو فاذا خاف لا وجه ان يعطي الكافر ثواب طاعة يكون
 ولا وجه ان يوضع على الموس وبال كفرة فعين العفو به ولهذا قالوا بخصومه الدابة على الاذني من
 خصومه الاذني وفي الظهورية وظلمة الدابة است من ظلمة الكافر است من ظلمة المسلم وفي مجمع
 الاخبار من قولي الواقعات او اسرق من ابيه ثم مات ابوه وهو وارثه لم يواخذه وانما في
 السرقة ما عدم المواخذة لان الذين اسفل اليه واما الاثم بالسرقه لانه حق الموزن في السرقة
 او غصب ثيابا وغصب آخر من فملك فاما لك بالثياب ان شاء ضمن الثاني وان اراد ان يخذ
 بعض المصنوب من الاول والبعض من الثاني فله ذلك وهي من خواص الزبوات وفي
 الفصول من قولي رشيد الدين غاصب الغاصب اذ اصاب المصنوب واخذ الثمن لم يكن الغاصب
 الاول ان يباخذ الثمن منه لانه ليس مالك وفيه ايضا والمصنوب منه ان شاء ضمن الغاصب
 وان شاء ضمن غاصب الغاصب في كونه القابض ومودع الغاصب ضامن وفي حاشيته في لو غصب
 رجل فادعه عند رجل فملك عند المودع ضمن واما لك بالثياب ان شاء ضمن الغاصب وان
 شاء ضمن المودع وفي المحقق غاصب الغاصب ضامن يكون الغاصب الا ان المودع يرجع جميع
 الغاصب لانه عامل المودع فيرجع عليه بما لحقه من العمد وغاصب الغاصب لا يرجع لانه ليس بمالك
 وفي ملقط القضية في باب البيع الغاصب لو رد المصنوب الى المصنوب منه فلم يقبله فملك
 الغاصب الا ان له قضاء هذا لا يضمن وفي الفصول في المجلد الثاني وفي مفرقات غصب الذخيرة
 غاصب الدابة اذا اصابها ليقبضها صاحبها فلم يقبضها صاحبها لم يضمن حتى يضمن
 فلا ضمان على الغاصب وهو نظير من اخذ ثوبا من ثياب المصنوب لم يضمنه فلم يقبضه صاحبها بل
 تركه حتى ضاع فلا ضمان وفي التمدب ولو نزل العبد قتيلا او استهلك الا في يد الغاصب فزده فذمه
 المولى او فداه او باعته في الضمان يرجع المولى الى الغاصب باقل من قيمته والعداء وفي السرقة غصب
 عبد اجر كما فداه حتى يبرأ اخذه فملك وفيه ايضا غصب ثوبا ففقد فله حب الثوب احمده
 لا شيء عليه وفي الخلاصة رجل جاء الى سفينة مشدودة فخلها في البحر في الربح الشد يد مفرقت السفينة
 اذ شئت لعداها والى لا لغيره وان لم يثبت مفرقت على الفور ضمن ولو جاء الى حرمه وود

بارى في سكتة فلهما ثبات لا يضمن وعن محمد بن حمزة الله لا يضمن وفي دستور القضاة من الملقط واذا
 نصب بصفة وركبها الى وسط البحر او دابة فركبها الى وسط المعان ليس للمالك الاستدراك
 ولكن الواجب ثبوتها الى المالك من وقته ونحوه وفي السراية لو جلس على باب غيره او ركب دابة غيره
 ولم يجر لها من مكانه لم يضمن وفيها ايضا في موضع آخر ولو اقتلها في عين او صفته او قبته فالقول قول
 الغاصب مع يمينه وفي الحق فالقول في قيمة المقتضوب قول الغاصب الا ان يقوم المالك بالبينة على كثر
 من ذلك لان المالك يدعى الزيادة وهو يكفر والقول قول من يمينه الا ان يقوم البينة لانه لا يثبت
 بالقيمة المقررة وفي السراية ولو اقام الغاصب البينة انه رد المقتضوب الى المالك واقام المالك
 البينة انه سلك عند الغاصب فالبينة بنية المالك ولو اقام الغاصب البينة انه رده على المالك
 ومالك عنده فلا ضمان عليه نوع آخر في خلاصة الضمانات من العيون رجل نصب ارضا وزرعها
 فخطفتم ارضها وهي بذرة لم تمت بعد فضاها صاحب الارض بالي ران من زرعه حتى تبيت ثم يقول
 انه اقطع زرعه وان شأنا اعطاه ما زاد البذر فيها اما فخره فلانه لا طريق لخرق الارض الا ذلك
 فان احتار اعطاه الضمان كيف يضمن روي شام عن محمد بن حمزة الله لا يضمن ما زاد والبذر
 فيها فيقوم الارض ليس فيها بذر وتقوم وفيها بذر وروي المعلى عن ابي يوسف رحمه الله
 ان يعطيه مثل البذر وفي الخلاصة والكتاب والحق رانه يضمن قيمة بذره ولكن منذورا
 في ارض غيره وهو ان تقوم الارض غير مبذور وتقوم مبذورا ولكن بذر الغير له حق النقص
 والقطع فنقص ما بينهما قيمة بذر مبذور في ارض غيره وفي واقعات الناطق قال ابو يوسف
 رحمه الله ان نصب ارضا وزرعها فلم تبيت حتى جاء صاحبها فهو بالي ران من زرعه
 البذر في ارضه باجر مثله وان شأنا ضمن البذر الغاصب وفي نوادر ابن سنان عن محمد بن حمزة الله
 انه يضمن ما زاد البذر فيها وفي الفرائض ان من الواقعات انما رجع نصب ارضا وزرعها
 وميت لصاحبها ان ياتخذ الارض فارغا وان ادعى ان يفعل فله مقتضوب منه ان يفعل لانه لو وقع
 الى الحاكم كان يفعلهم وفي تنازع في من الخائفة فان علم انه زرعه غاصبا بان امر الزارع انه يضمن
 نفسه لا يضمن فزارعه وكان الرجل من الياخذ الارض فزارعه يكون غاصبا ويكون الخراج
 له وعد نقصان الارض وفي المنطومة في باب ابي يوسف رحمه الله وفصل من زرعه ارضا

العصب يطيب بالزهر ككل الكلب في الصفي في باب أبي يوسف رحمه الله في كتاب
العارية أو ائزج ارض نصيب فالزهر له والعزم نقصا منها ثم يدفع مقدار بذره وما انفق فيه وما
عزم من نقصان الارض يطيب له الفضل عنده وقال لا يطيب ثم قوله وفصله اي العامل
على البذر والموتة وعزم بالعزم اي بضم اي بضم النقصان ككل الكلب اي هو حلال كبرك
وايراد هذه المسئلة في العارية من حيث ان استغنى اذا خالف يصير غاصب وقد ذكر في الايضاح
ليس مستغنى ان يواجر فان اجره فوضا من لان العارية او المقتار لها كان التبرع اليه
عصا فيضن فيعمل انه استعار لا للزراعة في الزرع يصير غاصب والاصل قدم في النظر الموضع
في الودعية وفي خلاصة المفردات في كتاب المزارعة قبل في نقصان الارض المخصوصة بسبب
الزراعة ان ينظر ان هذه الارض كمن شترى قبل استعمال الغاصب اياها بالزراعة ويكره في
بعد ذلك فقاربت ما بينهما نقصان الارض هذا هو الصحيح واذا انقصت الارض تزارعة القنا
ثم زال النقصان ينظر ان يفعل رب الارض لا يبرء وان زال بدون فعله فقد اختلف
المشايخ رحمه الله فيه والصحيح براءة في الوجهين جميعا وبقي وفي الفصول بسبب صاحب
المحيط عن غصب ارضا وزرع بها ثم آخر من يضمن المالك الغاصب اجاب بالنقصان في فعله
لورفع الى القاضي يفعل ذلك كما ذكرنا وفيه ايضا في المجلد الثاني ولو غصب كسرا فحده ثم
اقام المصوب منه البنية على العصب فانه يفضي له بالبر وفيه انه في ملقط القينة غرس
في الرض الغير غير اذنه فالشجرة للغارس ويصدق بما زاد على قينة غرسه ولو كان تخفا
فقدت به على الغرس يجوز وليس لصاحب الارض ملكها بالقيمة ولكن بعينهم الغرس
نقصان الارض فوقي لا الليث رحمه الله بسبب ابو بكر رحمه الله عنه رجل غصب
ارضا فبنى فيها ما يطافى وصاحبها فخذ الارض فاراد الغاصب ان ياخذ اي يطالع
ان بني اي يطافى من تراب هذا الارض فلا يسبيل عن النقص ويكون لصاحب الارض ملكها
قال ابو القاسم رحمه الله لانه لو كلف النقص فعا ورايا كما كان وفي السعفة وغيره قال
ابو يوسف رحمه الله اذا غصب ارضا فبنها مسجدا او ماما او حوتا فلا يسب بالصلوة
في المسجد والدخول في الحمام ولا فضال ولا حنوت للشراء وليس له ان يبايعه وان غصب دار

بعد مسجده الايسع لاحد ان يصلي فيه ولا ان يدخله وان جعل مسجدا جامعيا لا يجمع فيه
 المضمرات من الزخيرة ولو نصب ارضا وبني فيها ونبتت الشجر اكثر من قيمة الارض
 سبيل للمغصوب منه على الارض وليس في الغصب قيمة ارضه كذا في النظرية وهو
 مقتضاة وفي الفصول من حفر حفرة في ارض غيره ان اضر ذلك بارضه يلزم احياء النقصان
 ان لم يضر بارضه لا يلزم النقصان وان لم يضر بارضه لا يلزم النقصان وقال بعض
 علماء مذهب حنفية في ارض غيره لا يلزم النقصان ولكن لو لم يضر بالكلية وفي مجمع
 الموازل من يدم دار رجل فلصاحب الدار ان يضمنه قيمة الدار منبئية لان الاتفاق
 وقع على البناء ولا يضمنه قيمة العرصه لانها قايمة والغصب لا يتحقق في العقار كما ذكرنا في
 وضعه وفي فتاوى ابي الليث سبل ابو بكر رضي الله عنه من رجل يدم دار رجل ثم يها الهادم
 بل ان يضمن له القيمة قال اذ بنا بالهادم كما كان فلما مضى وقت التجديد يدم بنان ان قيمة
 الشجرة بغير ارض وقيمة التراب المهدم باية قرب الارض بالي ران شاة ضمنه ثلث باية
 التراب للهادم وان شاء ضمنه ياتين وليس للهادم من التراب المهدم شيء وكذلك
 شجرة النابتة اذا كسر غصن من اقصائها لان هذه استهلاك من وجه وحكم الشجر في
 الاستهلاك من وجه ما ذكرنا وفي السراجة كسر غصن شجرة قيمة الغصن قليله فصاحبها ان
 بناء ضمنه قيمة ونقصان الشجرة جميعا والغصن المكاسر والثالث ضمنه نقصان الشجرة لا قدر
 لغصن والغصن الشجرة وفي الفصول وكذا البناء والنقصان والتراب وفيه ايضا من المجلد
 الثاني رجل قطع شجرة لم يمسح رجل او من داره او من ضيعته واستهلك الشجرة ما يترك
 قال باطل من النسيان والداره يلزمه نقصانها وما قطع من الارض فعليه قيمة المحطوب وفيه ايضا
 في المجلد الاول ولو قطع الاشجار ضمن ما قطع فروع آخره التهمد بغير غصب الحرق لا يتحقق
 كان او كبير حتى لو مات في يده لم يضمن او نحوه لا يضمن ولو كان صنوبرا فاصابته عصفرة
 او عصفرة سبع او ثمانية حية او قبل الصبيغ او قطع عصفوه او دفع في سرفات فالهبة
 والارث على عاقلة الغاصب وكذا لو اركبه على واية فالق تلفه منها مات ضمن
 عند ابي يوسف رحمه الله وعند محمد حمزة الله لاضمان عليه وان قتله النمل سقط قاتلوه

ان شئ اخذ الدية من الغاصب وان شئ من على عاقلة القابل وان كان عند القاتل
 انقص من القاتل وان شئ اخذ الدية من الغاصب في السلسلة الاولى يرجع على عاقلة
 القاتل وفي الثانية على القاتل ولو قتل الصبي انما فالضمان على عاقلة الصبي ودون الغاصب
 وفي الفصول في المجلد الثاني في ذكر في عرّب الرواية ولو غضب صبي حر ارضه الا
 اذا مات خفف الفقه اما في الحرق والفرق والعقل اذا قتل قاتل فانه لبيض وفي الهدية
 في باب غضب العبد والممدود والصبي ومن غضب صبي حر اقامت في يده فجاه او بجلاشي
 عليه وان مات من ضاعفه او تسعة حبه فعلى عاقلة الغاصب الدية وهذا مستحسن والقيل
 ان لا يضمن في الوجهين وهو قول زفر والشافعي رحمه الله لان الغضب في امر لا يتحقق
 الا برى انه لو كان مكانا صغيرا لبيض مع انه حر بدافا وكان الضعيف حارقه ويد اليه
 وجه الاستحسان انه لا يضمن بالغضب ولكن يضمن بالامتلاء فلهذا التام في تبيين
 لقوله لا ارض مسبعة او لا مكان الصنع وهذا لان الصواعق والحيات والسباع لا يكون
 في كل مكان فاذا نقل اليه فهو معتد فيه ايضا بخلاف الموت فجاه او بجلاشي لان ذلك لما
 يختلف باختلاف الاماكن حتى لو نقله الى موضع يغيب فيه الحي والامر ان يقول انه يضمن
 وكعب الدية على العاقلة لكونه قتل صبي وفي الثانية رجل غضب صبي حر اصاب الصبي
 من يده فان الغاصب يحبس حتى بالصبي او يعلم انه مات وفيما ايضا ولو غضب صبي
 وقربه الى المالك كانت عليه دية ان كان حرا وفي التسعة في باب غضب العبد والممدود
 والصبي ومن غضب صبي حر اذكر الغضب في حق الحرق وقع في زالان الغضب انما يتحقق
 في الاموال لافي الاحرار ولكن اراد به الذناب بالصبي غير اذن والبد وجه الاستحسان
 انه لا يضمن بالغضب ولكنه يضمن بالامتلاء وفيه ايضا واما حكم الحرق الكبير فانه اذا غضبه
 ان ونقله الى مكان فضا به شئ من هذه العوارض فيظن ان فيه الغاصب
 حتى اصابه ولم يمكن الحر عنه يضمن لان المعضوب غير من حفظ نفسه باصنع فيه فيجب
 الضمان على الغاصب وان لم ينعقه من حفظ نفسه لا يضمن لان البائع العاقل اذا لم
 يحفظ نفسه مع امكانه كان التفت مصفا الى تقصيره فلا يضمن الغاصب وفي التهمة

[illegible]

الفاضل من خزانة وفي السراجية ولو امر عبد غيره بالاباق فابن من مذكرة في
 او بعد الدين الشفي وفي الفصول اذا غضب عبد او معه مال المولى فانه يصير فاضلا لمال
 حتى لو اباق العبد بعض الفاضل حال وفيه العبد وفيه الباق في المجلد الثاني من غضب
 عليه ثوب فانه لا يحب عليه على الفاضل ضمان ثوبه لما انه تحت يده ولو غضب عبد
 عليه ثوب فانه لا يحب عليه ضمان ثوبه بغير الضمان عليه وفيه الضمان للمجلد الثاني في رجل كان
 كسر الخطب في غلام رجل وقال اعطني حتى اكسر انا فانه ان يعطيه فاح عليه في ذلك فانه منه
 القدر وكسر بعض الخطب ثم قال ايت باقرى الكره فانه يحطب فخر الغلام فخر بعض الخطب
 على عينة فذهب عينة لا يكون على صاحب الخطب شي لان لم يامر الغلام بكسر الخطب بغيره شي
 وانما فعل العبد يا حبا رفسه فلا يكون الرجل ضمانا بشي باب فيما ينقطع
 به عن المصوب حتى المالك وفيما لا ينقطع في خزانة الفقه عشرة اشياء او انظر المصوب في
 الاسم ونظم المانع النقط حتى المالك منها اذا غضبت فذهبها او ثوبا او حنطة او طهيها او
 حديد او حنطة سبعا او صفر او حنطة او حنطة او حنطة او حنطة او حنطة او حنطة او حنطة او حنطة
 في بناء او دود او فخر فخرج عنه البقرة او نواة فخرها في ارضه فصار ثمره فخره او حنطة
 المالك عنه ويؤثر له المثل ان كان مثله وفيه ان لم يكن مثله وولد المصوبة وولد
 وغرة البستان امانة وفي التبدل كل فخر فخره الفاضل في المصوب فقبح
 عينة يزاد به قيمة كما لو غضب خطه فطهرها او دقها فخره او سمس او عينا فخره او حنطة
 فذهبها او ثوبا او حنطة او حنطة او حنطة او حنطة او حنطة او حنطة او حنطة او حنطة او حنطة
 فخرها فصار ثمره او صفر او حنطة او حنطة او حنطة او حنطة او حنطة او حنطة او حنطة او حنطة
 حتى المالك وعلى الفاضل منها ان كان مثله والا فمقتها وعند الله في رحمة الله لا ينقطع
 وفي السراجية غضب ثوبا فقطعه قبضا او قبرا ولم يحطه فان شاكرك على الفاضل
 وضمنه قيمة الثوب وان شاكرك المقتطع وضمنه بالقيمة القطع وفي الكبرى ولو غضب
 لم يقطعه او حنطة او حنطة كان عليه الضمان وصار ملكا وله حل له اكله في قول ابو حنيفة رحمة الله
 لانه ملكه بالبدل وقال محمد رحمة الله في العيون لا يحل له حتى يفيض المالك وهو قول

ايج يومعت رجلا الله وفي تحقر القدر وري من غضب راجحة فبى عليها زال ملك ما كملها غشا و
 وزم الغضب قيمتها وذا السراجية غضب برزومب او ففنة وصاغة قلب وضرب ورجا اخذ
 ملك ولا يعطيه شيئا فيها ايضا الغضب اذ اصبغ الثوب الغضوب بالمصفر فان ملك
 ختمه قيمته يوم غضب ابيض من لم الثوب وان شاكخذ الثوب وضرب له ما زاد الصنع فيه
 وان شاكخذ الثوب على حاله والصنع فيه للغضب وذا كثر الدقائق وان صنع اولت
 سوبق لبعنه ختمه قيمته الثوب ابيض ومثل السوبق واخذها وغرم ما زاد الصنع واسمن
 في السراجية او غضب وار انخصصها رومبا على المالك وقيل للمالك اعطه ما زاد لخصيص
 قيمته الا ان برضى صاحبه ان ياخذ حصه وفيها يضارب غضب عدا فحدث به ما رض في العين
 او خرج او اصاب به فافادته المالك نقصان ذلك ثم ارتفع البياض او برء القرح او قلفت عنه
 انما فالملوي برء ما اخذ بسبب النقصان في التهذيب بكرة للغضب الانتفاع قبل التضيق باو
 الضمان او قبوله من المالك او حكم القاضي به ولو ملك الغضب غيره قبل اداء الضمان فملك
 الانتفاع به وذا الضمان عن ايج خفيف رجته الله من اكل الطعام المغضوب باكل حلالا لا بالضعف
 ملكه والمثني رانه لا ياكل ما لم يود الضمان او يقضى عليه بالضمان وذا السراجية المضونات يملك
 عند الضمان مستند الي وقت الغضب ويكون الاكسب للغضب من ذلك الوقت
 دون الاولاد وفي تحقر القدر وري ولا يضمن الغاصب من وقع ما غصبه الا ان يقضى استعماله
 فيجزم النقصان وذا السقافي ان الغدلة الحاصلة للغضوب يعني كسبه غير مضمونه عليه ان يستهلك
 في انها عوض عن منفعه المغضوب ومنفعه المغضوب غير مضمونه عند ما كذا ابد لها وفيه ايضا ولكن
 باثم ويودت على وضع ما البراءة عن الضمان في السراجية المغضوب منه
 اذا استخدم المغضوب صار قابضاً له ويرى الغاصب وكذا اذا ليس الثوب المغضوب
 علم انه ثوب اولاد وكذا اذا اكل الطعام ولم يعلم انه ملكه او علم وذا التهذيب ولو كان المغضوب
 طعاما فاطمعه الغاصب ما كسبه برأى الضمان وان لم يعلم المالك وفي السراجية الغاصب
 لو وضع المغضوب في حجر المالك او في يده وهو قد علم بالوضع الا انه لا يعلم بان ملكه براء وكذا
 لو وضع بين يديه فانه يبرأ وذا في ايج العيب سبل لو كثر من رجل غضب من آخر ثوبا

بما بالتوب ووضع في بحر المصوب منه وهو يعلم بوضع في حجرة الآله لا يعلم بما
تجاهل ان دفعه قال اخاف ان لا يبرأ من الضمان لان المصوب من يقع عنده انه
ووليت ولا يعلم انه ثوب وفي المضمرات مثل ذلك وراوية ولا يعلم انه ثوب ليباع في الحفظ
والحق رانه ببراء من الضمان فان الغاصب لو اطم المصوب من طامه ببراء من الضمان
وان كان لا يعلم انه سر اجبة رجل غصب ثياب من بني ثم رده عليه فان كل يعقل لاخذ عطاء
براء والا فلا وفي الفصول في الجدل الثاني ذكر في الفتاوى محمد بن الفضل رحمه الله ان غصب من
ثياب ثم رده عليه ان كان المألف ببراء والا فلا لان وقع القيمة بغير معنى التملك وفيه ايضا
الغاصب اذ ابلغ المصوب ببراء القاصي ببراء من الضمان كما لو باع بامر الحاكم وفي السرية
اذ ابلغ المصوب باذن الحاكم قبل التسليم لم يبرأ من الضمان وفي التهذيب ولو براء الحاكم
الغاصب من الضمان ببراء وان كان قابلا في براءه خلافا لفرقة الله في اذ كان قابلا في
السرية غاصب الغاصب لو رد المصوب الى الغاصب الاول براء وكذا لو رد الغاصب الى
العين وفي الفصول غاصب الغاصب اذ رد على الغاصب الاول براء حتى لا يكون للمالك
ان يرضى ولو لمالك المصوب في يد غاصب الغاصب فاذا وقع الغاصب الى الغاصب الاول ببراء
يضا حتى لا يكون للمالك ان يرضى غاصب الغاصب لان القيمة في يد مقام العين وفي العين
علم هذا كذا في البذل وفي فتاوى الامام الشريف رحمه الله قال ابو بكر رحمه الله لو ان رجلا غصب
من رجل شيئا ثم ان المصوب حله من ذلك فان كان الشيء متكاملا فقد برى وان
ان قابلا ببراء من الضمان ويصير عنده امانة لان هذا من حقوق الناس فلا حيلة اراه من
ضمان **باب** المتفرقات في مختصر القدوري في باب الغصب ومن خرق
توب غيره فخر فليس ارضى بغيرها وان خرقه كثيرا بطل عامدا منه فله المالك ان يرضى
بيع قيمة وفي السعة والصحاح ان الغاشش بالغوت به بعض العين هذا اخره اذ عا ذكر قبله ان
غاشش ما بطل به عامدا منه فله ويذكره غير ذلك وحاصل ذلك ان المتخوفين اختلفوا
في حد الغاشش بين ان يخرق البيرة والغاشش بعضهم قالوا ما اوجب نقصان ربع القيمة فضا عدا
نوعا غاشش والكان اقل من ذلك فهو ليس وقال بعضهم ان ما اوجب نقصان نصف

القيمة فهو فاش وان كان اقل من ذلك فهو يسر وقال بعضهم وما دونه فهو يسر وقال
بعضهم الفاش لا يصلح التوب ما ليس به يصلح وفيه ايضا والصح من احمد ما قاله محمد رحمه الله
ان المحرق الفاش بالقوت به بعض العين وبعض المنفعة بان فات جنس المنفعة وبقي
بعض العين وبعض المنفعة واليسر من المحرق ما لا نقوت به شيء من المنفعة وانما نقوت به جود
ويدخل بسببه نقصان في هالته وفي حق ولو تعيب في يد الغاصب ففقد النقصان ثم
زال العيب في المالك رد النقصان لان الموصوب قد ارفع عيب برده وفي ملقط
القيمة ضرب مما غيره فعيبه وضمن ثم زال العيب فله ان يرجع ما ضمن وفيه الضارب
تور غيره فكله اصلا ضمن قيمة عند اياه حنفية رضي الله عنه وعندنا نقصانه وفي الفصول
صبي اخذ وجبة النان لم يحولها من مكانه ثم ارسلها حتى ضاع قال القاضي الامام فخر الدين
رحمته الله يضمن وبما بقي وقال صاحب المحيط لا يضمن لم يحولها فانقول بالضان قول ابي يوسف
رحمته الله والقول بعدم الضمان قول محمد رحمه الله وفي السمرية لو اتلفت حمار طيارة
لعابة يضمن قيمتها غير لعابه وكذا اذا اتلفت فزاعقة بصورة او جارية مغنية او كنت نطوفا
او دجاجة مثالا وانه لو ادرك الفناوي الكركي كبوز معلق بازار او باونكي سرور زرع و باخروس
يكنى راغضب كره وان املاك مدقمة ان موصوب وجب سرور به صفت سرور
زرد وفي صفت مطر به جاك كرون يمين الكركي كخيزك مطر به كسي را املاك كره قبة
كثير كبروي وجب ايد به صفت مطر وفي ملقط القيمة التي هرة بهت حمام الغير
ولم يجد مخبرها قتل الحمام بامرنا وهي طيارة وانما غالب القيمة عند من يكلم بها بعض قيمتها
على هذه الصفة وفي القرائن من الوقاات الحامية سرور قتل حمام الان لا يجب على
صاحب سرور ضمان وفي نوادر الفناوي الكركي وراية عصي بهند و باركن كركي و غلام
عصبي منقذ كبر دائم كره وفي التمدد لوصف وراهم او دنانير فاشترى طعاما او ثوبا او جارية
يحل له الاكل واللبس والوطي ولو غصب عروضا واشترى به ذلك لا يحل له حتى يقرب
قيمة المالك وفيه ايضا ولو اجر الغاصب الموصوب فالاجر له ويصدق به وفي الفصول
من دعوى المنقذ لو غصب ارضا او ناقلا املاك او ثوبا او دنانير فاشترى

عصبتها منك واجرتنا فالقول قول رب الارض وفيه ايضا وفي نوادر صاحب المحيط رجل نصيب
وابنه واجرتنا من غيره محك عليه الاجر وان صار غاصبا لان الاجر انما يحسب بمقابلته لا بالنقص
وقد وجد الانتفاع منها فيجب الاجر وفيه ايضا من الذخيرة الغاصب اذا اجر المصوب
ثم اجاز المالك في اثناء الهدية فخذ ابو يوسف رحمه الله الاجرة فيما مضى قبل الاجازة
للعاصب لانه هو العاقد وفيما بقي للمالك لانه فصول في حق المالك وفيه فتاوى الصغرى
اذا اجر العاصب من غير ان يوصف سنون ثم ادعى المالك انه كانت اجرت عنده لا
يقبل قوله الابنية ولو قال امرته يقبل وفيه الفصول ولو باع ملك الغير وملك المبيع في يوم الاثنين
في نهاره المالك وقال كنت امرته يقبل قوله من غير منته ولو قال كنت اجرت حين بلغني انه
باع لا يصدق الابنية اذا سعى رجلا عند الوالي او عند ابيه خليفته البكر فخذ وامنه ما لا فان كانت
السعاية بغير حق من كل وجه ضمن على عذر فرحمته الله وعليه وفيه لمنقط القينة قطع شجرة
فوقعت على شجرة جارة فانكرت بعض وفيه ايضا صحت في ملكه ما وفرج من صبه الى ملك
غيره ضمن ما عند استحقاق وفيه ايضا وق الشاب في حالوته فانهم عايطوا بها بعض لانه
مباشرة وفيه القرائن من الابنية اذا سقط حمل انسان من دابة في الطريق في نهاره
حمل غيره ان المالك للبعض لان الاذن ثابت في هذه المواضع ولانه وفيه ايضا من
الظهيرية العربية نية ولو مر رجل ببيتة وقد شرفت بالملك فذهب كما يكون ضامنا و
وفي فتاوى الصغرى اذا اخذ كوزا من تراب غيره فلكوز الذي فعل يكون لصاحب
التراب كذا ذكره شمس الابنية في كتاب نزع الايق وفيه السراجية في كتاب الغصب
اذا سعى رجل عند الوالي وعند خيمته البكر فخذ وامنه ما لا فان كانت السعاية بغير حق من كل
وجه ضمن على عذر فرحمته الله وعليه الفتوى وفيه الخاتمة ولو سعى رجل الى سلطان ظالم
وقال له ان فلانا مالا كثيرا ادانته وجهه مالا او اصاب مبرأنا او قال عنده مال فلان القريب
او انه يريد العجز بالملك فان كان السلطان من بائنه اكل بيذه الاسباب كان سعيه مجزا
للضمان اذا كان كافيا فيما قال كان ضامنا وفي مجمع التباير من العناء في السعاية قال صدر
الامام الفتوى على قول محمد رحمه الله في وجوب الضمان على الساعي الغيبة السعاية في زمانه

قال العبد الضعيف هذا في زمانكم فكيف في زماننا لكثرة السعاة وطول عظم الولاية انفي
المتخرون منهم القاضي الامام علي السعدي والحاكم عبد الرحمن وغيرهما بوجوب الضمان على كل
امانة اخذ برحمته الشهد رحمة الله وهذا هو الحق ان كان الساعي غير مظلوم ولا دافع ولو كان
عند السلطان ان اقله ان يربح جديدا او جارية جديدة والسلطان ياخذ بعض وفي المصنعة
وهذا قول زفر رحمة الله تعالى السعاية وان كان على قول اصحابنا لا يجب الضمان
لانه لم يتفق الا على كون مجوز البيع ان ياخذ والعقول واحد من اصحابنا رحمة الله على المصلحة
اهل الزمان يره العبد اذا سعى غيره بغير ونب حتى اخذ منه الا لان العبد من ولكن
لا يواحد الا بعد العين وفي المحيط اذا امر غيره ياخذ مال غيره فالضمان على الاخذ ولا يرجع له على
الامر لان الامر لم يصب وفي كل موضع لا يصح الامر فالضمان على الامر من غيره وفي السر اجبة
عن محمد رحمة الله فمن سلب على خط رجل ما ثم جاد آخر وصحب عليه كما فان زادوا بغيره
رى الاول والضمان على الثاني وفي القرائن ان من الظهيرة رجل سقى دابة في رجل من سقى
كما حتى فسر زهره لم يكن عليه ضمان الزرع لانه غاصب الماء دون الزرع وفيه الضمان في
الواقعات كما بينه رجل لعنت جارية الى الخاسر وامره بهما فبعثتها امرأة الخاسر في حجة
لها مهرت فلصاحب الجارية ان يضمن المرأة وليس له ان يضمن الخاسر اجماعا لان الضمان
عند ابو حنيفة رضي الله عنه وكذا دلال النصاب وفي فني ما ابله البيت رحمة الله وسبلى
ابو بكر رحمة الله عن رجل وجه جارية له الى الخاسر فبعثتها امراته في حجة لها فمهرت
الجارية قال صاحبنا بالي ان شاء ضمن الخاسر وان شاء ضمن المرأة قول ابو يوسف رحمة الله
وفي قول ابو حنيفة رضي الله عنه الضمان على المرأة خاصة قال الفقيه لان الخاسر اجماعا ترك
ولا ضمان عليه عند ابو حنيفة رضي الله عنه لم يكن الجارية من ماله وفيه الضمان لابي بكر رضي الله
ان جارية جاءت الى الخاسر بغير اذن مولاه وطلبت البيع ثم ذهبت ولا يدري
ان ذهبت وقال الخاسر ردونها عليك قال القول قول الخاسر ولا ضمان عليه
لان الجارية هي التي ذهبت اليه فاني ما نته عنه ولو ان الخاسر هو الذي ذهب بها
من منزل المولى او من الطريق فهو من ماله ولا يصدق على معالته انه رد بها وفي القرائن ان

من الواضحات ان بيت دابة رجل دخل زرع الفان فاحرقها صاحب الزرع في اذنب
فاحرقها كالحمار اذنبه قال بعضهم بعض لانه ليس له ان يحرقها وانما له ان ياحرقها بها ليجربها عن
الزرع ولم يبق هذا السيس ليد والسيد ما قال له اكثر المشايخ رحمة الله ان افرجها
عن الزرع ولم يبق بعد ذلك لا يفيض لان له ولاية الاخراج لانه يفعل عين مكب
على المكاب ان يفعل ويرفع الامر الى القاضي وفي الخبر وان افرجها من زرعه وسقيا
اكثر من ذلك قال بعضهم ان سقيا الى مكان يابس منها على زرع لا يفيض لان ذلك
كالخراج من زرع وقال اكثر من بيتنا رحمة الله بعض عليه الفتوى وفي المحيط وعليه الفتوى
وفي المحيط وعليه اكثر المشايخ رحمة الله وهو المفتي والفتوى في المحيط القرطبي من التوبة
الحسنة دابة رجل دخل دار انسان فانت فاحرقها بها على صاحب الدابة لانه ملكه شغلت
دار غيره وفي الذخيرة رجل اوصل دابة في دار رجل فاحرقها صاحب الدار وضعت فداها
عليه ولو وقع رجل ثوبا في داره فحرقها صاحب الدار فضاها فهو ضامن لان يكون الدابة
في الدار فضاها صاحب الدار فضاها بالخراج برفع الضرر عنه نفسه ولا ضرر فيكون الثوب
في الدار كذا في فتاوى ابي الليث وفي السراجية في كتاب العصب ولو رمى من
بيت ثوبا وضعت بالكله فيه بغير امره ضمن وفيه البضا رفع قلنسوة من راس رجل وضعت
على راس آخر ففزع اخر من راسه فضاها ان كانت قلنسوة بحيث يراها صاحبها
واكتنه فضاها من ذلك الموضع لم يضر الطار وفيه البضا رجل وقع لا يخطا ثوبا لم يحيط
فبضاها فضاها او علم صاحب الثوب فليس له ان يطعمه وفيه البضا رجل تعلق رجل فضبط
عن التعلق بشئ فضاها ضمن وفي فتاوى ابي الليث رحمة الله سبل ابو القاسم رحمه الله
من رجل غضب من رجل عدا فضاها بغير فاضح العديده وضرب نفسه بكيس فضاها
امل على الغضب الضمان ان مات جفف الغضب او قتل نفسه وفي القرطبي من الواضحات
الحسنة رجل جاز الى قصر ارجل من بعضهما فليس عليه شيء لانه لم يضر احد ابل وفي التمهيد
فتح باب فضاها وطار البطرانة اوباب اصطبل او صل رباط دابة قد هبت لم يضر وقال
رحمة الله بعض ولو وصل رباط ذوق السمن بعض ان كان ذابا وان كان جافا فضاها

بالشمس وسال النضر كذا في البايغ وفيه ايضا وكذا في الخراج باب الدار فخر بها العبد
 اوصى فبغيره وفي الذخيرة لوصل فبغيره ان حتى ذهب العبد فلا ضمان بالايحى و
 في النجاسة ولو ان رجلا اراد ان يحل منه اصطبل او كمين في القديم كذا في قوله ان كان
 وجوه الدواب الى ما يطالب ليس للجيران منعه وان كان حوافه الى ما يطالب لانه لا يمنع
 وكل ما ذكرنا من الجواب في جنس هذه المييل قول شيخنا في رحمة الله وانه بخالف
 قول ابي حنيفة رضي الله فان عند ابي حنيفة رضي الله عنه من تصرف في ملكه لا يمنع عنه
 وان كان يتصرف به به وقال شيخنا في رحمة الله اذ تصرف في ملكه ويتصرف به به
 ضررا او بما كان للجيران منعه وسببا في جنس هذه المييل في باب الاصل ان
 الدفوع في النذر في من الظهيرة رجل استباح قوسا من ان فقال البايغ مد القوس
 فمد ما كسرت بعض قيمتها ولو مد ما باذن البايغ ولو قال البايغ مد القوس فمد القوس
 فلا ضمان عليك فمد ما كسرت قال بعض البضا وانه الفرق ان في الواحات الحامية
 رجل اعطى رجلا قوسا لينظر فخره فأكسره فمد ما وجب اما ان لم يقبل فخره او كان فخره في
 الوجه الاول بعض لانه فعل بغير امره وفي الوجه الثاني لانه فعل باذنه وامره وفي الوجه الثالث
 رجلا ودها لينظر فخره فأكسره فان كان قال له فخره لا بعض لانه فعل بغير امره وان لم يقبل فخره
 بعض لانه فعل ذلك لا بامره وفي السراية رجل له دار فزنت اعضاء شجرة ان
 فيها او اخذت هواء داره فقطع الاغصان ان كان بحال كونه لصاحبها ان بعضها ليست
 بحل وبغير هواء داره ضمن القاطع وان لم يكن فانه ينظر ان قطع الاغصان من الموضع
 الذي لو رفع اليها حكم امره بالقطع من ذلك الموضع لم بعض ولا ضمن وغضا لا يتصا
 ثم في مسلة الشجرة او لم يقطع صاحب الشجرة غصنه ولا يفرج هواء داره حل للجيران ان يقطع
 وجوابه انه يقطع بغير اذن الجار روى ذلك عن محمد بن جهم الله قالوا وانه المسد على
 وجهين احدهما ان امكنه ان يفرج الهواء بغير القطع بان يمد غصنه بحل لا يقطع فان لم يفعل
 بامره حكمه بذلك وان لم يكنه فالاولى ان يستأذن المالك في قطعه فان اذن قطع
 وان لم ياذن يرفع الامر الى الحاكم حتى ياذنه وان قطعه بغيره فمد على وجهين ان يقطع

في موضع لا يكون القطع في موضع اخر على منتهى الفعل الفع من ان كان قطع من جانب
 صاحب الشجرة اقل من لربس الجار ان لقطع من جانب غيره ولكن يرضح الامر الى القاضي فيه
 بالقطع فان لم يرد لربس القاضي امينا حتى لقطع من جانب صاحب الشجرة وانما ان الفع
 الجارية لقطع فهو متبرع وفيه ايضا ان الانتفاع بملك غيره انما يجوز اذا لم يمتنع له ملك فان منع
 لا يجوز والمواد ملك لمن هو ملك الارض والبناء والارث والمشتري فيا يمتنع اصله
 لو اشترى رجل ضيعة وفيها اعضاء مستدنية من شجرة ضيعة بجنبها او ورثها فله الارث و
 المشتري ان يخذ الجار بغيره سواء ضيعة قال العبد الضعيف اصليا فعلى من يملك
 او ائمال الجار الى دار الجار تحت شغل عن مواد داره شيئا فله ان ياتخذ بغيره مواد داره و
 نقض جليط وان كان لا ينفذ على وقوعه وفيه ايضا ان من تصرف في ملكه تصرفا بطل
 به نفع الغير بملك التصرف ولا يمنع من ذلك وان تخط جاره كي لو كان لرجل شجرة مستطاع
 جاره وارادها ملك فعلي لا يمنع له ملك عن ذلك في الثانية في فضل ما تصرف به الجار ولو ان
 رجلا من ارضه ارضه في ضيعة ويصرف جاره بملك بان كان يخرج ماء الى ارض جاره ويعمل
 ارض جاره بملك كان الجار ان يمتنع عن ذلك في القرائن من الواحات احكامية
 رجل له الف درهم وقعت في دار رجل وخاف ان صاحب الدار ان علم بذلك يمتنع
 عنه فله ان يدخل داره لكن ينبغي ان يعلم الصلي انما يدخل لذلك المعنى وفيه ايضا وان
 لم يجد الصلي رواكته ان يدخل بها فله ان يمتنع عن غير ان لشجرة صاحب الدار فلا يملك لانه
 بخاف تلف اهل وفيه ايضا فان كان بخاف التلف من صاحب الدار فلا يدخل
 ان صاحب الدار لان الدخول في ملك الغير بغير اذنه لا يجوز وفي الظاهرية المعتبرة الكسب
 اذا اذن له في قدر من الخس ولا يملكه اذ اجماع الاكابر القدر بغيره بغيره وفيه ايضا
 واذا اذن له في قدر من رجل فادخله في بئره ففطم الفضل فلم يقدر على اخراجه لا يطلع الباب
 فلو كان قيمة الفضل اكثر من التقتال الذي يدخل في البيت يطلع الباب وفيه ايضا
 وان اذن له في قدر الباب فانه يامر صاحب الفضل ان يعطى المودع نقصان البيت
 ونحوه النص وفيه ايضا اذا اذن له في قدر من رجل فادخله في بئره ففطم الفضل فلم يقدر على اخراجه لا يطلع الباب

فان الذي فعل ذلك بعض اصحاب الاربعه والستين الفارورة فقيمتها ونظر الفارورة والملا
 ترحم ملكا له بالثمان وثمانين في دخل قران النساء في ابن خلد في تقدير اربعة بنظر اربعة الف قيمة
 من الاسر فبوم صاحب الكثرها قيمة يدفع قيمة الاخر الى صاحبها ويملك مال صاحبها ويكون
 خيرا بعد ذلك يتلف ابها شيئا وفيه ايضا وكذا الواو ورجل فصيلا فمكبر فصيل حتى لا يكمنه
 اخواجه من البيت الا ينقض الجدار بنظر الكثرها قيمة ويوم صاحب الكثر على ما قلنا وفيه
 ايضا وكذلك اذا كان للمبتاع حرج في الدار المستأجرة ولا يمكن اخراجه الا بهدم
 من الجار بنظر اربعة الف قيمة ايضا ان من كان في يده لولوه فسقطت اللولو فاتباعها
 وصاحبه ان بنظر لافقيمة الدجاجة فان كان قيمة الدجاجة اقل من صاحب اللولو ان
 شأه اخذ الدجاجة وضمن قيمتها للمالك وان شأه ترك اللولو وضمن صاحب الدجاجة
 قيمة اللولو وفي التبريد والواقعات بنظر لافقيمة اللولو وقيمة الدجاجة فانها الكثر
 فيه صاحبها فان كانت قيمة اللولو الكثر فبالصاحب ان شئت فاعط قيمة الدجاجة
 واذا جاز وان شئت فخر بعض المخرج منها فان كانت قيمة الدجاجة الكثر فبالصاحب
 ان شئت فاعط قيمة اللولو والافانج الدجاجة لان الجمع في الجوز فخر بعض المخرجة
 وهذا الجواب في الاربعه اذا دخلت في قارورة ابن لادن وفي قاروى الى البيت
 سبل من مخرج فتح الى دار رجل على من حبس ورفع المخرج في دار جارة قال صاحب المخرج
 ولا فرق بين هذا وبين سقوط الجار في داره وقدم نحوه وفي الصغير رجل قال لرجل
 اسلك هذا الطريق فاذا امرت فلكه فاخذ المصوم للبيض وفي القصة رجل يدم داره
 فاندبم بذلك دار جارة للبيض وقدم نحوه وفي قاروى البديع سبل بعض العلماء عن اخذ نوحا
 فانه من ابن من يده لاضال عليه وفيه ايضا ولكن بعد الامام حتى لا يعود الى منتهى المحيط
 سبل قاضي القضاة شمس الدين محمد حمزة العدن رجل وضع الى اخر غلامه مغيرة اباسلته وقال
 اني سببت به الى حبس مع السليمة فدمب به بدول السليمة فابق العبد قال لاضال عليه لانه
 امر بالثنين وقد اتى باحد هلا في الذخيرة في كتاب الجنايات في الفصل الثاني في الجنايات
 على النفس من حبس رجلا حتى جاءه واخذ دراهمه فضاها الدراهم على الاخذ عندنا لا على الحبس

وسبب انجونه في المنقرقات الجنائيات التي والديها وفيها ايضا في موضع اخر لعجب صاحب
الان في غير اذن صاحب الجليل وغاب فدخل سارق من ذلك النقب وسرق شيئا
يجب ان يضمن ان قريب في الخاتمة رجل اتبعه ورة رجل مات فان تركه لا يعطى
الضمان من تركته وفيها ايضا وان لم يدع مالا لا يسقط لبطنه وقد مر نحوه في المجلد الاول الجنائيات
نوع اخر من المنقرقات في المنقرقات من الكبرى لرجل له على اخو دين فاقض من ماله
مثل حق قال ابو نصر محمد بن سلام رحمه الله بغير غاصب ولا بصير فاقضه قضاها با عليه لانه
اتخذ بغير اذنه والحق رانه بغير غاصب لانه اخذ باذن الشئ لكن بغير مقتضى عدا او طريق
قضاها الدين هذا هو اخذ بغير صاحب الدين ووقع اليه صاحب الدين فاحلف المنيخ
رحمة الله عليه قال محمد بن مسلمة رحمه الله العسيري بالحي ران شئ ضمن الماخذ وان شئ
فمن صاحب الدين لان الاول غاصب وان شئ غاصب الغاصب او بغير غاصب لكنه ضمن
عليه فان اخذ رخصه الاخذ لم يصير قضاها بدينه وان اخذ رخصه صاحب الدين صار
قضاها وقال بغير من رحمه الله لا خبار له وقضاها لان الاخذ كالمعين له على اخذ حصة
وما قاله محمد بن مسلمة البق بما قاله بغير وقال بغير من حي رحمه الله البق بالقول المتعارف عليه
الفتوي وقد مر نحوه في باب السرقة وفي تلخيص القصة رب الدين اذا اظهر خمس حقه من
مال المديون على ٢٢ حصة فله اخذه بغير رضا ولا باخذ المجدي بالردى وله اخذ الردى بالمجدي ولا
باخذ خلاف حصة كالدراهم والدنانير وعند الشئ في رحمه الله له اخذه بقدر حصة وعين المال
رحمة الله له اخذ الدرهم بالدنانير استحسانا لا قياسا وفي الهداية قوله ان باخذ من ليس من
ضرورته ان كسر المودع على الدفع كما اذا كانت له الف درهم وولية عند ان وعين الف
بغيره فله حقه ان ياخذ او اظهره وفي الشئ ان صورته اذا كان له الف درهم وولية
عند ان ولا اظهر على المودع الف درهم فله صاحب الدين وهو العزيم ان ياخذ ملك
الولوية من المودع او اظهره وان لم يكن المودع ان يدفع الى غيره وفي المنقرقات من الكبرى
غصب مالا فغصب منه ذلك المال عزيم المقتضوب منه فاما ان المقتضوب منه
بالحي ران في ضمن الاول وان شئ ضمن ان لان الاول غاصب وان شئ غاصب

الغضب فان ضمن الاول لم يبرأ ان ناول ضمن ان ناسرا الاول وفيه البص في الكبرى
 قطع مال رجل ظم الا فضل لصاحب المال ان يحمله لانه لولاه في دار الدنيا فافقه كان
 مكتبا فوا باعطيا فكذا وانقذه من ناز الاخرة وفيه البصا رجل على آخر لا يقدر على استيفائه
 كان ايراه خبر من ان يدع عليه لان في البرار تخلص من العذاب في الاخرة فكان فيه ثواب
 كذا في السراجية في باب الديون وفي السراجية في باب الديون رجل مات وعليه دين
 لا من جهة الغضب قد نسيه ارجوان لا يواخذه وكذا اذا مات قبل ان يودي بمقتضى
 ان كان من جهة القضا وفيه البصا رجل له على اخوه دين ففاحضه ففقه ظم فمات صاحب
 الدين فانه لم يضمن في الظلم بالمنع للميت وفي الدين للوارث هو المتخارون وفي نصيب
 الاصلب ومن الظلم المعروف من السلطان انهم يقضون وراثة يومهم ونحوها
 بين الناس ما كثير من فقهنا فاذا انقضت نوبتهم عادت قيمتها اليه قدر ما تقرب بها
 كثير من الناس ما نهم خصما على ذلك الظالم اليوم القيمة كـ الودعية
 في النفا في وهي في اللغة من الودع وهو التمك وفي الشريعة عبارة عن التبسيط وحفظ
 المال وركننا ان يقول الودع او ذكرك هذا المال او ما يقوم مقامه من الافعال والاقوال
 والقبول من الودع وفي كثر الدقائق الابداع تبسيط الغير على حفظ ماله والودعية ما يترك
 عند المدين وهي امانة فلا يضمن بالهلكة في التنازل والمضمرات الودعية خاصة والامانة
 عامة لانها قد يكون بدون الابداع كالرجح اذا القت في حجره ثوب غيره وفي قنا وهي الصورة
 وغيره الفرق بين الودعية والامانة بالعموم والخصوص الودعية خاصة وهي الاستحفاظ قصد
 والامانة عامة وهي التي وقع من غير قصد بان وقع بسبب الرجح في حجر المدين والحكم في
 الودعية انه يبرأ من الضمان اذا عاود الوفاق في الامانة وفي المحقق الودعية امانة في الودع
 لقوله عليه السلام ولا على المستوع غير المثل ضمان هذا اذا كانت الودعية بغير رجح ولو كانت
 باجر يضمن من الهداية ضمان الاجر لان المحقق مستحق عليه مقصود اذ في النسخة قال النبي
 عليه السلام الامانة تجزئ الغنا والنجاة تجزئ الفقر قبل ان تبليت زلجنا بالفقر وايضا
 عينا ما من فراق يوسف رحمة الله جلست على قارعة الطريق في زى الفقر او غيرها

جبرئيل عليه السلام
 في قوله تعالى
 وارحمه الطريق

يوسف عليه السلام فقامت وقالت ايها الملك اسمع كلامي فوقف يوسف عليه السلام فقامت
الامانة اقامت المملوك مقام المملوك والحنانة اقامت المملوك مقام المملوك فتعقد
حاله فانجوت انما زليخا فترجى بها رجلا عليها وفي السراية قال للمودع ان يحفظ المودع
بغف وبغير من في عياله وهو الذي ليس معه من عبد او اجيرت هذه ونحو ذلك وجوان
اذا لم يكن معه لا يكون في عياله واذا كان رب المودعة ان يدفع المال من غير ان
دفع المامن وان دفع المامن لا بد منه بان كانت المودعة دابة فقال للمدفع اني املك
ونحو ذلك فدفع لم يرضى وفيها ايضا واذا وقعت امارة المودعة المزدوج لم تنضم وان
لم يكن الزوج في عياله لان العبرة للمساكنة دون النفقة وفي خزائن الفقهاء رتبة نفقته
للمودع دفع المودعة اليهم ولا يضمن مبلغ الزوجه والولد والمملوك والاجير وفيه ايضا
لا يحب الضمان مع اختلاف اذا قال لا تدفع اليه زوجك فدفع اليها وتلف او قال حفظها
في ذلك البيت فحفظت في بيت اخر من تلك الدار وفيها ايضا يرد بالعيال من هو ساكن
مع ويكرى عليهم نفقة من اجرة وعلامة وامرأة وولده وغيره ويدخل فيه العبد اذا دون الدية
ماله في يده والنسابة ايضا وضاعف العن وان لم يكونا في عياله وبشرطه الاجير ان يكون
من هذه وطعامه وكسوته على صاحبها ولو كان يدفع اليه دراهم بنفقة على نفسه معاشته
ليس في عياله الذي يحفظ المودعة حتى لو دفعها اليه فملكته ضمن المودع وهذا الذي ذكرنا
فيها او دعه عنده شيئا ولم يبه صاحب المودعة عن حفظه ليس في عياله اما اذا كان في ذلك
فدفعها لاي شخص ممنى عنه فصاحب المودعة ينظر ان كان المودع كحدا من دفعها اليه ضمن
وان لا يجد بدا من ذلك ودفعها اليه وضاعف لا يضمن وفي الهندس ولو قال
لا تدفعه لايك او املك او ايا امرأتك او واحد من عياله فدفع لا يضمن اذ لم
يجد غيره وفيه فخطر العذري وان حفظه بغير من في عياله او او دعه اليه غيره ضمن الا ان يقطع
في داره حريق فلهما الاجارة او ان يكون في سفينة نجاة العرق فيلحقه في سفينة اخرى
وفي السراية المودع اذا اضاف على المودعة الحقوق والعرق تسبها الاجارة او فصد لا
سفينة اخرى لم يضمن للضرورة وفيه ايضا بيع والخلاصة والمضرات ان المودعة اذا ملكت

عند الثاني بفض الاول عند ابيه خفي رضي الله عنه ولا سبل لم على الثاني وقال هو خير من ان
 يفض الاول والثاني فاذا فاض الاول لم يرجع على الثاني وان ضمن الثاني يرجع على الاول
 اجمعوا ان الثاني لو استملكه ليجوز الرجوع اليه في العصب في التنديب ولو اودع غيره فوقع
 فضاعفت في يد الثاني لاضمان على ولدها ان كنت ضمن الاول والثاني ضمن الثاني لكن
 لا يرجع الاول على الثاني ويرجع الثاني على الاول في ذوي الالكيت رحمة الله وسبيل
 امرأة كانت عندنا ودليعة فلما حضرته الوفاة وفدت لاجارة لها فملك عند الجارة قال
 ابو بكر رحمة الله ان لم يكن وقت وفاتها لم يكن احد من عيالها وتضمن وفي السراجية
 اذا اودع عند عبدك رجلا لا يفرق الى بحر منه لم يضمن الاول لم يعقن وليس القضاء
 الثاني وفيها ايضا واذا بعثت الوديعه الى المالك على يد ابن يبيع ليس له في عياله
 ضمن واذا بعثت على يد ابنه الصغير لم يضمن وان لم يكن في عياله ولورد الوديعه الي
 منزل المودع او اياه اخذ ضمن في عياله للمودع فضاعفت ضمن كذا ان في الفقهاء باليكيت و
 شمس الائمة السرخي رحمة الله وفي مختصر القدوري وان طلبها صاحبها فجدا اباها ضمنها فان
 في والباخرات لم يبرأ من الضمان وفي التنديب ولو اكر الوديعه ثم قال ملكك يضمن
 الا ان يعقم البنية انما ملكك قبل تجوده وفي نسخة يوافق الفقهاء ولو تجد اصل الابدان
 ثم ثبت لم تغيب بنية على الرد والهلاك وفي التبريد اذا قال اجهني للمودع اخذك وديعة
 فقلان فقال لا قال زفر رحمة الله هو ضمن وقال ابو يوسف رحمة الله ان جده من خوفه فاعطاه
 عبده وفي المحصر يضمن عند زفر رحمة الله وعندنا لا يضمن له انه جده الوديعه فيضمن كما لو كان المالك
 حاضرا وكالاسلاك عند غيبة ان تجود الوديعه عند الما جني من ملك المحض لانه رجا في
 على الوديعه من تهمه فلا يكون سببا للضمان بخلاف حال خفة المالك في خزانة الفقهاء
 ولا ضمان على المودع الا انه ثمة اشيا الصغير في حفظه وحفظه بانه ومنه عن مالك عند الطلب
 وفي الفرائض ان من النظرية المخرجة بنية الوديعه اذا كانت سبعا فاد المودع اخذه بغير
 رجلا بغير حق كان للمودع ان يمنع وفي الثانية اودع عند الثاني وديعة وقال له في السرخي
 اخرجك بجملة كذا فادع اليه الوديعه في رجل وبين تلك العلامة فلم يصدر المودع

ولم يدفعه حتى ملكت الودعية قال ابو القاسم رحمه الله لا ضمان على المودع وفيه ايضا مودع
قال له رب الودعية اذا جاءني فرد عليه الودعية فلما طلب اخوه منه قال له المودع عند اي
ساعة لا وفيه البك في عا واليه قال انه كان ملك ليضن لانه منافع فيكون ضمانا
وفي السراجية رجل قال لمودعه من انكر بعلامته كذا فادفع الودعية اليه في رجب ثم لم يرد
المودع وانما ملك العلامة فلم يصدره ولم يدفع اليه وملك لم يضمن وفيه ايضا المودع اذا
طلبته الودعية فقال اطلبها عند اني وهذا فقال المودع ضاع الودعية قال عن وقت
الضيق متى ضاعت قبل ان تراك ام بعد ان تراك فان قال قبل ان تراك في ضمن ولو قال بعده لا
في الفضول من العادي النظرية اذا اطلب الودعية فقال اطلبها عند اني في الغرض ضاعت فانه
بال قال ضاعت قبل قوله اطلبها عند الضمن وان ضاعت بعده لا يضمن للثقت في الاول
وول الن في وقت الدقيق فان طلبها ربحا فربحتا وادخلت ليعلم ضمن وفي مطلق القضية
اخترت ببيت المودع فلم يقل الودعية الى مكان اخر مع المكان انه يضمن اذا امكن حفظها
الى مكان اخر وفيه ان تبين ولو كانت الودعية خبطة فانه يضمنها الغرض وقد اطلع على ثقب
معدون فان اخرج حب الخطة ان يضمن ثقب لم يضمن وان لم يجر بعد اطلع على ذلك و
لم يشبه كان ضمانا وفيه العلامة ولو كانت الودعية شيئا من الصوف ورب الودعية
غائب ويخاف عليها الف وقال يرفع الى القاضي حتى يرجع وفيه ايضا وان لم يضمن ولم يحل
في دفع ذلك لم يضمن كذا في السراجية وفي القرائن من النظرية امر عينا بنية المودع اذا اطلب
السلب على باب مطلوبه في الحيل ولم ينفذه فخرج وسرقت الودعية قالوا ان عد ذلك
انقلا لا وانما لا كان ضمانا والا فلا الضبطون مست يجوز فيه الامتناع والسنة وفيه الحيل
الفضيل عن خروج الى الكوفة وزك باب حانونه مفتوحا وحلب على باب الدكان ابن صغير
اله وفيه الحيل في دواعي النفس فسرقت الودائع قال ان كان الصبي ممن يعقل يحفظ
ويحفظ الاشياء لم يضمن ولا فهو ضامن وفي السراجية المودع اذا وضع الودعية في الحيل
فقال صاحبها لا تضع في الحيل فانه خوف فتركت فيه حتى سرقت ليلها فان كان له موضع
يودع في الحيل فانه خوف على المودع وفي الخلاصة لو ان صاحب الحيل ترك

عنه في الناحية ومبطل العلم بوجوب النكاح فانما انما حجب العلم بغيره ان
ان علمه من طريق ليس بامير وفي فتاوى الملايكة رتبة الله سبيل ابو بكر رتبة الله
رجل غاب من منزله وحلفت امراته وكانت في بده ودعته في رجع طلب الودعية
في منزله لم يجد ما هل عليه ضمان قال ان اعلم ان امراته منهمة غير امنية على امانات النكاح
وزكته في بداهة ضمان وان كانت امراته امنية فلا ضمان عليه وفي الخلاصة رجل غاب وحلفت
امراته في المنزل الذي فيه ووجوب النكاح ثم رجع وطلب الودعية فلم يجد بان كانت
امراته امنية وان كانت غير امنية وعلم الزوج بذلك مع هذا ترك الودعية ضمن
كذلك الذخيرة في البناء فان علم بعد موت المودع انه وقفها الى امراته احدثت امراته
بها وان ادعت انها ضاقت او سرفت حلفت ولا ضمان عليها فان ترك الزوج مالا
صار الودعية ديناً فيها ورثت وفي الذخيرة رجل ادعى رجلاً جارية فقصها منه رجل
فانكرت من الغاصب كان للمودع ان يضمن الغاصب القيمة بقضا او بغير قضا ولان للمودع
ولا به استرداد العين بقضا او بغير قضا ويستوصل الى المحفظ كما موربه فكان له ولا به اخذ
القيمة لقاء مقام العين وتكون القيمة امانة في يد المودع وفيها ايضا فان ظهرت الجارية للمودع
انما ران بنت واخذ الجارية وان بنت واخذ القيمة وفي الفصول والولع رجل غدا فبعته المودع
في حاجته صار غاصباً وفي مخفر العذري وان خطب المودع بالمال حتى لا يغير صفاتها وفيه ايضا وان
اخطأ بالمال من غير غفلة فهو نكاح لصاحبه وفي التهنيد في بدو الف رجل الف الف لاخر
فخطبها بقطع جهتها عنه وعلى المودع الفان لها ونحوها ان بنت واخذ الالفين وقسمها وان
لاخذ الالفين سوى هذا ولو اخطأ من غير غفلة فهو كما قال بالاجماع وفي البناء المخطئ على التوبة
او جرح خطب بطريق المجاورة مع تبديل التميز كخطب درهم البض مع درهم السود وخطب الذهب
بالفضة فهذا لا يقطع حتى املك بالاجماع ولو ملك قبل التميز ملك امانة كما لو ملك قبل
اخطأ وان في خطب بطريق المجاورة مع تعذر التميز كخطب الخطب بالشعر فهذا حتى املك في بعض
الروايات لانه وان ملك تميز اخطأ من الشعر لكنه لا يمكن الفصل قدر الموضع بعينها فلا
لعدم فهو المخطئ من حيث الشعر والشعر من حيث اخطأ فلو اوجب في الودعية وميسرها

دون بداهة سواء كانت من ذوات الامثال او لم يكن والثالث خط بطريق المجازة
للمجنس بخلاف الجنس كخط الدرس بالعل وبهذا ينقطع حتى لا يملك بالاجماع الرابع خط
بطريق المجازة للمجنس بالجنس كخط داس بد من اللوز و دس الجوز او لا بطريق المجازة
كخط بالخط و داس البصر بد داس البصر بهذا ينقطع حتى لا يملك عند ايه حنيفه رضي الله
عنهما وصاحبهما الله و قال ابو جبر ان من اشرك في المخطوط وان شاعته مثله هذا خط
اختلط بفعل احد من الناس وخط الابهى ومن يخاله المودع كخط وان اختلط بغير
فعل احد من شق الجوانح فان خطه او الكليل وما شبهه فهو شريك بصاحبه في
المخطوط في ملك ملك من بالها وما بقي لغيره فان كان المخطوطان احدهما خطه والاخر
شعره فان لم ينفق على شئ فان لم ينفق على شئ مع ومرت حجب الخط بغيره المخطوط
مخطوطا بشعره ومرت صاحب الشعر غير مخطوط وفي السراجية واذا خط المودعية او بودعية
اخرى بحيث لا يجبر ضمن واذا اختلط بالغير فغيره فهو شريك بصاحبه وفيها ايضا للمودع
اذا اختلف في بعض المودعية فالباقى في بقى لانه حتى لو ملك لم يضمن وفي الخلاصة المودع اذا اخطأ
بعض المودعية لبيقة وفي حديثه ثم بداله رد لا موضع ثم ضاعت المودعية لا يضمن وفي نسخة
العدوي وان اختلف المودع بعضها ثم رد منها فخط بالباقي ضمن الجميع وفي السراجية
لو كسب الدابة المودعية ثم حفظها لصاحبها ليس المودعية ثم نزع الثوب وحفظ المالك يري
من الضمان وفي القرائن ان من اخطأ المودع اذا دعى المودعية في الارض ان جعل هناك ضام
لا يضمن وفي المفاز لا يضمن جعل هناك علامه او لا وفيها ايضا ولو كان المودع في الحانة
فدعى المودعية لحرف المراق الذي توجهاوا نحوه فدعى حتى لا يخطوا من بدو وقر من نفهم
ثم جدد فلم يجد ان امكنه ثم علامه ثم نفعل كان ضامنا وان لم يكن ان جاز عليه فوره لا يضمن
وان اخرج ضمن المودع وفي الخلاصة الضمانات من الكبرى المودع اذا اوضع المودعية في
مكان حصين فمسي اختلف المسانج رحمة الله فيه قال بعضهم لا يضمن والمختار انه ان قال
وضعت في واري فمسيتم المكان لا يضمن لان له ان يضع في داره وان قال لا ادري
وضعت في واري او في موضع اخر يضمن لانه لا يدري انه وضع في موضع له ولاية الوضع

وفي المحيط رجل اودع شيئا فغاب رب الوديعه فقال للمودع امرتني من انفق على الملك
وولدك وقد اتقنت عليهم ورب الوديعه يقول الامر بك بذلك فاقول قول رب الوديعه
وفيه ايضا والمودع ضامن لانه ان لم يلب الضمان واودعي ما يريد فلا يصدق في دعواه الا بحجة
وفي مخضر القدوري والمودع ان لب فرمال الوديعه وان كان لها حمل ونوته وفي الهند
والمودع ان لب فرمال الوديعه خلافا لما فيها له حمل ونوته وفي البنابج وهذا كله اذا كان الطريق
امنا اما اذا كان مخوف فالبض الوديعه في العضول كلها وكذا اذا كان الطريق امنا ولما حبس
الوديعه عن اللب فله بها الا ان يضطر بان قصد السطون اخذ ما في السفينة فاما اذا كان
الطريق مخوف وله بر من السفر ضمن بالاتفق وكذا الاب والوصي وان لم يكن له بر من السفر
ان سا فرما له لا يضمن وانك فرمته ضمن لانه يمكن تركها وكذا في اجماع الصنفين فاحي
رحمة الله ورف السراجية ولو لم فرم الجرح ضمن وفي الفصول في الفصل الثامن والعشرين
اذا كان الغاصي الامام طهر الدين رحمة الله في اول وديعته فانه ان ابدع الشئ عاجز وفي
التهذيب ولو اودع عند رجلين يحفظ وكل واحد منهما نصفه ان كان عاجزا وان وقع الكل
الى صاحب بعض ضا فاعلم وان كان مما لا يقسم بينهما وقت معاونا للحفظ ونه للصفي
اودع رجل عند رجلين مالا فان كان مما يملك فتمت اتمالان لهلك رضي بحفظهما او جهما
عليه من قدر فبغير بالقيمة فان دفع احدهما الى شريكه ضمن عند ولا يضمن الغاصي لانه مودع
وقال لا يضمنان والمسلمة فيما يقسم عرف ذلك بقوله فتمت اتمالان لا يقسم لكل واحد منهما
ان يسلم الى الاخر اجماعا وفي التهذيب رجلا ان اودع عند رجلين شيئا في واحد يطلب
حصته لا يامر الغاصي بدفع حصته حتى يحفظا وعندهما يقسم ويدفع وفي البنابج وان كان مما
لا يقسم كالخواري والعبيد والحيوان فحضر احدهما ويطالب يقسم للمودع ان يمنع من ذلك
بالاجماع وفيه ايضا ولو اودع عند العبد ودليته فملكته عنده فلا ضمان عليه بالاجماع
وان استملكه فظن ان كان ما دون له في الفارق او يجوز عليه وقبله باذن مولاه ضمن بالاجماع
ويكون وبنا عليه وان كان يجوز او قبوله بغير اذن مولاه يضمن بعد العتق ان كان بالاجماع
عند ابي حنيفة ومحمد رحمة الله وقال ابو يوسف رحمة الله ضمنهما في الحال وفي السراجية

اذا اودع عند صبي محجور عليه مالا فاستهلكه لم يضمن ولو كان ما دونه يضمن ولو اودع عند عبد
 ما دون فاستهلك ضمن الودعيه حاله وان كان محجورا بواحدة بعد العتق وفي السعياقي
 في باب نصب العبد والمدبر والصبي من اودع عند صبي مالا فاستهلك يده فلا ضمان عليه بالاجماع
 وان استهلك الصبي فانه ينظر ان كان الصبي ما دونه في النجاسة يضمن بالاجماع وان كان
 محجورا عليه ولكنه قبل الودعيه ما به عليه ضمن بالاجماع وان قبل النجاسة لم يضمن فلا ضمان عليه وقول
 المحقق رحمه الله لا في الحال ولا بعد الادراك وقال ابو يوسف رحمه الله يضمن في
 الحال والجموع اعني انه لو استهلك مال الغير من غير ان يكون عند ودعيه ضمن في الحال في البيع
 وان كان مكان الحال عند وقته الصبي فدينه على فله بالاجماع وفي الهداية في باب نصب العبد
 والمدبر والصبي وان اودع طعاما كله لم يضمن من هذا عند ابو حنيفة ومحمد رحمه الله وقال ابو يوسف
 والشافعي رحمه الله يضمن في الوهيمن وعلى هذا اذ اودع العبد المحجور مالا فاستهلك المحجور
 بواحدة بال ضمان في الحال عند ابو حنيفة ومحمد رضي الله عنهما وبواحدة بعد العتق وعند ابو يوسف والشافعي
 رحمه الله بواحدة في الحال وبغير خلاف الا في ارض والاعارة من العبد والصبي وفي المصنف في
 باب ابو يوسف رحمه الله المراه من الصبي الذي لا يعقل في مال الذي يعقل يضمنه اتفاقا كذا ذكر
 في الاسلام وصاحب الهداية وذكر صاحب المحيط وظل بعض متأخري حجة الله اختلاف
 في صبي يعقل وليس الامر كما ظنوا بل الخلاف في كل واحد وذكر القاضي حن ان الصبي الذي
 لا يعقل لا يضمن اتفاقا ثم انه ذكر الصبي المملوك واراها المحجور ولم يذكر اذ العجز هو الاصل فيها
 وهذا لانه اذا اذن للمولى او الاب باخذ الودعيه يضمن في الحال اتفاقا كذا ذكره في الامام
 قتيبة باطنا فماله لو تلف في ايديها لا يضمن اتفاقا ولو تلف في الصبي المودع يضمن اتفاقا
 ولو تلف ما اودع عند المولى والاب يضمن اتفاقا وفيه ايضا والاصل فيه ان المحجور في الاقوال و
 الصبي لا يورق البائع في الاقوال والاستحقاق من الحال لم يصح لعدم الولاية على الصبي في
 اتفاقا من غير استحقاق فخص وقال محمد رحمه الله في ولكنه اتفاقا صدر عن من لم يملك
 فلا يضمن كما لو قال له اتلف مالي فانلفه فهذا لانه لما اودعه عنده مع علمه انه لا يقدر على الحفظ
 فعند سطر على الاستهلاك وفي رواية اخرى انية العبد اذا اودع عند النان لا يملك المولى

العبد لانه كان العبد ما ذونا او مجورا وفي حاشية الحق في قوله انما يعين الدين رحمة الله في مصل
 الامور المعترضة لواعوج العبد لا عند غيره لا عليك بل انضده من يده كذا او كره العبد را
 في نسخ اجماع الصغرة وفي السراجية او افعال المودع رويت بعض الودعية ومات
 فالقول لرب الودعية فيما انضد مع يمينه وفيها ايضا قال في مبيت الودعية ولا اوري كيف
 ذهبت صدق مع يمينه وفي التنديب ولو انضد املك والمودع فالقول للمودع
 في الرد والهلاك مع يمينه وكذا اكل ما هو امانة كالعارية ونحوه باب المنققات
 في حاشية ولو قال بعد موت المودع رويته على الوصي كان القول قوله مع اليقين ولا يمين
 وفي الفصول في الفصل الثالث والعشرون ولو امر الوصي المودع ان يبيع الودعية ليرسل
 فذمها اليه لا يمين لان الوصي يملك قبض الودعية بنفسه فملك توكيل غيره بقضها واذا
 قبضها وكبدها ركب قبضه ولو قبض هو لا يمين كذا اذا روي ملقط الضمنية المودع لو ارسل ليجار أو
 اليه الشئ تعزيبه العرف وفي الفصول من فوائد صاحب المحيط المودع او اسبب وانه
 الودعية في الصحراء اصل يمين او انضد الاورانية لها في الكتب قال بعض الفقهاء لا يمين
 لانه لو مات في الاصطبل لا يمين كذا انها بخلاف ما لو ضاعت او كره الدرس حيث
 يمين لانه ضيغ وقال صاحب المحيط يمين لانه بالارسال والتسبب صار ضامنا وفي
 الواقعات النسفة سيل من امته شترت سورا بال الكتب في مبيت مولانا واولها
 امراه فقضت تلك امراه ولم يكن ذلك باذن مولاي مجارية فملك الودعية مل
 نفس فقال نعم لان ذلك ملك الموطا والابداغ بخبر اذنه فصار غاصبة كذا في المحيط
 وفي الخبر يدرج في يده الف درهم وودعية رص قدمات وعية الف درهم دين الاخر و
 ترك ابن معروف فقضى للسود الف للغيرم لا يمين لان الالف للميت او ابا
 لا غيرهم للميت وليس للابن ميراث حتى يقضى الدين فلان كان له الف درهم دين على
 رجل فقضا ما بعد موته فو عليه بغير امر وصية قال محمد رحمه الله ان قال حين هذا الالف
 التي اطلاق الميت لكن من الالف التي لك عليه فهو جائز لانه اسقط دين للميت
 باواء عليه لم يخرج من العهده وان لم يقض ذلك ولكن قضاه الالف عن الميت فهو منج

والالف عليه لانه لم يسقط دين الحيت او لم يصف اليه يكون متبرعا والالف عليه
وقيل ايضا واذا اودع رجلا الف درهم تقضى السنونى عنيه قال محمد رحمه الله رب المال
باني رانث رضى السنونى وسم المال الذي فضل لانه منطوع وان شاء راجع الفضة وهذا
السبل رواه بنما عن محمد رحمه الله وفيه الفصل الرابع والعشرين ورايت في ودعية
تخرج الاسلام اليك المودع اذا قضى دين المودع من مال الودعية يضمن والكائن من جنس الدين
وذكره فقهاء الذخيرة المودع اذا قضى دين المودع بالودعية لا يضمن والصحيح انه يضمن في
التهديت ولو مات المودع ولم يعرف الودعية فهو دين في تركته لا يدين المودع وفي
ذلك فابق في مبل شئ وان قال المودع هذا دين مودعي لا وارث له غيره فضع المال اليه وان
قال لا غير هذا منه ايضا وكذب الاول قضى الاول في السر اجتهد السطان اذا اودع المودع
عند بعض الغائبين ثم مات ولم يسل عن دين المودع وفيه ايضا كذا اذا حطب لبن الودعية
فخاف فسادده وهو في المحرقة بغير امر القاضي وفيها ايضا المودع اذا قال اودعها عند اجني ثم
رد ما بها فصارت لم يصدق الا منية وفيه الكافي وان سرفت الودعية عند المودع ولم يبق
معه مال اخر للمودع لم يضمن بخلافه وعند مالك رحمه الله يضمن للتهديت وفيه الفصل من قبلي
الظهير ولو نام ووضع الودعية تحت راسه او جنبه فصارت لا يضمن وكذلك اذا وضعا
بين يديه وهو الصحيح وفيه ايضا ولو جعل تحت الودعية تحت جنبه ان اراد به التوسد يضمن
وان اراد الحفظ لا يضمن ولو جعل الكيس تحت جنبه فصارت لا يضمن مطلقا وفيه الاخر
في باب الغصب من الذخيرة رجل عنده ودية رجل وفي ثياب فحبل المودع فيها ثوبا لم يطلبها
صاحبها فوضع كل المة فضا نوب المودع فصاحب الودعية ضامن له وفي الخلاصة يعلم
قال يصح ضد النوب وهو النوب غيره واجعله في ثوب الجدار ففعل فضا نوب لا
ضمان على المعلم ولا على الصبي وفيه الفصل ورايت في فوايد ظهير الدين امر غنيته رحمه الله
المودع اذا وضع الودعية في زمان القننة فان وضعا على الارض يضمن وفيه الابانة اذا استأجر
رجلا ليجل له شيئا لم يضمن له المودع اليه رجل فوجد ذلك الرجل غائبا وترك المودع على
يدي رجل عدل الموصلة لذلك الرجل محب ان لا يضمن وفيه الخبر في كتاب الودعية

ولو استقرض ثمنين ودرهما فاطاه ستمين مطلقا فاحد العشرة لم يرد في ملكك في الطريق
 ضمن خمس اسداس العشرة لان ذلك القدر رخص وولية وهو استحقاق وفي القياس
 بعض العشرة لانه اخذ بالثمن ابتداء والاول اصح وفي الذخيرة واذا جعل المودع الحام في
 الخضر او البقر بعض وان جعل في الوسطى والسبابة او الالبهام للبعض وعليه الفتوى ^{فيها}
 ولو كان المودع امراة فليسته في ابي اصبغ نسبت ضمنت لان اصبغها كلها موضع للزينة وفي
 البقرة المودع اذا اقرض من المصحف الودعية وملك حلة القعدة قال للبعض لان له ولانية
 في التصرف وكذا الحكم في الرهن وفي الذخيرة رجل جاب ثوب لغيره وقال له هذا وولية
 عندك ولم يقبل الاخر شيئا وسكت ثم غاب وترك الثوب هناك فضايع ضاع ضاع لانه وجب
 منه القبول عرفا وفيها ايضا ولو وضع ولم يقبل شيئا ومسكه يابى ضاع لانه اودع عرفا و
 والاخر قل عرفا اذا لم يقبل شيئا اما لو قال انا لا اقبل الودعية فتركها صاحبها عنده وبيع
 باقي المسد يابى للبعض لان القبول عرفا لا يثبت عند الروم يابى وفي مطلق القنية وضع
 عنده شيئا وقال له احفظ حتى اجي فضايع لا لا تحفظ وترك صاحبها صار مودعا وبعض ان ترك
 حفظ وفي السخنة وكذلك اذا وصل رجل الحام وقال بصحبك الحام ابن اصبغ الثياب
 فقال صاحب الحام مرفوض ودخل الحام ثم خرج رجل آخر واخذ ثيابه وذم صاحب الحام
 ضامن وفي السراجية الدابة الودعية اذا اصابها شئ فامر المودع رجلا ان يبايها فطلبت
 من ذلك فمالك بعض ابيات فان ضمن المودع لم يرجع المبيع وان ضمن المبيع رجع
 المستودع وفي الخبر فان ضمن الذي عالج فان كان يعلم وقت المعاملة ان الدابة لغير
 المستودع بان اخره ان يذبح ليست يدايتي ولم او مر فيها بهذا لا يرجع على المستودع
 لان الامر لم يصب فلم ينقل الفضل للمستودع وان لم يعلم كذلك رجع لان الامر
 قد صح فانتقل الفضل اليه وفي الزخيرة اذا سقط من يد المودع شئ على الودعية فان
 ضمن المودع وفي اللبنة وولية في بدر رجل مقربا لودعية جاور رجل وادعى انه يشتريه من
 المودع لا ينتصب المودع ضما اذا انكر الشراء وفي السراجية المودع اذا اقرض في
 مال الودعية لا يطيب له وفي التهذيب اذا تصرف في الودعية ورجح لا يطيب له

وعند ابو يوسف رحمه الله طيب وفي المتن باب ابو يوسف رحمه الله الموعود اذا اصر
 في المودعة فخرج فهو له وطيب ولا تصدق بشي وعند مالك الطيب وتصدق بالرجح كذا
 في البرهان وفي كذا الدقايين في ميسر شي في يد مال النان فقال له سلطان ارفع اليك هذا المال
 اقطع يدك او اضر بك خمسين سولاً فخرج لم يقبل كذا في الظهيرة المرفوعة فيه وفي الخاتمة رسل في ثوبها
 الى ولال ليعبده ثم قال الدلال فخرج الثوب من يدي وضاه ولا ادري كيف ضاه قال الشيخ
 الامام ابو بكر محمد بن الفضل لا ضاه عليه وفيها ايضا ولو قال وصفت في حالوت و
 لا ادري في الى حالوت وصفت كان ضاه من وقد مر نحوه في الفهرست في باب المودعة
 من الخاتمة قد تم حبسوا في مكان فقام واحد منهم وترك كتبه ثم قام الباقيون معاً وملك الكتاب
 فغنوا جميعاً لان الاول لم ترك الكتاب عند ثم بعد استخف ظم فاداهوا وادركوا كتاب
 فقد تركوا لحفظ المستند فغنوا وان قام القوم واحد بعد واحد كان الضمان على اخرهم
 لان اخرهم يقبل لحفظ فغنوا الضمان عليه وفي النحر في باب المودعة اربعة سافوا
 يكون حمله ونسبوا كل واحد واحد في قبا به فترك القبا غدا ص به فضع لم يضمن
 باب العارية في فقه القدر في العارية بجزءه وهي تحريك النافع بنوع عوض
 وفي خزائن الفقه ونجعة العارية بارجية من لفظا بقوله اخذ منك هذا العبد منك هذه
 بارية اطعتك هذه الارض داري لك كني اعلمت هذه الدار ملكك هذه الدابة
 او ضحك هذا الثوب قلبه بوا او وضحك هذه الدار كنهانته وفي السراية والظهير
 المستعار اذا ملكك في يد المستعير لم يضمن وان التزم الضمان عند مالك وفي خزائن الفقه
 قال العارية لا يضمن الا في حالين اجمي وانه عن المكان المعلوم والمنع عند الطلب في البيع
 فان تعدى لم يضمن في العارية بان استعار دابة الى امر او الى البصرة فيجوز عنها طيب
 ضمن قيمتها عند التجاوز وفي خزائن الفقه الشروط في العارية لازمة اشترطين الاصل فان
 الاصل لا يثبت في العارية والمعارضة متى شاء وانما يشترط والضمان من غير التعدي
 وفي السراية بعث غدا لم يستعير دابة الى امره فاستعار الى المدينة فركبها اليها لم
 يضمن وفيها ايضا اذا اعار دابة الى الليل مات في يده في اليوم الثاني ضمن وفي الفصول



المستاجر والمغراة واختلف ثم عاوى الى الوقوف لا يبرأ من الضمان مكنة اذكر في الجميع
 الصغير وذكر في الذخيرة اختلاف المشايخ رحمة الله عليهم بعضهم قالوا لا يبرأ من الضمان
 الموقوف وبعضهم قالوا يبرأ وفيه ايضا من الجدل الثاني وذكرنا التجرية الى الفصل واختلف
 المعبر المستعبر في الايام او في المكان او فيما على الدابة قال قول رب الدارين
 يمينة وفي تحفة القديري ليس للمستعبر ان يواجر ما يستعمله وله ان يجزى اذا كان مما
 لا يختلف باختلاف المشغل وفي التهذيب والمستعبر ان يجزى عنه خلافت في رحمة الله
 ولا يواجر اجماعا ولو ائتمنا عن اعانة غيره فاعانة بعض الشيء ولو عين واحد الانتفاع فاعارة
 غيره ان كان مما يختلف وفي استعماله كل من التوب وركوب الدابة بعض وان
 كان مما يختلف كمنه الدار لا بعض وفي التجرية يواجر رجل شيا وقال لا تنفع الى غيرك
 فذبح فملك عنده بعض لانه وقع بعير اذنه هكذا ذكر الفقيه ابو الميث رحمة الله
 قال الشهيد رحمة الله المراد من هذه المسئلة اكل الذي لا يختلف الناس في الانتفاع
 به في اكل الذي يختلف الناس في الانتفاع به بعض وان لم يقبل ذلك وفي الذخيرة
 واذا كان الرجل على دابة باعته او عارية فزل عنها في الكس ودخل المسجد لصلي فيه
 عنها فملك فهو ضامن ومن المشايخ من قال هذا اذا لم يربطها اما اذا ربطها بشي فلا ضمان
 ومنهم من قال هو ضامن على كل حال واطلاق محمد رحمة الله في الكتاب يدل عليه به كان
 نفقته خمس الاية السرخي رحمة الله ولو كان لصلي في الصحراء منزل عن الدابة ومكها ففقدت
 من بره فلا ضمان عليه لانه لم يضيها وفي الخاتمة رجل استعار من رجل دابة ففقدت الصلوة
 فذمها الا غيره فضا عنها قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمة الله ان كان المستعبر
 شرط في العارية ركوبه كان ضمانا لانه لا يملك الا عارية في هذا الوجه وبذلك لا يبرأ من الضمان
 مرات استعارت سراويل ثياب فلبت وبقي شيء فزلت رجلا فخرقت السراويل بالقيمت
 وفي الفصول من الفتاوى الظهير امره استعارت صلاة ووضعت داخل البيت والباب
 مفتوح فمضت السراويل فلما زلت لم تجد الصلاة قبل البصير وقبل البصير وفي السراويل استعار
 ذمها فقلدها فسرقت فان كان الصبي يضبط حفظه عليه لم يضمن وفي الفصول في المجلد الثاني

ان كل كنه عاريت فحسب وبكر اخر دور كرفت ناكل كنه مزدور كلند بر دورفت من بعض
 المستبركانت للسله واقعه الفتوي انه بعض وذكر في اجارات جامع الصفه رجل استاجر
 فاسا واستاجر البعل له فدفع القاس الما هذا الاجير قد سب به الاجير فاستاجر منه
 وقال بعض اصحابنا رحمه الله ان كان قد استاجر الاجير او لا لم بعض وذكر في اجارات
 العدة التي رانه لا بعض على كل حال واذا كان الجواب في الاجارة هكذا ينبغي ان يكون في
 العارية كذلك وفي البيا ولو استعار فاسا او قد وما لم يخطب في المصروف في سببه
 حتى يملك من غير تقصير لم بعض وبه افني صاحب المحيط والقاضي الامام محمد الدين رحمه الله
 قال بعضهم ان بعض لانه ما دون كنه الخطب للموضع في البيت وبه افني القاضي الامام جمال
 الدين رحمه الله وفي ملقط القنية استعار فاسا وضربه في الخطب وسخت سدور بهزيم وغير
 وبكر كرفت وبكر لآ تير زو وانكر بعض وان كان الضرب معناه والبعض وفيه البيا
 استعار طسا وتشت فيه فاكسرت ان كان تخلص منها في سكره وكان الغسل مع والابيض
 وفيه البيا ولو استعار فاسا قطع قطع فيها فرفه وتعلمها من الكانون مع كنه فخر بها من السبب
 فوقع من بده فاكسرت فالصح انه لا بعض بخلاف الحال اذا لاق وفي السراجه العبد
 اما دون يملك الاعارة وفيه البيا العبد المحجور لو استعار ثوبا فاستملكه بواحد بعد العتق
 وفيه البيا لو استعار بغيره فاستعمله ثم ترك في كنه في فضاء فان علم ان المعبود رضى بكونه
 فيها رضى وهدى كما هو عارة بعض اهل الرسا سبق لم بعض وفيه البيا استعار دابة وتام
 المفارقة والمقود وفي بده فبالتن وقطع المقود وذمب الواية لم بعض المستقر
 وفي البيع لو الملقود فانه قد عمن بده ولم يستقر بذلك ضمن هذا اذا كان فوضه بطحا
 اما اذا نام حال فمستقرت الود لولا لم بعض كنه اهنا وفي المجلد ان اذا وضع المستقر استعار
 بين بده ثم انام فاعده لم بعض وان نام مضطجحا ضمن وفيه البيا في موضع اخر ولو وضع
 المستقر استعار تحت راسه وتام فرق وتعت هذه المسئلة بخارا فانقوا لانه لا بعض في
 النوم على هذا الوجه لا يكون تضيقا ولا ملقط القنية استعار دابة ولم يفعلها حتى مات
 بعض وفي السراجه استعار دابة فركبها واركب بده فبده بعض فبده وفيه البيا

وليحل عليها خطه نفسه محل شعير مثل كيل الخطه لم يفسد خلاف اذا حل عليها مكان الخطه
 حديد او حجر او جرا وفي البناء واذ استعارها ليجل محل عليها لا يطبق او استعارها
 للاستعمال فتعطلها ليدانها راها رجلا على الحادة فخطبت ضمن قيمتها وفيه ايضا وكما
 ولم يذهب الى حيث استعارها اليه حتى تمكنت المدة فخطبت ضمن قيمتها وفيه ايضا ولو
 استعار شيئا يومين او ثلثة ايام فغير يردده عند انقضاء المدة فان لم يردده مع القدر فملك
 عند ضمن سواء كان مستعملا او لم يكن وفي منقطة القنية ولو رد التوب للسفار فقدم على العجز ولا
 من يباله فامسكه العبد وملك لم يضمن ولو وجد من في عياله فلم يردده ورنه الثانية وكذا
 لو ردنا الى عبد صاحبها الذي يقوم على الدابة قال الشيخ الامام الزاهد المعروف بخواجه اوده
 رحمه الله عليه فيسند ان يقال اذ اردوا الغائب الدابة المفصولة الى عبد صاحبها الذي
 يقوم على الدابة ويحفظه صح رده وفي التنديب وله ان يرد منه ومن في عياله وامهه منه
 ومنه في العيال فغير من يقوم عليه في بيته وفي حفظ المال وفي العبد محسنة رده الله لم
 ينقص في الجاه الصغير من عبد يقوم عليه ومن يقوم عليه لكن قبل ففصل لا يقوم عليه
 قياسا لاستحسانه وبذا في ضمان الرد كالعارية والابارة وفي ضمان العين كالغصب
 لا يبرأ عن الضمان في الذي يقوم عليه في الاستحسان ايضا وفي فصول واذا استعار رجل
 دابة لا وقطعت فقال للشيخ نفقت تحت وكذبه رب الدابة وهو مقر العارية فانك
 المستعير عليه فضا صلا لم يجر وكذلك لو قال المستعير دفعها اليك ولم يدع الرد
 الصلح ثم ادعى بعد الصلح انه قتل ذلك الصلح واقام البينة عليه بطل الصلح كما لو ادعى
 ذلك ظاهرا ولم يكن له بينة فحلف رب الدابة وكل بطل الصلح ولو ضلقت ولم يكن
 له بينة على ما قال فالصلح ماض وبذا كله قول ابو يوسف رحمه الله اعلى قول محمد بن عبد الله
 فالصلح يصح في الاحوال كلها وان انكر رب الدابة العارية وقد نفقت الدابة تحت المستعير
 مصا صلا جاز والاضافات الا ان يقوم للمستعير البينة على العارية وان قال قتل قد
 نفقت الدابة قبل الصلح ان نكل رب الدابة عن البينة فهذا على القياس قول
 ابو يوسف اعلى قول محمد فذلك الصلح من البينة وكل شيء امانة على قيس

بعض من الوديعه والعديه قال بن المي في مسله الصلح على الكفار اذا بين بعد
الصلح معنى يوجب ف والصلح ينبغي ان يقبل كذا ذكر في باب الصلح في الوديعه والعديه
من الصلح في الاصل وفي السراجيه اذا طلب الوديعه فقال المستعير نعم او في فكره
في البيع حتى سرق فان كان المستعير عاجزا عن الرد وقت الطلب لم يضمن وفي
الفصول اما اذا اعان النافع فالاعان حايظه في الوجوه كلها مكنه اذكر الصدر الشريف
في مختصر القدوري واذا استعار ارضا لبنى فيها او بنوع من حازه وللغير ان يرجع فيها ويكلفه
تعلق البناء والفرس ان كان للغيره بالارض وان كان لغيره بالارض ترك وبها قيمته
مقلوعا ان لم يكن وقت العاربه فلا ضمان عليه وان وقت العاربه فرج قبل الوقت
نعم ناقص البناء والفرس وفي التهذيب اعاد ارضا لبنى او لغيره فيها ولو لم يوج
به ان يرجع بلا ضمان لكنه في الزرع يترك بالاجر الى وقت الحصاد وعند الشافعي رحمه الله
ان يخذ بالقيمة والاغرم النقصان ولو وقت ثم رجع قبل ذلك يضمن قيمته للفرس
والبناء وفي خزانة الفقهاء عاربه الارض على وجهين احدهما ان يعير ارضه بغير سبل على ان يرضى
فيها جازت العاربه وله ان يخرج قبل الوقت ويلزم قيمه البناء وان تركه الى انقضاء الحده
فلم يستعير ناره وتخلى ارضه وان شئ به ان يعير ارضه لبنى فيها ولم يوقت فيها وقتا فله ان
يخرج متى شاء ويقال لصاحبه خدم من ثمن البناء مقلوعا وفي التهذيب وقع ارض لغيره
نفسه يكتب اطعنتي وعندها اعترتي كذا في كثره الدقائق وفي مختصر القدوري اجرة رد
العاربه على المستعير واجرة رد العين المستأجرة على المستأجر واجرة رد العين المضمومة على
الغاصب وفي التهذيب ثم مؤنة الرد وعلق الدابة على المستعير وفي الغصب وفي
الوديعه واليمين والاحارة على المالك باب المنفعة في الخائيه رجل
استد من مجرة رجل بغير اذنه قال الفقيه ابو بكر البجلي رحمه الله رايت احمد بن حنبل قال قال
عبد الله بن المبارك استد من مجرة غيره لا يستأذنه وعن المبارك ان رجلا استأذنه ان
يستد من مجرة فقال ما ذاك الورع البارود عن سيفان رحمه الله النوري انه سئل عن هذا
فقال هو مال غيره فليست اذنه قال الفقيه ابو الليث رحمه الله ان استأذنه فسخ وان لم

يسأون ولكنه يعلم انه يريد ان يستخذ من حجة فان لم ياذنه ولم يسنه فلا بأس به ولو انه
استخذ من غير ان يتكلم ولا ارشاد فلا حرج له ذلك الا ان يكون فيها شبهة
فلا بأس به وفي الصوري رجل استعار ثور البكر ارضه وعين الارض فحرب ارضه
اخرى غير تلك الارض فعطب الثور يضمن لان الاراضى مما يختلف في حكم الكراستة
وصعوبة وفي مختصر القدوري وعارية الدرهم والدنانير والكيل والموزون والعدد ونحو
وفي التنديب اعادة ما لا يمكن الانتفاع به الا باستهلاكه لا يجوز لكنه فيما يجوز استخراجه
يكون قرضه وفي البناء ولو استعار ليتخذ منه فخلية لفقته وفيه الضمان ولو اعاره مولا لفقته
على المولى وفيه الضمان ولو وضع المستعار ثم طلب صاحبه فوجد بالرد ولم يجزه بالضياع فخرج
ثم اخبره به فيظن ان لم يكن آيب من وجوده لم يضمن وان كان آيب منه ضمن وهذا كالحملات
الظاهر بل في الظاهر بل منه الضمان وفي فتاوى ابى الليث رحمه الله سئل ابو بكر رحمه الله
عن رجل استعار كلبا ليقراه فوجد فيه خطاء هل ان يصلي له ان علم ان صاحب الكلب
يكبره ذلك فليس له ان يصلي وان علم انه لا يكبره جاز وان لم يصلي له ان علم ان صاحب الكلب
في الكافي الشريعة فبان شركة الملك بان يملك انسان جبا او جزءا او بنة او بنة
او صدقة او استيلاء او تخطا ما لا يباح من احدھا او يخطا حط عنه التيمر اصلا كما
مع البر او لا يخرج كالبر مع الشجر وفيه الضمان لا يجوز لاحدها ان يتصرف في نصيب الآخر
الا بامره وكل احد منهما كالآخر في نصيب صاحبه ويجوز مع احدھا نصيبه من شركة في جميع
الصور ومن غير شركة لغير اذنه الا في صور الخلطة والاختلاط فانه لا يجوز الا باذنه والفرق
ان الشركة تبنى على سبب موضوع للملك فحوزه البيع مطلق وهما بناء على ما هو غير
موضوع للملك فلم يجد مع غيره الا باذنه اظهر الا بالخطا رتبة وشركة العقد وكنها الايجاب
والقبول وهو ان يقول احدهما ركلك في كذا وكذا او يقول الاخر قبلت وشروط ان يكون
التصرف الذي عقد الشركة عليه قابلا للوكالة ليكون المسفاه بالتصرف مشتركا
بينهما فحقق حكمها وهو الشركة في المال وفي التنديب الشركة نوعان شركة المالك وهو
ان يملك رجلا شيئا من غير شركة بينهما وشركة العقود وهي اربعة انواع شركة

المضاربة وهي ان يكون المال من اصدائها والعمل من الاخر فمساويا وتتركه الاموال هي ان
يكون لكل واحد مال فيخر ان بها وشركة الوجوه وهي ان المال لها كل من يشتر بان
نسبة وسكان والربح بينهما وشركة الابدان ويسمى شركة الضايغ والاعمال ايضا وهي
ان يشترك المتحرفان كالقضاير والصباغين ونحوهما فيستقلان العمل حتى يكون الربح
بينهما وعندئذ في رحمة الله لا يجوز شركة الوجوه والابدان ثم كل واحد من هذه النشئة
الافرة لوعان مضافا ومنه فبان وعندئذ في رحمة الله يجوز المضاف منه اما شركة الاموال
انما يصح اذا كان رأس المال من القديس اما التبر فيه روايتان لو كانوا يتعاملون بها
يجوز والا فلا وعن ابو يوسف رحمة الله يجوز والا فلا بالعكس وهو قول محمد بن حنبل
وفي الكافي ولا يصح شركة المال مضافا كانت او عينيا الا بالدرهم او بالدينار في الشراء
والفعل النافعة وقال رحمة الله يجوز في العروض اذا اتحد الجنس لا شركة في رأس
مال معلوم فصارت كالنقطة واشترطوا الاتحاد بينا وعلى ان يخلط شرط عنده وفيه
واما لعكس النافعة فلا يخرج وكالاتان فاضرت حكمها وقيل هذا عند محمد بن حنبل
لكونه ملحقه باليقود وغده لا يصح الشركة والمضاربة بها لان الزواج في العكس على
ثبت باصطلاح الناس وذا تبدل ساعه فيصرف فلا يصح رأس المال في الشركة
والمضاربة وفيه ايضا واما التبر فهو كان غير مفروب من الذميب والقصه فعد جعل
في شركة الاصل وفي الجاه الصغير فله العروض فلم يصح رأس المال شركة والمضاربة والبيع
ما قلنا وفي التجريد ولو كان رأس المال اصدائها درهم ورأس المال الاخر دينار او لاصدائها
وللاخر سود فله لك وقال في ذلك في رحمة الله لا يجوز وهذا يعني على اصل وهو ان
يخلط ليس شرط عندنا وعند شرط فها يقولان بان الربح في المال وان يتصور وقوع
البيع في الشركة في الاصل لا يرى انه يغير بعين رأس المال وما يغير العين الا ليكن الشركة
في غرة مستنده الى العقد واما الشركة التي ياتي في الفروع بسبب الشركة في الاصل
فلا اخصاص لها بالعقد واذا استند الى العقد لم يكن يخلط شرط فصح الشركة حال
اختلاف الجنس وفي الكافي ولا يصح الشركة كما ومن اصدائها دينار ومن الاخر درهم

ومن اصددها درهمين ومن الاثني عشر مودخلها الرزق والنفق وهو بنو علي بن
الحظي عشر طرعا منها وذا لا يتحقق في مختلفي الجنس وهذا ليس بشرط وقد مر نحوه وانما ان الربح
فرع اجمال وان يتصور وقوع الفرع على الشراكة في الاصل والاشراك بلا غلط او حتى يبين
عنه والانه لو اخطأ الى نوع من تميز اصددها عن الآخر لكان نصب كل واحد منهما في نصيب
الآخر ولا اشراك مع الامتياز لا يرى ان محل العقد اجمال ولهذا انضاف اليه قبل فخره
اهمال والشأن انما يضاف الى سببه وشرطه لا سببه بهما والهي في حكم الشرط تعين اس
اهمال وما اعترى التعيين لا يكون الشراكة مستندة الى اجمال وان ان الشراكة عقد تكون من
الطرفين لم يشترى كل واحد منهما بما له على ان يكون المشتري منهما وهذا لا يقتضي ليا الحفظ
وهذا لان العقد ليس بشراكة فاما الشراكة في الفرع لم يشترى في الاصل فلا اختصاص
بها بالعقد فاذا كانت الشراكة في الربح مستندة الى العقد لم يشترط السواة والحفظ والاتحاد
وفيه ايضا اجماع المالكين والموزون والعقد في المتقارب فلا يلزم الشراكة بها اتفاقا قبل الحفظ
ولكل واحد منهما مناعه وله ربحه وعليه وصيغته وان غلطتم شراكة كالمشترى فذلك عند
ابن يوسف رحمة الله لا يصح الشراكة ويكون للخطوط شراكة بينهما شراكة ملك وهو ظاهر ما به وعند
محمد بن عبد الله شراكة عقد وفاين اختلف نظر فيها اذا شرط الربح لاصددها رباح على نصيبه فعنده
ابن يوسف رحمة الله لا يصح تلك الزايف بل الربح لكل واحد بعد ربحه وعند محمد بن الربيع لا يصح
وفيه ايضا ولو اختلفا جف كالبير والشعر والذهب والسن فخطا لا ينعقد الشراكة عندهم
وان كان شراكة املك ثابتة وفي التجريد ولو ان رجلين احلوا احدتهما شرطه من جنس واحد
فخطا ثم اشتراكا بالثالث لا يجوز الشراكة بعد الخطا عند ابن يوسف رحمة الله يجوز الشراكة بعد
الخطا انه يجوز الشراكة بالاثان والاستفصال في شراكة العقد جائز ولا يلزم يوسف رحمة الله
انه لا يصح شراكة العقد قبل الخط لان رأس مال الشراكة يجب ان يكون من الاثنان وكذا العقد
الخط وفي الفضول رجلان احلوا احدتهما طعاما فخطا ثم اشتراكا عليها وخطا بها واحدهما اجماعا ومن
الآخر فاشترى كالكه في هذا جائز بينهما نقصان وذكر في موضع اخر في قسم النفس
بينهما على قدر قيمة الجيد والردى وفيه ايضا من قاضي القاضى الامام طهارة الدين رحمة الله

ان شرک فی العروض لا يجوز واذا اراد الشرک فی العروض فاجلید فی ذلک ان یج کل واحد
 نصف عروض نصف عروض صاحب کل واحد منها مشترکاً فیما شرک ملک
 ثم یعقد عقد الشرکة بذلک ان ثلثا وفضة والثلثا وفضة فی عروض اس مال
 شرکة والعروض بعد ما صار مشترکة یصلح ان یصلح مال الشرکة وکذا لک اذا کان
 لاهما ودرهم ولاثم عروض یبغی ان یج صاحب العروض نصف عروضه نصف
 ودرهم الاخر وتماماً فیما فی الهدایة واذا اراد الشرکة مالاً
 یج کل واحد منها نصف ماله بنصف مال الاخر ثم عقد الشرکة قال رحمه الله وبنوع
 ملک لایبدا ان العروض لا یصلح ان یج کل واحد واوله اذا کان قیمته فیما علی السواء
 ولو کان منها تفاوت یج صاحب الاقل بقدر ما یشیت به الشرکة فی الکافی وان
 اراد الشرکة بالعروض فاجلید ان یج کل واحد منها نصف عروضه نصف عروض
 صاحب حتی صار مال کل واحد منها مشترکاً فیما شرک ملک ثم یعقد ان عقد الشرکة یج
 ثلثا وفضة والثلثا وفضة فی عروض اس مال الشرکة وذلک ان مال کل
 واحد منها یكون معلوماً فی الصفقة قطعی فی الفصول من فی وی الدینا ری دوت
 یج شرکة کر وندکر اس وکریس برنجت بحیت لایکن التمییز وبعض کر بسمه شرکة
 بلکن یقال یکنه وبعضه ان ذکری بفسر میرود وهرج مصیبت می بند میکنه وکود اوهر
 طرف میان ایشان درست بود اگر این شرکة یان کر بسمه شرکة می بینی خیرین
 تواند که بجبهه نزدیک نکر ملکند قال فی لانه اشتری بالکمر اس الشرکة عقد علی
 هو فیه ولا یحب الا حاکم لوجمل الحظ للشرکة یج مال یاست نمی مکمل لک اگر غلامی
 بدر اسم خرید یبند وکر بسمه مشترک عوض داده قال غلام خرید را باند وکر بسمه
 نزدیک را باند قبل لک اگر این شرکة درست آید یبند چنانکه شرکة بدر اسم ونازیر
 باشد فندت بعد ذلک یعنی من تجب اجر المتش فی هذه الصور بحیث الشرکة اجات انم
 لانه لم یعمل من فی عین مشترکة لانه اشتری بالدرهم والذانییر وانهما لایعین لایغیان
 فی العقود فلم یوجد العمل فی عین مشترکة فیه اجر المتش شرکة

المفوضة في الزماني شركة مفوضة ليست كشریک شوند و مرد که است وی بود در مال
 خود و در دین خود و در تصرف خود و منفعت شود آن شرکه که مطلقا مفوضه
 جن که شرکه شود و کس بگوید که شرکه است کردیم ما شرکه مفوضه ما یکدیگر
 در قبیل و کنیز بشماره طایفه بخرد و بفروشد هر یکی از یکجا و منفرد و باینکه کارند
 هر یکی از ما برای خویش باینکه هر چه روزی کند حق است از بجز آن میان شرکه
 باشد و هر چه زیان شود منفرد باشد باصل مال و در این شرکه مفوضه میان
 مردمنه و باین صبی و بالغ نه میان کار و مسلم و منفعت شود شرکه مفوضه بقرین
 و کاله و کفالت بر این نوع چون بخرد یکی از ایشان کالایی را و بپوشد میباید که
 طلب کند شش آن شرکه دوم زیرا که او کفالت من حیث المفوضه و تضمین
 و کالت است که چون بپوشد یکی از ایشان کالایی را و بپوشد شرکه دوم که
 طلب کند شش آن شرکه زیرا که او کفالت من حیث الشرکه و فی بدایه الفقه
 و مختصر القدوری فاما شرکه المفوضه فهو ان يشترك الرجلان
 فیتبا و یان فی مالهما و تصرفهما و ینفقهما و ینفقهما من المهر بین المسلمین و لا یجوز بین
 المهر و المملوک و لا بین الصبی و البالغ و لا بین المسلم و الکافر و یضمین الوکاله و الکفالة
 و ما یشرک به کل واحد منهما یكون علی الشرکه الاطعام امله و کسوتهم و فی السجدة و الاقم
 شرکه المفوضه فی الاموال حتی یکون کل واحد من الشریکین من اهل الکفالة یخوان یکون یخوان
 عاقلین بالین متفقین فی الدین و ان یکون رأس مالهما علی السواء و لو کان رأس
 مالهما من جنس واحد کالصحاب و کالتکسیر فانه یحتاج الی التسوية فی القيمة و ان یشرط
 الربح نصفین و ان لا یکون لکل واحد منهما مال من اهل الذی یجوز علیه عقد الشرکه سوي
 رأس مال الذی شارک صاحبه و فی الهدایة و الاصح بین العبدین و لا بین الصبیان
 و بین الکاتبین لان منی المفوضه علی ان یکون کل واحد منهما قبالا عن صاحبه و هم یسوا
 باهل الکفالة و فی الهدایة و لا تنفع الیه مطلقه المفوضه لبعده شر الطهار عن علم العوام حتی
 لو ینتجیح ما یقتضیه یجوز لان المعیر هو المعنی و فی الخاذا لان اکثر الناس لا یعرفون جمیع

شركة المفاضة فتمثل تصرفها بالمفاضة فمفهوم ذلك كله وفي التبريد واسره
الرجحان وقالوا في شركة في قليل وكثير من انواع التجارات كلهم ونعم في ذلك ما لا يشك
بالنقد والنسبة فان ذلك الذي في ذلك فهو شركة فان لا شركة مفاد فضا لان
الشركة المفاضة شركة المفاضة فلا يثبت تلك الشركة الا بالمفاد المفاضة او بالتفصيل
على جميع الشركات وفي الكافة والقياس لا يجوز شركة المفاضة وهو قولنا في حصة المدة
لانها تضمن الوكالة بشرائها بشي مجهول الجنس والكفالة للمجهول بالمجهول فان كل واحد منهما يكون
كفيل من صاحبه فيلزم بجهة التجارة وكل ما يفرد فساد فساد الانضمام او بل قال مالك
رحمته الله لا ادري بالمفاضة وهو قولنا لان المدة لا يعرف كيف يكف المفاضة او لا يصح
بالاقتضاد ان قوله على التام فافوا فانه اعظم للمدة وقوله على التام اذافا ونعم
فان شركة المفاضة وتعامل الناس بالأكبر وتبديله بترك القياس كما في الاستفاد
ودخول المحام وبذلك لان تعاملهم بالأكبر كالاجماع وبترك القياس بالاجماع ولانها تضمن
الكفالة والوكالة كل واحد منهما قصد او كذا في ضمن الشركة والجملة مبطله باعتبار المنع
الابتناء ولان غيوبها بطريق الضمن ورب شي لا يثبت قصد او ثبت ضمن الا يري
ان شركة العنان والمفاد بقتضبان التوكيل بشرائها بشي مجهول الجنس وقد صححوا
في الشركة لوجوه اسفا واحدا للمفاد وفيها مما يجوز عليه عقد الشركة بارت او نه او وصية
او نحو ذلك ووصل اليه لطلب المفاضة وصارت شركتها غانا وكذا لو كان راس
مال احدها وناحية راس مال الاخر وراهم وقيمتها سواء فازدادت قيمته الزيادة
او انقصت قبل الشراء فثبت للمفاضة وفي الهداية وان ورث احدها مال
فيه شركة او ذهب له ووصل اليه لطلب المفاضة ففقد شركته في العنان
وكان ذلك غانا لا سيما في شركة العنان اذ هو قد يكون خاصا وقد يكون عاما
وتعقد على الوكالة والكفالة المحقق المعقود وهو الشركة في المال على ما بين والكفالة المحقق
المسواة فيها هو من مواجب التجارات وهو توجه الخطاب نحوها جميعا وفي الشركة
وفي كل موضع لم تفهم المفاضة لفقد شرطها واذا ليس بشرط في العنان كانت

العنان لوجود شرطي العنان وهذا لان اللفظ في اسم من العنان وانما بطل معنى العموم
 بل في معنى مخصوص في زائبات العنان بلفظ اللفظ في ذاته كما جاز انبات بخصوص بلفظ
 العموم والعنان قد يكون عاما وقد يكون خاصا فذا عنان عام وفي السراجية بلفظ
 حفرة امال عند الشكره ليس بشرط عند الشكره بل بشرط عند الشكره ان في التذنب
 وفي الذنب روست هر كی از دو شر یک را در شرکت معاوضه وشرکت عنان که
 بطرفی فرستد بعضی طل را بجهت رنج زیرا که این معادست در عقد شرکه و زیرا که
 روست که اجبر کرد بر عمل و همچنین رسد او را که و لایق کند مال را که در همه امور و تجارت
 در روست که بد مال را بمضارب و فیه ایضا و درست نیست که شرط کرد و نمود مری را
 در اعم معین و سبی زیرا که احتمال دارد که مقدار سبی هم رنج حاصل نشود و با همان مقدار
 باشد که سبی شده است پس در شرک کار عینا زده کنند چنانکه در فرائضه و فی السراجیه
 اذا اشتراط لاحد الشریکین نصف الربح و عشر دراهم فذا الشرکه و فی الفضول
 و فی الهدایه کل شرکه فاسده فالربح فیها علی قدر امال و بطل التفاضل لان الربح فیما یباع
 الامال فبقدر بقدره كما ان الزرع تابع للبذر فی المزارعه و الزیاده انما یبطل یتبع بالتشتمیه
 و قد فسدت فبقی الاستحقاق علی قدر اس امال فیه ایضا و ذکر شیخ الاسلام ابو بکر
 رحمت الله فی اول المضاربه الشرکات لا تبطل بالشرط الفاسد لان فیها مفعول و الکاف
 و الوکاله لا تبطل بالشرط الفاسد و یجری الاطلاق لان الشرکات و المضاربات
 لا تبطل بالشرط كذلك و فی ف و ی الصغیری و فی القرأ الخ و فی من الواحات المحمیه
 احد الشرکین شرکه معاوضه اذا قال لصاحبه انا اربدان اشتري بثلث الحاربه لنفسی
 خاصه و سکت شرکه فان شرا لا ینکون له لم یقل شرکه فسم و فی السراجیه المفاوض لو باع
 فمن لا یقبل منها و قاله جاز و فیه ایضا لو اراد احد المتفاوضین بطل المفاوضه اصلا
 و لا یجیر عینا و فی التذنب و اذا مات احدھا انصحت الشرکه علم به صاحبه او لم یعلم
 و فی السراجیه المفاوضه نفی بالکار احدھا و فی القرأ الخ لایمن الظهریه المرغبینیه
 فاذا باع احد المتفاوضین شیا من مین اللفظ و فیه ثم افترقا لم یعلم المشتري بافترقهما

كان لم ينفذ جميع التمسك الى الهامات وفيها ايضا وان علم ذلك لم يكن له ان يدفع جميع
 التمسك الى الذي وفي العقد ولو دفع الى الشريك الآخر يرى من النصف دون النصف
 وفيها ايضا ولو امر احد المفاوضين رجلين ليشتريا عبد الهام وحي حبس التمسك فاشترى واحد
 افترق المفاوضان فقال الامر اشتريا بعد التفريق وهو لا خاصة وقال الآخر اشتريا
 قبل التفريق وهو منها كان القول قول الامر مع اليقين والبنية بينية الآخر ولا يقبل فيه شبهة
 الوكيلين وبعد التصديرة الوكيلين بهذا التفريق وفيه ايضا ولو قال الشريك لكان لا بد لي
 متى اشتريا فهو للامر ولو قال الامر اشتريا به قبل الفرقه وهو منها وقال الآخر اشتريا
 بعد الفرقه ولو ملك خاصة كان القول قول الذي لم يأمره والبنية الامر وفيه ايضا ولو كان
 هذا في شركة العنان فهو كذلك وفي التمدد محل واحد من الشريكين ان يفسخ
 اذا كان الحال عين واذا لم يعلم به صاحبه نفست الشركة منها وفيه ايضا لو زعم احدهما ضمان غضب
 او اختلف او جناية او دية او قرض او طين ملك يشبهه بلزم تركه خلافا لما لا يوجب حرمه
 في رواية وفيه ايضا ولو اقر احدهما بالبلزم تركه وان جحد وفي العنان لا يلزم لكن في حال
 الابدان لو ادعى مدعى ثوبا عندها فامتنع احدهما وجحد الآخر جاز عليها استناده وفيه ايضا
 ولو كفل احدهما بالبلزم تركه علفا لها في الكفالة بالنفس لا يلزم تركه بالاجماع
باب شركة العنان في السراية وشركة العنان ليعضي التوكيل حتى يكون كل
 واحد منها وكلا من الآخر اما لا يقضي التوكيل حتى لا يكون كل واحد منهما كغيره من الآخر حتى
 لو اشتري احدهما بطالب المشتري خاصة وفيه ايضا وان قل بأس مال احدهما وكثر مال
 الآخر ونظر الرجح على السواء وعلى التقاضى فالرجح بينهما على الشرط ولو وضعت بينهما على قدر
 رأس الموال وفي مختار القدر وفي فتح القاضى في الحال ويصح ان يتبا وبان الحال ويتفاضل
 في الرجح ويجوز ان يعقدا واحدهما بعض ماله دون البعض وفي الكفا ويجوز ان يعقدا كل واحد
 منهما بعض ماله دون البعض لم يسأل في حجب اليه وعدم اشتراط المساواة وفي السراية
 في شركة العنان ان كان الحال بينهما والعمل على احدهما ان شرط الرجح على العامل بضعة لكل
 واحد منهما رجح ماله وان شرط العمل عليها حقت الشركة وفي الفصل وذكره كتاب الشركة

وذا قال ومانه المال بشرط ان الرج والوضيعة لصفان فالشركة فاسدة قال شيخنا
 رحمه الله انه لم يرد محمد رحمه الله بقوله الشركة فاسدة فساد العقد انما اراد به في شرط
 الوضعية وذكر محمد رحمه الله من السنة الامامية وقال الشركة تجازيه على هذا اذا
 اشترط الوضعية على المضارب حتى يطل الشركة ولا تقصد المضاربة وعندهنا في
 التهنيت ولو وكل احداهما جاز للشرك فله وفيه ايضا ولو باع احدهما جاز الاقالة من
 الآخر وفي السراحيبة ولو ربح احداهما في المالين دون الآخر بعذر كان الرج
 بينهما وفي تحفة القدرى وان اشترى احدهما بماله فملك مال الآخر قبل الشراء
 فالشركة بينهما على ما شرط ويرجع على شريكه بحصة من ثمنه وفي القرائن من الواقع الحامية
 رجلان اشتركا شركة العنان على ان يبيعا بالنقد والنسيئة ثم منع صاحب ان يبيع
 النسيئة جاز فيه مكذا اختر الفقيه ابو الليث رحمه الله لان في الابتداء لو اشترط على
 هذا الشرط كان جازا فكذا في الاثنتا وفيه ايضا احد شريك العنان اذا اقرانه استقرض
 من فلان الف درهم لقرانه فاسدة لان الاستقرض من تجارته فان اذن كل
 واحد منهما بالاستدانة لم يلزم صاحبه ايضا حتى كان للمقرض ان يأخذ منه وليس له ان
 يرجع على شريكه وهو الصحيح لان التوكيل بالاستقرض باطل فصار الاول وعدم الاول
 سواء كذا في النصاب وفي فتاوى التحرير قال ابو حنيفة رحمه الله اذا اقر احد شريك العنان
 انه استقرض من فلان الف درهم لقرانه فان اقام المقرض النية على ذلك فالمقرض
 باخذ الالف من المقرض ثم يرجع المقرض على شريكه قال الفقيه رحمه الله اذا
 اذن كل واحد منهما لصاحبه بالاستدانة اما اذا لم ياذن لا يرجع وفي الاصل لا يرجع عليه
 اذن او لم ياذن وهو الصحيح لان التوكيل للاستقرض باطل فصار الاول وعدم الاول
 سواء وذا في الايضاح وان خط اي الشخص من غير عهده او من غير امر جاز في حصة دون الآخر
 لان الخط بغير القريب تبرع والبيع عالم بتبذوله الشركة فتمتع في نصيب الشريك
 وفي الفصول في الفصل الثالث والعشرين واذا كانت البحار بين اثنين باع
 احدهما وحط من الثمن او اشترى عنه فان كان البائع هو الذي حط واخر جاز في نصيب

شرکیکه لانه بعضی شرکیکه و فی قول المایوسف رحمته لاجوز فی حصه شرکیکه و
 لاجوز حصه فی نصیبهم و لاجوز فی نصیب الآخر و اما اذا افترقا لاجوز فی نصیبهم و لاجوز
 فی نصیب غیرهم فی العدمه و عندما لاجوز فی نصیبهم لانی نصیب شرکیکه و صار اجواب فی ان
 شواهد لانی حجت واحد و هو ان شرکیک العنان اذا افترقا لانی لولی العقد جاز
 و لا ضمان علیه بالالتحاق لان النسخ من عمل التجار و قد اقول کل واحد منهما لصاحبه فی
 و اما شرکیک الخاص فانما جاز به بالوکاله فصار حکم حکم الوکیل فی نصیب شرکیکه و فیه النص
 و العبد اما ذل جاز تا غیره و حواله و حطامه از العیب جاز و حطامه غیر عیب لاجوز
 شرکیکه الاموال فی الذم منی شرکیکه ضایع که انرا شریکه تقبل کوبند و ایدان
 هم کوبند انت که شرکیک شوند در اعمال بدون مال و ان جنان باشد که و وضعت که شرکیک
 و و جباط و با دورنگ بر شرکیک شوند و ان که قبول کنند یکدیگر اعمال را و کسب و در بیان
 این شرکیک باشد و شرط نیست و روی الحاق و عمل مکان تا اگر یکی از این عمل
 جباط کند و دوم عمل رنگ بر کند و او باشد بر که مقصود در ان شرکیکه تحصیل کسب است
 و فی السراجیه اذا اشتراک علی ان لعل علی ان مازق الله من مشی فموتها الفقت
 صفها اذا اختلفت کما لیک و الجباط و لاجوزها و فی المضمرات و اما ان شرکیک با
 لعل کالجاطین و الصابغین او اصدھا جباط و الاخر صانع او شکاف شرکان من
 غیر مال علی ان تقبل الاموال فیکون الکسب منها لاجوز و لک فان اراد ان یجدا مفا و ضمه
 فلا بد من ان یکونا من اهل الکفاله و مازق الله فی فموتها نصفا و کجب ان
 یتلفظان بلفظ علی و کونا و اما العنان لاجوزها سواء کانا من اهل الکفاله او لم یکونا و بشرط
 ان یکونا من اهل الوکاله و العمل و بالتقبل کل واحد منهما من العمل لایؤخذ شرکیکه و لکن بضم
 العمل و لاجوز ان تبدا و یا فر السی و ان یتفادلا و لاجوز ان یکون اصدھا اصدق فی العمل
 و بالتقبل من الآخر و فی الکافه و ذل النوع من الشرک که قد کون عانا و قد یکون مفا و ضمه
 عند استیجای شرکیکه لایکان بحقیق معنی المفا و ضمه فی الاموال و انما العنان
 من ذل الشرک لاجوز شرط النقصان بمال المستفاد و شرط التسامی فی العمل ان شرط

العمل بفضله وشرط الحال انما لا يبايع العمل وقد يكون بينهما تفاوت في العمل فيصح
 منها اشتراط التفات في البيع وفي التمدد بوضع رجل الى احد الشركين عمدا
 فله ان ياخذ واحدهما ان يطلب باجزة العمل والى ايهما وقع برى هذا ظاهر اذا كانت بينهما
 وفي خبره استحقاق وفي الخبر بوجوب دفع ثوبه للاحد القصارين فقصده واعطى الاجرة
 شريكه قال محمد رحمه الله سرار وكذلك جميع العمل باليديم وهو قول ابو حنيفة رضي الله
 وقال بما يميزه المتفاوتين وكذلك قول لا يوسد حصة الدار هو استحقاق والقياس
 ان يكون هذه الشراكة نظير شراكة العنان في هذه الاحكام كلها لان الشراكة وقعت
 مطلقه فلا يثبت لها احكام المتفاوتة وفي التمدد وفي شراكة الابدان البيع على
 الشريط والوضعية على قدر الفضل سواء عمل جميعا كما شرط او عمل احدهما دون صاحبه
 وفيه ايضا واذا جئت ببيع احدهما فالفضل عليهما باخذ المال كايهما شاء بذلك وهذا
 اذا اشتركا مبيعته وان ذكر المنة وضمة او مائة فاعلى ما ذكر او في الذم في رد مبيع شريكه
 وبيعهم جميعا كرون وورصد كرون زيرا كبيعهم وحشيش وصيد مباح يست بس مكره
 كرفت صيد زاده ببيعهم وحشيش هم او را بيشم بغير اشتراك صاحب مبيعين حكيم است
 وجميع مباحات كدر الشراكة شراكة وكالت جائز يثبت وفي السراية ولو اشتركا
 في الاخطاب او الاختناش او الاصطيا او اجبا والتمه او طلب الكسور او نقل
 التراب او اكل او حبس لم يجر ويكون لكل واحد منهما ما اخذ وفي التمدد لا يجوز الا شراكة
 فيما يملك بالاخذ كالخطاب والاصطيا وغيرها وفي الفصول وفي فني القاضى المام
 طهبر الدين رحمه الله در بيان اشتراك في الصيد وجواهر اللؤلؤ وغار الجبال نحو الجوز والعقيق
 واخذ حصص الكحل والحق من وضع المباح فالتشكة فاسدة وفيه ايضا من الهداية لان الشراكة
 منقضية معنى الوكالة والنوكيل في اخذ المباح باطل لان امره موكول بغير حجج والوكيل يملك بدونه امره
 فلا يصلح ما عنه وفي السراية ولو خطا الخطب او حشيش فان التفات على شيء يكون بينهما
 على التفات وان اختلفا جاز دعوى كل واحد منهما الى النصف وفي الفصول وذكر في شراكة
 الجميع في الفتي اذا اشتركا في الاخطاب والاختناش وخطا ولا يعرف يكون

بالاولى والى احد الشركين
 الى ايهما وقع برى هذا ظاهر

منها فان اختلفا فنقول قول واحد منهما الى تمام النصف والاصدق في الاكثر الابنية فان
 اتفقا على شئ فالامر على اتفقا وفي السراجه ولو اختلفا احداهما والآخر في
 الجميع والربط بذلك كله للمحسن والمعين اجماعا بل ما بلغ عند محمد بن الحسن الله وقال الله
 يوسف رحمة الله عليه ابراهيم بنه لا يجاوز عن قمته المسمى كذا في التذنب وفي الفقه اذا
 اشتركا في الاصطلاح فنصب شيئا او ارسلوا كل واحد منهما فالصديق بينهما والبقا ولو كان
 الكتاب لاحدهما فارسل جميعا فالصديق لصاحب الكتاب خاصة وان ارسل كل واحد منهما كلمة
 فان احب كل صديق احده كان ذلك الصيد لصاحبه وان احب باصديق خذا
 فهو بينهما وفي مطلقا القينة بخط وتلميذه اشتركا في الخط على ان يقطع الاسد والشباب
 ويخط التلميذ والاشتركان وهي مكان على يمين احدهما الغزل للشيخ ونحوه الا ان يفتي
 ان يصح هذه الشكره كما لو جازره وفي الكبرى لان هذه الشكره في محل يجوز الاستنجاء عليه
 فمخرجها كالشكره في سائر الاعمال وفي الفصول من العدة ولو اشتركا في حفظ الصبيان وتعليم
 الكتب والقراء فالتحراز ان يجوز كذا في الواحات المحاميه وفيه البقا واذا اشتركا
 ولا حدهما بغير ذلك برأيه ليس في عليهما والكسب منهما لم يصح الشكره ولكن كل الذي
 استفتي وعليه اجماع الراوية ان كان صاحب البغل وان كان صاحب الراوية
 فمصلحة من البغل لان المستفتي يستوفى منافع ملك الغير وهو البغل والراوية يستوفى
 فمصلحة اجماع المشرك وفي التذنب رجل يفر ولا يشتر بغير فاشتركا على ان يواجر اخر في
 التذنب من اجماع فمصلحة لصفان كان فاشتركا اذا لا اشتركا في قبيل او قال
 ما اشتركت قبيل لصفان ان قالوا على وجه التجارة حتى يباعا ويشتر باجازه وان قال على
 قصد ان يكون ذلك بعينه منهما خاصة لم يحرم الا ان يقولوا ما اشتركتا اليوم او شيئا
 او عددا فمخرج اونة الفصول ولو اشتركا على ان يواجر اجماع بعض العدة ويكون بينهما
 فالشكره فاسدة والاشترار لصاحب الامر وللعاقل اجماع المشرك على ان العمل
 في هذا الامر من غير ان يواجر فالشكره فاسدة وما اصحاب فكله للعاقل وعليه اجماع
 وفيه البقا وذكر في شكره اجماع في الفقه في عن شيخ الاسلام ابو الحسن رحمه الله

في التذنب
 في الفقه
 في التذنب

البحر

اذا وقع بغيره ثم سوده وهو ان يكون كل شئ يحصل من البقرة منها نصفين هو سنجار
 المحمول فيجب على صاحب البقرة ثمن العلف واجرة الحافط وكل ما حصل من الحافط والبدن
 فهو له بلا خلاف ولما اخذ من سمن او بدنه وغيرهما فقد قال شيخ الاسلام ان شئ يكون للحافط
 وعليه ليس مثل البدن اخذ منه قال السيد الامام وعندي انه يكون لصاحب البقرة لانه يامره
 وحيد فيه ان يصف البقرة منه ثمن معلوم حتى يصير اثره كسمن ثم يامره بان يتخذ من
 البقرة ما ذكرنا فيكون منها نصفين وقد مر نحوه في مسئلة تركه للورث **باب**
 تركه الوجوه في حشراته الفقيه تركه الوجوه ان يترك الرجل ولما لا لها بشرية
 بوجهها وسبها ويصح الشتر كترها هذا وكل واحد منها وكيل الا شتر فيها بشرية فان شرط ان
 يكون المشتري منها اثنان فهو في الرجح كذلك وفي الكافي واما تركه الوجوه بالشرية
 اثنان ولما لا لها على ان بشرية بوجهها وسبها وما رجا فهو سبها وبسبب تركه الوجوه
 لانه انما بشرية بالنسبة من له وجهه فله ان ينسب انما يصح ثمانية ومائة وثمانون لانه
 يحقق الكفالة والوكالة الابدان وعند الاطلاق يكون ثمانية لانه للعارف والطلق يعرف
 بالعارف وفي السراجية اذا اشتراكا وليس بينهما مال ولا عمل ان بشرية بالنسبة وسبها
 بالنسبة وما حصل فهو منها حصة وهي صورة تركه الوجوه وانما سمي بالاشتركا لانهما
 عند الناس فيع ان ينسب لهما السبعة بالنسبة لانهما واثنتان وثلثه الفذوري وكل واحد
 منها وكيل الا شتر فيها بشرية فان شرط ان يكون المشتري منها نصفين فارجح كذلك
 ولا يجوز ان يتفاضل فيه ان شرط ان يكون المشتري منها اثنان فارجح كذلك وفي
 الدين وفي تركه الوجوه الرجح على قدر الملوك حتى لو قال الملوك بين اثنان نصفين لم
 يجوز فارجح اثنان ايضا **المستفاد** في مذهب الفقيه ولا يجوز تركه للدين في علمهم
 فيه ايضا ولا شتر تركه السؤال لان النوكيل في السؤال لا يصح وفي الفصول لو اشتركا على
 ان لا يضمن النوكيل اموالا على ان يترك الدين فهو منها نصفان فتلك الشتر تركه
 فائدة لان النوكيل بالعقد رضى والسؤال باطل وفي الفتاوى لا يجوز فيه النوكيل
 لا يصح فيه الشتر تركه وكذا لو اشتركا في مل هو حرام وفي الخبر يدرج في الرجل اشتركا

جارية فلان فلم يعمل نعم ولا لا حتى ذهب وسأله ثم قال اشترى واذا اشترى بها فلان
كانت للام نفعه التوكيل صورة ومعنى وان قال اشترى واذا اشترى بها فلان كانت له
لانه لم يوجد منه قبول التوكيل صورة ومعنى وان قال اشترى بها وسكت ثم قال اشترى بها فلان
قبل ان يهلك او يحدث به عيب فالقول قوله لانه وان قال في ملك بعد ما تم
او حدث به عيب لم يقبل لانه تم فيه الا ان يصدقه الموكل فيكون كذا في الواقع
الحاصية وفيه ايضا او اشترى رجل عبدا فقال له اخرى شتركتي فيه فاشترى كذا ثم جاء
فقال اشترى كذا فيه فاشترى فان كان لانه علم بركه الاول فلم يجمع العبد لانه طلبه
الا شترى في الاشارة كذا في نصه النصف وان كان انما لم يعلم بركه الاول فله النصف
جميع العبد لانه طلب منه الاشارة في كل العبد فيكون طالب للنصف والنصف الاول
المشترى من البين وفيه ايضا ولو كان عبدا بين رجلين فقال احدهما ان لا شترى لك
في هذا العبد ولم يجز صواب نصه منها نصفين لانه في كتاب الاقرار في مجموعته
المقررة لو قال له شترى او شترى في هذا الدار فهذا اقرار بالنصف وفيه ايضا واذا كان
لاثنين على رجل دين موصول فقبل نصيب احدهما تساه نصفين وصحهما على السواء فقبل
منهما يكون نصفين والباقي لهما الا الاصل وفي الخلاصة رجل له اله القصار وكل شترى
فاشترى كذا ان يعمل باداة هذا في شترى هذا الكسب منها جزو في الفرائض من
الواقعات الحاصية رجل قال لاخر ما شترى من الرقيق اليوم فلما هو منى بونك فقال
الاخر نعم جائزة ولو قال ان شترى عبدا فهو منى بونك كان فاسدا وفي
التمهيد ولو اختلف فقال احدهما شترى من شترى وقال المشتري اشترى نفسه
فالقول للمشتري وفي السراجية في باب التفقات واذا قال احد الشريكين
لصاحبه لا تجزئني من هذا فملك المال ضمن وفي الخلاصة والتفقيط بالمكان صحيح
لو قال احد الشريكين لصاحبه اشترى البيت والى اخره ذكر وفي التمهيد ثم في السفر
الفقير على نفسه طعاما واذا ما ذكر ما ذكر كالمضارب حتى اذا لم يبع بحسب من راس المال
اما الداء لا بد من الا في رواية الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله وفيه ايضا ولو اشترى

موضع ويمكن ان يثبت بالمال لا يجب من المال الشكر وان لم يكنه يجب وفي
 الفضول في الفصل الثالث والعشرين رابعتا وصايا التتقي او اخذ الوصي بالمال
 اليسير فباع فلا ضمان عليه كذا قال ابو يوسف رحمه الله وفي متفرقات مجموع
 الموازل للموصي ان يخلط طعامه بطعام اليتيم ويأكل منه بالمعروف في مخمصة القدر
 وليس لواحد من الشريكين ان يودى زكوة مال شريكه الا باذنه فان كل واحد
 صاحبه ان يودى زكوة فادى كل واحد منهما فان فيهما من علم باء الاول او لم يعلم
 عند الاخذ حصة العدد في كثره الدقائق ولم يذكر مال الحاضر بلاذنه فان اذن كل
 واويا معاصنه ولو متقا قباض النذير في حاشية سواء علم باء الاول او لم يعلم
 ان علم باء صاحبه ضمن والا لا وفي الزيادة لا يضمن علم باء شريكه الا
 وهو الصحيح عندنا **المضاربة** في خزانه الفقه المضاربة عقد على الشراكة
 بالمال من احد الشريكين وعمل من الآخر وخص بالمال الذي تحت الشراكة وفيها
 يقع المضاربة بثبته الفاظ او اقال هو المال مفادته او مضاربه او معاملة على ان يكون
 الربح بين كذا وكذا وفي نسبه المضاربة مفادته من الضرب بالوسير في الارض لغه
 في عرف الفقهاء ومعاقد يدفع العين النقد الى من يعمل فيه على ان ربحه بينهما على
 وفي السقاة غيره ولكنها اي الالفاظ التي ثبتت بها المضاربة هي ان يقول وقت
 هذا المال اليك مضاربة او مفادته او معاملة او فخذ هذا المال واعلم به على ان يوزق
 الدقيق لمن شئ فهو بيننا نصفان او يا ابن الجاهل او غيره لك في خزانه الفقه
 ولا يتم العقد الا بدفع المال اليه ولا يدرب المال فيه وفي التمهيد ينبغي ان يكون المال
 في يد المضارب حتى لو شرط لبقاء يدرب المال لا يجوز وفي الفضول من فداوى الفقه
 الامام ظهير الدين بشرائط المضاربة ثمانية احدها ان يكون رأس المال دراهم او ذك
 والثانية ان يكون رأس المال عينا لا دينا والثالث ان يكون المال معلوما عند العقد
 حتى لا يقع في المنزلة هذا قسم الربح والعلم به باخذ الوجهين اما بالتسمية او بالثبوت

والرابع ان يكون رأس المال المضارب لا يدرب المال فيه ولهذا قالوا كونه شرط
على رب المال مع المضارب فحدث المضاربة سواء كان رب المال عاقدا او غير عاقل
اذا شرط على المضارب لا يبيع المضاربة ذلك كالأب والوصي اذا وقع مال الصغير
مضاربة ونشرط على الصغير لا يجوز وكذلك احد شركاء العنان اذا وقع مال الشركة مضاربة
ونشرط على شريك لا يبيع المضاربة الى اخر ما ذكره. والمخمس ان يكون نصيب المضارب
الربح معلوما وجب لا ينقطع الشركة ويكون الربح مباحا بينهما حتى لو شرط لاحدهما مساهمة
الربح لعب العقد لان شرط ذلك يقطع الشركة بينهما فعقد الربح الا انه لا يقطع الشركة
والاصل في هذا ان كل شرط يوجب جهالة في الربح او توهم قطع الشركة في الربح يوجب
المضاربة وبطلان الشركة كما شرط الوضو على المضارب وقد ذكرنا وقد ذكر قبل هذا ان
الشركة والمضاربة لا يبطلان بشرط الفاسد على الاطلاق وبطلان الشرط وفي السقاية
والبيع الا بالمال الذي يبيع به الشركة وهو ان يكون رأس المال مبرما او مائنة
اي خفية وعند لا يوسف رضي الله عنهما او فلو سارا كيه عند محمد بن عبد الله حتى ان المضاربة
بما سوي هذه الاشياء لا يجوز اجماعا كذا في الرقيق وحاصله ان العوض لا يصلح كرس
مال المضاربة عندنا خلافا لما لك ومحمد بن عبد الله وكذا الكلب والوزن في خلافا لابن ابي ليلى
رحمته الله في الفصول من متفرقات فتوى الديار يرى بطلانها وبنار وادوية
انكره ليس على ان يقر في فروع يكون منها فال يكون مضاربة في دنائره دون الربح
و يكون وكذا في الكروب وله اجر المش في الديار الربح وفي الكبري فصح الى رجل مالا
مضاربة فهو حازه والمضاربة في اولها امانة واذا اشترى بها صار وكاله واذا ارجع قبا
صاكره كره واذا ائتم صاكر اجازة واذا خالف فيها صاكرت فخصه في الفصول
ثم المال المدفوع الى المضارب امانة لانه قبضه بامر مالكه لا يبيع وجه البذل والوثيق واذا اقرض
فمؤد كبل واذا ارجع فهو من كره واذا ائتم صاكر اجازة فاسد فموجب للعامل اجر مشد
واذا خالف كان غاصبا وفي معنى الاستفاد من الواقعات واذا اقل اخذ بالالف
على ان نصفين فرض عليك على ان يعين النصف الاخر مضاربة على ان الربح كله على

يجوز ويكره وفي الحيط في الفصل السابع اذا وقع الرجل للرجل العت درهم فقال الضيف
عليك قرض ونصف مضاربة بالنصف فهو جائز على سمي لانه جمع بين عقدين
على الشئ واحد وكل واحد منهما على الشئ يجوز فانه لو قال دفعت اليك درهم الا
قرضا يجوز وكذلك اذا قال دفعت هذه الالف مضاربة يجوز اذ اجمع بينهما وهذه
الالف نصف عيان قرض الشئ جائز ولا توجد له رواية الا هنا وفيه الضمان حكم القرض
انه اذا ملكك بغير ملكك على المستقرض ومن حكم المضاربة ان راس المال
اذا اهلك في يد المضارب يملك لانه وفيه الضمان واذا قال قد هن الالف على
ان نصف قرض عليك وان تعطل بالنصف الاخر مضاربة على ان الربح كله لي فانه
يجوز ويكره لانه قرض جبر منفعة لانه شرط لنفسه عطله ماله وفي الجمع فان اشتراط كل واحد
كان قرضا ورب المال كان لصاحبه وفي الحيط واذا قال للمضارب اخذت من مضارعتي
قبل ان عمل وقال رب المال اقرضك فلان على المضارب لانه تصدق والقرض
كان باذن رب المال مضاربة او قرضا والاخذ باذن المالك لا يوجب ضمانا على المضارب
وان ملك المال بعد ما عمل بالمال ضمن وفيه الضمان واذا قال للمضارب بعد تصرف
وربح اقرضني وهذا المال وركبت فيه فالربح كله لي وقال رب المال دفعت اليك مضاربة
بالنقد اذا قال دفعت اليك لم تنم لك ربحا فان القول في ذلك قول رب
المال وبيع المضارب البينة لانها تختلف في نوع العقد العامل ادعى القرض ورب المال
المضاربة اذا ادعى انه شرطت الربح في مثل هذا قول قول رب المال في الحيط ولو قال
المضارب دفعت لي المال مضاربة وقال رب المال اخذت مني غنما وقد ضاع المال
من بعض المضارب المال ان ضاع قبل العمل فلا ضمان على المضارب لان المضمون في
سبب الضمان قال سبب الضمان قرض او غصب او عمل في ماله ولم يفر بواجبهم
ملك المال بعد العمل فالمضارب ضامن لان العمل في مال الغير موجب للضمان لان
يشترط الاذن من المالك في الضمان عليه وفيه الضمان من قناوي لا الضمان عليه
اذا وقع الرجل للرجل العت درهم مضاربة ولم يفر له اعم في ذلك ربك الا ان يفر

التجارة في ملك البلاء وان المضاربين يخلطون وارباب الاموال لا ينهونهم عن ذلك
 فنحن ذلك على معاملات الناس ان غلب التعارف بينهم في مثل هذا وجب ان ينضم
 ويكون في ذلك محمول على ما تعرفه وفي قايي لا التثبت رتبة التسلسل البونصر
 رجل وقع الى رجل لا مضاربة ولم يقبل العمل فيه براكب الا ان المعاملة جرت بين اهل البلد
 والتجار ان المضاربين يخلطون المال وارباب الاموال لا ينهونهم عن ذلك بل يجوز
 ان يمين هذه على معاملات الناس قال ان غلب التعارف بينهم في مثل هذا جرت
 ان لا يفيض ويكون الامر في ذلك على ما عرفه وفي المحيط اذ وقع الرجل الف و قال خذ
 هذه اللبث واتبع بها ما عاها كان من فضل فيك النصف ولم يزد على هذا شيئا فالتفت
 ان يكون المضاربة فاسدة وفي الاستحسان جازية وفي قايي الكبرى ولو وقع اليه مائة
 فقال اعمل بها شئ كذا ولم يزد على هذا فله مضاربة جازية واذا ربح المدفوع اليه فالربح
 نصفان لان لفظ الشئ كذا من المساواة في راس المال فتعين له اذ ربح والربح و في
 المحلصة واذا وقع الى اخر الف درهم مضاربة على ان يارزق الله من شئ فهو بين
 نصفان جاز والربح بينهما نصفان وفي التذهب قال رب المال خذ هذا المال مضاربة بالنصف
 او الثلث وما هو مخرج وجه وان لم يلم يلفظ المضاربة وفي التذهب المضاربة او اخرى
 فرب رب المال او لم يلم يلم يلفظ المضاربة ولو اشترى فربح ولا ربح في المال
 جاز ولو كان في المال ربح جاز ايضا ولكنه عين نفسه وصار كجديد شئ وفي المحيط قال محمد
 رتبة الله اذ وقع الرجل الى رجل الف درهم مضاربة على ان يارزق الله من شئ
 ذلك فذلك كله للمضارب المال على هذا الشرط و ربح او وضع او ملك المال بعد
 المضارب قبل ان يعمل به كان الربح للمضارب والوضعية والملك عليه لان هذا العقد
 وان كانت مضاربة لفظا فهو فرض معنى وفيه ايضا وكان شرط رب المال في عقد المضاربة
 ان يارزق الثلث في ذلك من شئ وكله كان هذا البضاعة لان هذا وان كانت
 مضاربة لفظا فهو البضاعة معنى وكان الربح والوضعية لرب المال وفي السبعة لو قال
 مال فقلت لك بضاعة وقال لا شئ مضاربة وقدر ربح فالقول قول رب المال

في كسر الدالين وفي المحيط ولو قال رب المال لم يشترط كسر الهمزة من الراجح والفتحة
 قول شرطت ثلث الراجح كان القول قول رب المال وان اقام البينة فالبنية بمنزلة المقتضى
 في السراجه ولو اختلفا في قدر شرط المصارع من الراجح فالقول قول رب المال
 في المحيط وان اقام البينة فالبنية بمنزلة المصارع في السراجه ولو ادعى المصارع المال
 البضائع فالقول له بمكيته سواء كانت المضاربة جارية او فاسدة وفي الفصول وان ادعى
 البضائع والمال فالقول قوله مع يمينه والمال امانة في يده حتى لو عمل فيه المصارع وتلف
 له فله اجر منه بخلاف القصار وحيث طوكر الطيوي رحمت الله الاختلاف وقال يانه
 بالبضائع عند المصارع رضي المصارع وعندها يضمن كافي الاجير المشترك عندها اذا كان
 المال بغير كين التخرز من والاصح انه لا يضمن عند الكل وعلى هذا يحتاج الى الفرق
 بين التاجر المشترك وبين المصارع في المضاربة الفاسدة والفرق عرفت في مضمونه
 وفي الثانية في فضل دعوى المنقول اذا اختلف رب المال مع المصارع وقال ردته
 عليك راس المال بعد ما تمسكوا بالكر رب المال فالقول لرب المال لان المصارع
 يدعي ان ثاقب يده نصيبه من الراجح ورب المال يدعي انه مال للمضاربة لانه لم يرد عليه راس
 المال فحلفت كل واحد منهما فان اقام البينة اقام رب المال البينة على المصارع انه لم يرد
 عليه راس المال واقام المصارع بنية على اقرار رب المال انه رد عليه راس المال
 فهو وجوه ان ارضاهما في احد سبق لقضي الاخر التاجر يضمن اليها كان اما اذا كان
 تاجر رب المال سابقا ليصر كان المصارع لم يرد عليه في ذلك الوقت ثم رده
 اما اذا كان تاجر المصارع سابقا فلان رب المال وان اقر به انه الا ان المصارع
 ان اقر بالضمان بعده فقد رد وطلعت البراءة وهذا الصلح اصل في ضمن هذا المال وان ارضاه
 تاجر كل واحد منهما سواء او اطلقا نقض بنية المصارع ويجعل كانه لم يرد ثم رده
 وفي الضمان رطل دفعه لا المضاربة فقال اخراج الى القرى في رحمت فهد الشبه منه
 بين الضمان وما رحمت في الشبه ان في فهو بين المصارع على هذا الشرط
 الجارية والراجح على شرط قال الفقيه رحمت الله وانه في التمسك ولو قال اخذ هذا

التوب ولعبه واعلم خمسة مضاربة بالنصف جاز وبكره وفيه ايضا لا يجوز المضاربة
 بالدين حتى لو قال لمديوني اعمل بها في ذلك مضاربة بالنصف فاشتري به شيئا فاشترى
 والدين على حاله وعندهما يكون مستر باللامرنا به على اصل وهو انه اذا وكل بالشراي الدين الله
 في دمه لا يبيع التوكيل خلافا ولها ولو كان الدين على الثلث فقال اقض مالي منه علفان و
 اعمل بمضاربة جاز وفي الفصول وذكر في مضاربة الاصل رجل اشترى اخرون في خامه ان يبيع
 مضاربة وقال عقدت معك عقد المضاربة بالمال الذي ط عليك او امر ان يشتري
 ما يراه من المتاع وهو خارج بينهما مضغان وقبل ذلك الرجل وهذا فاسد لان الدين
 لا يصلح راس المال لكونه مضمونا عليه من شرط المضاربة كون راس المال امانة عند المالك
 وما يشتري فهو مشتري بعينه ويركبه له ولا يشي ارب المال عند انقضاء رضى الله عنه
 المشتري ويبيع فهو ارب المال وبرى المضارب من دينه والمضارب اجزئ العمل
 لان المضاربة ان قدرت بقي امره بالشركة كما عليه من الدين وذلك باطل عند جمهور
 رضى الله عنه فبشرى بنفسه وعنده الامر صحيح وبشرى باللامر وقد اختلفوا في مقابلة
 ملكه شيئا ولم يبيع ويلزم رب المال اجزئ عمله ولو كان الذي امره بالشركة امره معلوما
 ببيع الشراء للامر بالاجماع ولو قال رب المال لرجل اقض مالي من فلان ثم اعمل مضاربة
 بالنصف جاز بالاجماع لانه عقد المضاربة في الحال انما عقده بعد قبض المال والمضاربة تعجيل
 الاذنة الى زمان في المستقبل لانه توكيل بمكته اذكر في الاصل في الهداية ولو ادعى رب
 المال المضاربة في نوع وقال اشترى باسميت لي بخارفة بعينها فالقول قول المضارب لان
 الاصل فيه العموم والاطلاق والتخصيص يعارض وفي السراية ولو اختلف المضارب مع
 رب المال في العموم والمخصوص فالقول لمن يدعي العموم وفي المحيط وعنه ابو يوسف رحمه الله اذا
 قال للمضارب امرتني ان تخرج الي جميع البدان او قال لم تأمرني بشي وقال رب المال
 امرتك ان تخرج الي بقرة وحده فالقول قول المضارب ولو قال للمضارب امرتني ان
 اخرج الي البقرة والكوفة وقال رب المال الي البصرة وحده فالقول قول رب المال في
 التبدية ولو اختلفا في التخصيص واختلفا في النوع وقال رب المال اذننت في الخطبة

وقال المضارب في الدقيق قال قول رب المال والبنية على المضارب ولو اقام البنية
 ولو ما لوقت الاشارة الى وفي البنية ولو قال له اعمل سوق الكوفة فعل في الكوفة
 في غير سوقها جاز ولا يكون مخالفاً استحقاقاً في المحيط لان سوق الكوفة يذكر ويراد الكوفة
 كل من عرف قال هذا الشيء يوجد في سوق كوفة واراد به تتبع الكوفة وفي التهذيب ولو قال
 انقل الى السوق فعل في غيره يضمن وفي الرنخي انك رب المال مخصوص كرواية تعرف به
 مضارب راود شري معين وبادر فاش معين ليس واثبتته اورا كتحذير كذا في موضع
 معين وازان فاش معين زير كذا اين نوكل سبب ان قبل رب المال من يد كذا
 مال راود تضيض فائدة سبب ليس اورا يثبت كذا ان تجا وكسدة في الايضع واذ اوقع الى ان
 بالامضاربة على ان يعين في الكوفة فليس له ان يعين في غير كذا في هذه الشروط وهذه العقيدة
 في غير عقيدة وفي المحيط الفصل التاسع قال محمد رحمه الله في رجل وقع الى رجل الف درهم
 مضاربة وهما بالكوفة ولم يشترط على المضارب ان يعين بالكوفة فله ان يسافر الى بلد وان
 شرط ان يعين بهما في الكوفة فليس له ان يعين بهما في غيرهما فالاصل ان رب المال متى شرط على
 المضارب شرطاً في المضاربة ان كان بشرط ان يعين بهما في الكوفة فانه يبيع بشرط ان يعين
 على المضارب مراعاة والوفاء به وان لم يعين بهما لم يخالف وعادله بغيره وان كان شرطاً
 لا فائدة فيه رب المال فانه لا يبيع ويجعل كالسكوت عنه لا عرف له يراعي من الشرط والعقد
 ولا يراعي ما لا يفيد اذ ثبت هذا فتقول اذا شرط على المضارب ان يعين بهما بالكوفة فقد
 شرط عليه شرطاً رب المال فيه فائدة فوجب مراعاته ويعبر المضارب بغيره مخالفاً لما بان
 الفائدة لرب المال في هذا الشرط ان فيه جناية ماله عن خطر الطريق وفيه صيانة المال عما يتوهم
 من الخيانة من جانب المضارب فانه متى كان يعين بالكوفة ورب المال يطعم على ماله لصعب
 المضارب حتى اذا انتم المضارب في حاله امكن المنع عنه وفي التهذيب قال المضارب
 ان عملت في البلد فكذلك التثنية وان كان سافر فكذلك النصف جاز والوفاء بمكان التثنية
 وان باع في السفر وفيه ايضا ولو قال ان تترتب الحظفة فالنصف وان اشترت الدقيق
 في التثنية جاز عنه الملووف رحمة الله وفي الكبير اذا قال المضارب لرب المال

اخرى بالبعد النسبية وقال رب المال امرتك بالبعد فالقول قول المضارب وقال في قوله
 والقول قول رب المال وفي السراية ولو اختلفت فذو شرط للمضارب من الرب فالقول رب
 المال وفي المحيط وان اقاما البينة فالبينة بينة المضارب وفيه ايضا ولو قال رب المال
 ان شرط لك شي من الرب والمضارب يقول شرطت ثمن الرب كان القول قول رب
 المال وان اقاما البينة فالبينة بينة المضارب وفيه ايضا واذا وقع الرجل الف درهم مضاربة
 على ان يشترى بها من اهل الكوفة درهم فاشترى بها بالكويت من رجل ليس بمكة كان
 جازا ولا يصير مخالف بخلاف ما لو امره ان يشترى من فلان بعينه فاشترى من غير حيث يصير
 مخالفا لما ذكرنا فيه ايضا واذا وقع الرجل بالرجل بالامضاربة على ان يشترى من فلان
 درهم منه على ما ذكرنا في ذلك من شئ فهو بينهما نقصان فليس للمضارب ان
 يشترى من غير ذلك ولان بيع من غيره لان رب المال شرط عليه في المضاربة
 شرط مفيد الان الرب كما يختلف باختلاف البدل ان وباختلاف الاموال يختلف
 باختلاف حال البيع اذا كان سهلا في البيع والشراء كانت التجارة مباحة فاما
 كانت مأكلة كانت المكان ما شرط شرط مفيد من الرب الوجه وقد مر نحوه وفي الزينة اذا كان
 رأس المال المضاربة الف درهم فاقسم الرب فخذ كل واحد منهما خمسمائة والالف التي
 اعده رأس المال في المضاربة لم يخذل رب المال حتى يملك فيه المضارب فان
 قضيتها باطله وفيه ايضا والخمسمائة التي قبضها رب المال يكون من رأس المال ولو دى
 المضارب بالخمسمائة التي اخذ لنفسه من الرب لا يرب المال ان كان قايما حتى يتم
 رأس المال وان كان الكا في يده وسلم على رب المال والالف التي يملك في يده
 المضارب من الرب وفي التمديد ولو ملك من المال شئ فيه رب او لا يكون رأس المال
 ثم يقسم الباقي وكذا لو قسم الرب حتى يتم رأس المال اذا نضجت المضاربة وعقد بعد
 ذلك مرة اخرى قسم بر الرب وفي حق الغدوى وما يملك من المال المضاربة فهو من
 الرب دون رأس المال فاذا زاد لها ملك على الرب لاصحان على المضارب في الرب
 واكثر ذلك زائد است ازرب هذا من ثمن مضارب بابل نقصان اصل مال زائد الرب

وفي السقاية اعلم ان قسم الربح قبل قبض رأس المال موقوف ان بقي المالك رأس
المال في يد المضارب حتى قبضه رب المال كانت القسمة جائزة فبين ان المقسوم
كان ربحي وان هلك المالك رأس المال في يد المضارب كانت القسمة باطله تبين ان
المقسوم كالمالك رأس المال والحيثية لها ان لا ينقص تلك القسمة وان يستوفى رب المال
رأس ماله اولاً ثم لغيره الربح ثم يرد رب المال رأس المال على المضارب ويقول له
اعمل لي على المضاربة التي كانت وتكون هذه مضاربة مستقبلة لو ملك المال في يد المضارب
بعد ذلك لا ينقص القسمة الا ويا وفي المضمرات واذا راد رب المال ان يجعل المال
مضموناً على المضارب فالحجة في ذلك ان يقترض المال من المضارب بسببه الله وشيئاً
عليه فهو دائم ياخذ رب المال منه مضاربة على ما وقع اتفاقاً ثم يدفع المال للمستقرض
ليعمل به فيكون الربح منها على الشرط وان هلك المالك مضموناً عليه وفي السقاية ولو ملك
في يده ملك كالمقرض عليه واذا ربح ولم يهلك يكون الربح منها على الشرط وصيغة اخرى ان
يقترض جميع المال من المضارب الا دورهما واحد ويسمى به ثم انها ليست كان في ذلك شريطة
عنان على ان يكون رأس المال المقرض دورهما رأس مال للمستقرض جميعاً المستقرض على
ان يعمل جميعاً بشرط الربح منها بعد ذلك يعمل للمستقرض خاصة في المال فاذا ملك في
يده فالقرض عليه على حاله ولو ربح فالربح منها على الشرط كذا في شرح الطحاوي وفي الفصول
وذكرنا الاصل لو دفع اليه المال مضاربة على ان يعمل به المضارب وعبد رب المال
فالربح منها لصفان رب المال وللعبد والمضارب لانه لما اذن لعبده صار ما دونه
يداهما ذون يدلف لا يمولاه فلا يمنع الخلية التي هي شرط صحة العقد وكذلك كتابته
اواسمه او ابيه والكلام فيه ظاهر وفيه ايضا في التفقات الفاسدة ولو دفع للمضاربة على
ان يبيع في دار رب المال او دار المضارب فهذا لا يجوز قال القنطاري ينبغي ان يكون هذا
في الشرط لا في المضاربة كذا ذكر القاضي الا ان طهر الدين حرم الدون في المضاربة واذا كان
في يد المضارب الف درهم فقال المضارب دفعت ليا الف بالانصف وقال رب المال
بل الفين بثلث فالقول لرب المال في قدر ربح المال وللمضارب في رأس المال وفي

المحيط وكان أبو حنيفة رحمه الله يقول القول قول رب المال فيها وهو قول ورحمة الله
وفي كثر الدقائق لموافق فقال وفعت للمال الفاء وربحت الفاء وقال المالك وفعت
العين فاقول للمضارب وفعت ولو قال لم ينفذ شيئا ثم قال كنت وفعت
إلى الفاء يعبر من حيث لو ملك بعض ولكن لو اشترى بعد ما اذ به يكون للمضارب به
استحسانا ولو اشترى شيئا قبل ما اذ به ثم اذ به الشر او فهو ضامن للمالك المتع لم
وفي المحيط الفصل المأدب والعشرين عن أبي يوسف رحمه الله المضارب اذا مال
رب المال لم ينفذ الى شيئا ثم قال قد وضعت الى الفاء مضاربة فهو ضامن للمالك لانه
بعد الامانة والامانة تضمن الجود وقال وان اشترى بهما مع الجود فهو شريك نفسه
وفيه ايضا واذا اشترى المضارب بالمال فجعله فداء على وجهين اما ان يكون في مال
المضاربة فضل بان كان المال الفاء واشترى بهما عاب وى العين او لم يكن في
مال المضاربة فضل بان كان رأس المال الفاء واشترى بهما عاب وى الفاعق الوجهين
جميعا لا يكون للمضارب حق المساك المتع من غير مضارب المال لان المحيط باب
رأس المال ان لم يكن فيه فضل او رأس المال وحصة من الربح كان فيه فضل فحق له حق
المسك وفي التندب ولو اشترى بالالف المضاربة جازية ولم يتقده الثمن حتى يملك
الالف ججع على رب المال بالفاء اخر ويكون الكل رأس المال وفي كثر الدقائق معه
الف فاشترى به بعد اذ يملك الثمن قبل النقد دفع المالك الفاء اسلم ثم ربح
المال جميع ما دفع وفي الذخيرة الى دفع المال للرباب المال بضاعة بعضه او كله فاشترى بها
رب المال وما دفع مضاربة على عاب ويصير رب المال بغيره للمضارب في العين لانه
عمل بانه وفي كثر الدقائق والالف المضاربة يدفع المال الى المالك بضاعة وفي التجريد
المضارب الى دفع المال للرباب المال مضاربة جازية قال يذوقه الله كان نقصا
للمضاربة كذا في فتاوى الكبرى وفي المحيط من القدوري واذا انقضت المضاربة وعلى
الانفس ويون فان كان في المال ربح اجر المضارب على النقص وان لم يكن فيه
ربح لم يجز وبالمال للمضارب اجره رب المال على العود وكذا في كثر الدقائق

المضارب وفيما لا يملك في حوزة الحق سبعة اشياء
 لا يملك المضارب وان قال اعمل في هذا برأى الاقراض والاستدانة على المضاربة والان
 ان ياخذ السفايح ولا يشتري بالابتعاين الكس في مشقة ولا يعق من المضاربة ولا يملك
 ولا يبر ولا يستولد ولا يزوج الائمة وفيه ايضا شرا وان يملكه وان لم يعق اعمل اياها
 ان يودع المال ويضع ويعبر ويساير البيت ليحفظ فيه من المضاربة ويبيع بالنسبة
 بالنقد ويوكل ويبيع ما اشترى ويشترى ما جاز له ان يشتري وياذن لعبد المضاربة
 بالتجارة وفيه ايضا يملك ثمانية اشياء اذا قال اعمل فيه برأى ان لا يخلط بال
 نفسه ويشترك غيره فيه ويدفع مضاربه وفي فخر القدوري فاذا صحت المضاربة تطلق
 للمضارب ان يبيع فيه وليس له ان يدفع مال مضاربة الا ان ياذن له رب المال
 ولو خسر رب المال النصف في بلد بعينه لم يجر له ان يجاوز ذلك وفي السج
 وعن ابو يوسف رحمه الله ليس له ان يافرو في السبوط وروى اصحاب الاملاء
 عن ابو يوسف عن ابن ابي حنيفة رضي الله عنهما انه ليس له ان يافرو بالم ياذن له فيه
 صاحب المال لان فيه توفيق المال على الهلاك ووجه ظاهر الرواية ما ذكره في الكتاب
 بان اشتقاق المضاربة من الضرب في الارض وانما يتحقق ذلك بالمسافرة وفي
 التمدن وان يبيع ويشترى نقدا ونسبة وبرهن وبرهن وبلواجر وبنجر ويضع
 بالبيع الفاحش خلافا لما وفي المحيط واشترى عبد الما يتعاقب الكس في مشقة فهو يبيع
 سواء قال له رب المال اعمل فيه برأى او لم يعق ولو باع بالابتعاين الكس فيه فهو
 جائز في قول ابن حنيفة رحمه الله ولو قال ابو يوسف ومحمد رحمه الله لا يجوز وفي التمدن
 اذا اعتق المضارب عبدا من المضاربة ان كان العبد فضلا عن راس المال جازة عقده
 بقدر حصته من الربح والا فلا يجوز وفيه ايضا ولو كانت المضاربة ضرب مال ان شئ
 اجاز وان شئ لم يفسخ وفي فخر القدوري واذا وقع المضارب مال مضاربة ولم
 ياذن له رب المال في ذلك لم يضمن بالدفع ولا يضمن المضارب ان ياتي حتى يرجع ويضمن
 المضارب الاول له رب المال وفي فتاوى الكبري مضارب دفع الى غيره مضاربه غير

امر رب المال فملك في يده ان يقبل ان يعيل لا يفيض الاول فان عمل ثم ملك يفيض
 قال شمس الائمة السرخسي رحمه الله وهو جواب ظاهر الرواية ومن لا يخفى رضي الله عنه
 لا يفيض وقال بزفر او اوقع اليه صار ضام وان لم يعيل وفي مضاربة المتسقي والقصور
 من لا يخفى رضي الله عنه انه اذا اضع المال في يد المضارب ان يقبل ان يعيل او بعد
 عمل قبل ان يرجع لم يفيض وان يرجع ضمه لانه صار شريكه في المال قال القاضي فخر الدين رحمه الله
 الفتوى على انه ان ملك بعد ما عمل ان يقبل يفيض وان ملك قبله او متى وجب الضمان
 رب المال بالخيار ان شاء ضمن الاول وان شاء ضمن الثاني ورجع على الاول ومحت
 المضاربة وفي السقاي وما يجب الضمان عليها اذا كانت للمضاربين جائزتين فاما
 اذا كانت فاسدتين فلا ضمان على واحد منهما حتى لو ملك المال في يد الثاني فلا ضمان بسبب
 اشتراك الثاني في الربح واذا كانتا فاسدتين فاثبتت الاول للفن في شركة الربح بل
 استأجر الثاني ليعمل في مال المضاربة والمضارب اذا استأجر الاجر العيل في مال المضاربة
 فعمل الاجير فلا ضمان على واحد منهما وكذلك ان كانت الاول باجازه والثانية فاسدة
 فلا ضمان لان الثانية اذا كانت فاسدة لا تثبت للفن في شركة الربح بل يكون اجيرا
 والمضارب ان استأجر الاجر العمل في مال المضاربة وكذلك اذا كانت الاولى فاسدة
 والثانية باجازه لان الاولى متى كانت فاسدة يكون المضاربة الثانية ايضا فاسدة لانها
 لا ينفذ الشركة في الربح لان الربح كله رب المال اذا لاوية فاسدة فلا تغيد الثانية شركة في
 الربح وكل مضاربة لا ينفذ الشركة في الربح يكون فاسدة واذا كانت المضاربة الثانية في
 لا تثبت للفن في شركة الربح والضمان انما يجب اذا ثبتت للفن في شركة الربح وفي الهدية
 وقبل رب المال بالخيار ان شاء ضمن الاول وان شاء ضمن الثاني بالاجماع وهو مشهور
 الفصول من الهدية وهذا اذا كانت المضاربة صحيحة وان كانت فاسدة لا يفيض الاول وان
 عمل الثاني ورجع لانه اجير فيه وله اجر منه فلا تثبت الشركة وهما بعض المضارب الثاني بل
 ينبغي ان لا يفيض عند لا يخفى رضي الله عنه ما يفيض بهما على اختلافهم في موضع النوع قبل
 رب المال بالخيار ان شاء ضمن الاول وان شاء ضمن الثاني وهذا ظاهر عند ما وكذا عند لا يخفى رضي الله عنه

بين هذا وبين مودع المودع الفرق ينظر في المداينة وفي تحضر القدوري ولان دفع اليه مضاربة
 بالنصف واذن له ان يدفعها مضاربة قد دفعها بالثلث فان كان رب المال قال له
 ان ما زرعك الثلث تبين نصفان فلا ضرب مال نصف الرب والمضارب الثاني ثلث
 الرب ولما دل على الرب وان كان قال له على ان ما زرعك الثلث تبين نصفان فلهما
 الثاني الثلث والباقي بين رب المال والمضارب الاول الى الثلث نصفين واذ قال له
 على ان ما زرعك الثلث تبين نصفين فلهما الى الثلث مضاربة بالنصف فلهما نصف
 الرب ورب المال النصف والثلث للمضارب الاول فان شوط الثلث في الرب ضرب مال
 النصف والمضارب الثاني النصف ونصف المضارب الاول المضارب الثاني مقدار سدس
 الرب في ماله وفي السراية للمضارب ان ياذن العبد بالتجارة في اصح الروايتين وفي الفصول
 في الفصل الثالث والعشرين مع المضارب وشراءه ممن لا تقبل شهادته له بغير دليل
 يجوز عند الجاهل حيفه رضي الله عنه وسواءه بثلث قيمته وشراءه منه باقل من قيمته يجوز بلا خلاف وبمثل
 القيمة يجوز عندنا وكذلك عند الجاهل رضي الله عنه باتفاق الروايات عنه وفي السراية
 وليس للمضارب ولا الرب مال ان يطاوعه جارية المضاربة وفي التجرة يدادوا اشتري المضارب
 شيئا بغيره من رب المال واشتري رب المال بغيره من المضارب جاز وقال محمد بن حنبل في البيع
 باطل يعني اذ لم يكن في المال بيع لان مال الرب مال للمضارب حتى ويبيع الحق لا يجوز خصوا
 من صاحب المالك ان اذ صار المالك للمضارب في حق التمرد وهو كغير المملوك لرب
 المال والمالك لرب المال البطالة الابانة راد يجوز وصار كالمولى مع المالك في كسره الذليل
 فان باعه مراهجه بغير النقص على المتع لا على نفسه وفي خلاصة المضاربة من الذميمة اذا اراد
 المضارب ان يبيع مال المضاربة مراهجه كان له ان يبيع الى النفس والنقص في حاله والنقص في حق
 في طعامهم وكسوتهم وما لا بد لهم منه بالمعروف ويبيع مراهجه على الكل ويقول قام على كذا وكذا لا يقول
 اشتريت كذا ولا يبيع الى النفس والنقص على نفسه من كسوته وطعامه وفي كسره الدقيق ولو تصوره
 او حمله عليه وقبل له اعلن بركه فهو منقطع وفي الفصول في الفصل الثالث والعشرين وذكر
 في الفتاوى المضارب يملك تأخير دس المضاربة وتأجيله ويملك الاقالة والحوالة والابراء

وخط ويضج حصته رب المال لو حط عن البريم شيئا او اخبر عنه او قبض فان لم يكن فيه ربح
 جاز حظه وتأخير قبضه لانه ملكه وان كان فيه ربح جاز قبضه وجاز حظه حصته نفسه والمضارب
 يملك هذا كله على كل حال لان هذه الامور من امور التجره وقد اذن له بان يبيع فيه بالبيع العجاف
 وتأخير رب المال لا يجوز في شيء فذا با حقيقه رضي الله عنه وعندنا يجوز في حصته نفسه وفي
 التمدد المضارب اذا كان انسان ليس لاحد مما ان يعرف بغير اذن صاحبه ^{المضارب}
 المملوك او فيه ايضا ولا يأخذ من قيمته الا ان يرضى عليه وفي الاية ^{المأخوذ} مستفاد لان هذا
 وهو لا يملك الاستدانة على رب المال وكذا لا يعطى مستفاد لانه اقراض المأخوذ عليه ^ب
 في المضاربة الفاسدة في السقطة وكل شرط يوجب جهالة في الربح يفقد عقد المضاربة لان
 الربح هو المعقود عليه وجهله المعقود عليه يوجب فساد العقد نحو ان يعقد عقد المضاربة
 بشرط ان يدفع المضارب ارضه سنة الى رب المال ليربها رب المال او يدفعه وارده اليه
 ليكن سنة فندت المضاربة وفيه الضائقة الورود في الربح ايضا يفقد المضاربة نحو ان
 يقول بشرط ان يكون لك ثلث الربح او نصفه وهذا جهالة في الربح وفي التمدد ^ب ينبغي
 ان يشترط الربح معلوما مثل ما كالنصف والثلث ونحوه ولو عيّن احد النصفين جاز بشرط
 ويكون الباقى للآخر ولو قال على انما شر لي كمال في الربح فهذا نقصان ولو شرط احدهما بآية
 من الربح وبآية من الثلث ويجوز كما ذكرنا وفيه الضائقة بشرط الفساد او الملود الى جهالة
 الربح لطل شرط وصحت المضاربة وفي الجمع بشرط شئ الربح فلو شرط لاحدهما ان يعلم
 مسماة فندت فيكون الربح لرب المال والمال في يده امانة والمضارب اجره منه وفي المحيط
 من القدوري اذا فسدت المضاربة ثم ملك يد المضارب لم يضمن قد روي عن محمد بن عيسى
 انه يضمن كمال الطحاوي رحمه الله انه كان يقول ذكرنا الاصل يجب ان يكون قول المضيف
 رضي الله عنه وهو انه اذا ملك في يده من غير تعدي لم يضمن ويجوز قول محمد والابو يوسف رحمهم الله
 يجب على المضارب ضمان ما ملك عنده اذا حصل الهلاك بما لم يكن التفرغ عنه ووجه ذلك
 ان المضاربة متى فسدت صارت اجارة فاسدة ولا جمل فذلك اذا عمل المضارب استحق
 اجر المش واذا صارت اجارة فاسدة صار المال مضمونا عليه لانه اجبرته تركه لان له ان

يتقبل مثل هذا العمل من غير واحد والاجابة المشتركة عندها في الاجابة الفاسدة متى ملك
 المال عنده بامر يملك التجرز عنه يضمن وان ملك بامر لا يملك التجرز عنه لا يضمن كما لو كانت
 الاجارة حارة وعند المضيف في العدم لا يضمن ويكون المينا في الحال وفي الباحة في الحقيقة
 يجازيه الوضعية على رب المال في المضاربة الفاسدة الرجاء كله رب المال والخسران عليه
 والمضارب اجر مثله ربح او لم يربح وان لم يملك في يده ملك لانه وفي التمدب شرط
 الوضعية على المضارب ان كان شرط الضمان على المودع باطل فيه ايضا وفي كل محل فقد
 المضاربة فالرجاء رب المال والمضارب اجر المثل لا يجزي ولا يسمى وعند محمد حصة المدين
 مئة وعند ابو يوسف حصة المدين او المربح لاجله وهذا خلاف رواية الاصل في حصة
 في المضاربة الفاسدة النفقة في اللفظ وفي القول وذكر رشيد الدين حصة المدين في قوله
 لو وقع المال مضاربة وشرط ان يكون مال المضاربة في يد المالك لكل ليلة فندت المضاربة
 لان عدم التجابة مفسدة للمضاربة وان كانت لا يطل بالشرط الفاسدة ولكن هذا ليس
 من الشرط التي تقي المضاربة محجتها وذكرنا وفي ايضا وذكرنا في الاصل ما جاز في المضاربة
 بجازية من البضاعة والاستيجار وغير ذلك جاز في المضاربة الفاسدة ولا جرح مثل علم
 فيما عمل الاستيفع والاجرة وان لم يعمل به فبفسد وكذلك المراجعة وذكرنا في باب ما يجوز للمضارب
 من مضاربة الاصل او اذ الباع المضارب في المضاربة الفاسدة جاز ذلك وجاز على رب
 المال لان المضاربة وان فدت بقي وكذا عام والوكيل العام يملك ان يتعقب بغيره
 ويكون للمضارب اجر المثل فيما عمل الاستيفع لان عمله منقول عليه وكل ما جاز للمضارب في
 المضارب الصالحة من شراء او بيع او اجارة او بضاعة وغير ذلك فهو جاز في المضاربة الفاسدة
 ولا ضمان على المضارب لانه انما يملك ذلك في المضاربة الصحيحة لانه فوض اليه التجارة على
 العموم وفي حق هذا الحكم المضاربة الفاسدة والصحيحة سواء وفي الهداية واوامات رب المال
 والمضارب لطلب المضاربة لانه لو كسب على ما تقدم وموت الموكل بطل الوكالة وكذلك
 الوكيل وفيها ايضا وان ارتد رب المال عن الاسلام والعياذ بالله منها وحق بدار رب
 لطلبت المضاربة لان الحقوق بمنزلة الموت لا يرى انه يقسم ماله من ورثة كذا

في التمدد وفيها ايضا ونيف المصارب سواء علم او لم يعلم ولكن بملك جميع ما يسترى
 وفي تخلف القدر والى وان وقت للمصارب مدة بعينها جاز وبطل العقد بعينها وفي كل
 اكر مال مضارب عروضا ست در روز فوت رب ال عقد فتح نشود سبب عروضا كفتة
 شود و مر مضارب رابع كس عروضا راد اس مال اذ كان بورنه امارج تخصيص شود ميل
 او و بيان ورثه ميراث شرط سابق فصل في نفقة المصارب في الايضاح قال
 اصحابنا في النفقة في مال المضاربة اذا عمل في مرة وفيه ايضا وان الفقه على نفسه شيئا
 فهو من له لان الاصل في نفقة المالك ان يكون عليه ليس في المصارب التمدد
 وحسب النفقة له لانه امين ووكيل واجره فلا يجب النفقة وفي السراجه ولو خرج الى سبيل
 المضاربة وناله ايضا فالنفقة على قدره بالتخصيص في المحيط واذا خرج المصارب بالمال الى
 مصر من الامصار يسترى بتمتع او شيئا من اضاف التجاره فانتمى بالذلك المصهر
 فيتمتع شيئا حتى يرجع بالمال الى مصره وقد افق من المال نفقة فان تلك النفقة تكون في المال
 لان للمصارب متى خرج من وطنه لعمل المضاربة كان نفقة في مال المضاربة وفيه ايضا
 استحقاق النفقة للمصارب عوا فاعلم بتبليغ نفسه لعمل المضاربة من كل وجه لا يقتصر
 وهو البيع والشراء في كثره الدقائق فان ما ذر فطعامه وكسوته في مال المضاربة وان
 عمل في المصهر نفقة في ماله وفي التمدد وان الفقه من مال نفسه يرجع في مال المضاربة وان
 بملك لا يرجع على رب المال وفي السراجه ولو انفق في السفر من مال نفسه ليس في
 مال المضاربة له ذلك وفيها ايضا كل من بعين المصارب على العمل او يخدم وابنه
 الا ان يكون له عيب يدرب المال فيفسده فنفقه على رب المال كذا في الايضاح وفيها ايضا
 لان نفقة المستضع من مال المضاربة وفي الفصول لانه مستضع وفي التمدد ما كان من جوار
 واجره حجام و دس لا يكون من المال وقال محمد رحمه الله الدمن من المال وروى عن
 اذا اصبغ او خضب او اكل من مال المضارب فذلك من المال وفيه ايضا وسيل الويل
 رحمه الله عن الحسن قال لا كل مال المضارب في خزانة الفقهاء بغير
 يكون دفع المال مضاربه الادب والوصي وشريك الفنان والمفاوض والعبد المأذون

المكتوب وفي الفصول الفصل الثالث والعشرين وذكر في موضع شرح الطحاوي لو تصرف
 الاب او الوصي في مال الصغير فظهر الرجح وظاهرتم قال كنت مضارباً لا يكون من الرجح شي
 ان يشهد عند التصرف باذنه بتصرف بالمضاربة وهذا في القضا حتى لا يصير القاضى في
 ذلك فاما فيما بين وبين ذلك فانه يحل له الرجح وان لم يشهد عليه وذكر في صيا
 المقطع قال ابو نصر رحمه الله لا اري في هذا الزمان لوصي ان ياخذ مال اليتيم مضاربة ولا يقيم
 وقف ان يترج في ارض الوقف وفيه الضمان للجد ان في في الفصل الثالث والعشرين ذكر
 في موضع شرح الطحاوي للاب ان لا يبيع مال الصغير والصغيرة ويدفعه الى غيره مضاربة ولا يبيع
 وورثته ولو كل بالبيع والشراء والاستيجار وليكتب عبده ويزوج ابنته لا عبده ليس
 ان يعير ماله يقر في الاستئجار له ذلك ولان برئته بدينه ويدرس نفسه الضمان فان كان
 ايضا مقدارا موصوياً من ذلك وبن نفسه وله ان يجعل ماله عند نفسه وينفق له ان يشهد
 على ذلك عند المبدأ ويولم يشهد كل له فيما بين وبين ربه ولكن القاضى لا يصدره في الظاهر
 من النظرية المرنينية ولومات المضارب وعليه من قرب المال حتى يرس المال
 من الرجح ان كانت المضاربة معروفة وفي الايضاح ولو قال رب المال للمضارب او الموصى
 او النصح اعلن فيما في يدك مضاربة بالنصف جاز وفي التذنب ولو قال للمضارب او الموصى
 او المبيع اعمل فيما في يدك مضاربة بالنصف جاز وفي التذنب ولو قال للمضارب او الموصى
 وفي المحيط قال محمد رحمه الله في الجامع الصغيرة المضارب يشترى بالمال المضاربة عبداً
 الضيق العبد جازاً وفالدية عليها ارباعاً يعني اذا كان بخار الفداء مكناً وذكر في الكتاب
 واعلم ان ليس لواحد منها يعني رب المال المضارب ان يدفع بدون حفرة صاحبه اذا
 كان في رأس المال فضل لان العبد مشترك بينهما والعبد مشترك اذا جنى فليس لاص
 المستويكس ان ينفرد باوقاف مملكات ولو كان قيمته مثل رأس المال **باب**
 في خزانة الفقه الاسباب الموجبة للمحرقة انب والصفحة والمجنون والرق وهذه المعاد انب
 يوجب المحر في الاقوال دون الافعال حتى لو اخذون ويضمنون المتفقات فاما لصبي
 والمجنون لا يصح عقدها واقارها واعتقها فاما العبد اقارها فانه في نفسه غير نافذ في جميع لاه

والن اتر بال ارنه بعد سبعة وان اتر بحد او نقص او طلاق فيخذ في الحال من باع كذا سنة
من هو الاشياء هو بغيره وعصدا فلولي الحيا رد ان شاء اجازة ان كان فيه مصلحة وان
ففيه وفي محضر القدرى لا يجوز تصرف العبد في الباطل وله ولا تصرف العبد الا بالاذن سيده
ولا يجوز تصرف المحزون المغلوب بحال وفي الخلاصة العبد يجوز ان ياتوا اخذوا منه دون قوله الا فيما
يرجع على نفسه كالنقص من حد الزنا وحد الشرب وحد القذف فانه يصح اقراره فيها وحضره المولى
ليس شرط فيها ايضا وان لم يقر ولكن اقيمت عليه البينة فحفظه المولى شرطانها وعند المولى
يوسف رحمه الله ليس شرط وبيان نحوه في كتاب الدعوى في الاستحسان لا في كتاب
وفي التارخاني من السفانة اذا اقر العبد بملك مال وكذب المولى واقره ان انعم
وهو محجور او طي امره بشبهة بغير اذن المولى فانه لا يوافق حتى يعقوب وفي التمهيد لو كان محجورا
عليه فقامت به على غيبه لا يقضي برون حضور المولى وفي اقراره بالعصب لا يقضي مع حضور المولى
ولو قام مستعلي ودعيه استملكها يقضي بعد العتق وعند ابو يوسف رحمه الله عليه في الحال
محضر القدرى والكافي اذا راها في الغلام والجارية واسكن امرها في البون فحالها قبلت فلولي
قوله ولا احكام بالعين لانه امر لا يقف عليه الا من جهتها فيقبل فيه قولها كايقبل قول المرأة في الحيض
كذلك كثر الدقائق وفي المحقق ويقبل قول المرأة في البون لانه عسى للبون لاسن
بجهتها ظاهرا فاذا اخرجت ولم يبد بها الظاهر قبل قولها كايقبل قول المرأة في الحيض وفي النكاح في
باب النكاح في حنفية رضي الله عنه حد البون من بعد سبع والنجوى بعد سبع والنجس بعد سبع
قال فيها فذلك حد سبع بغيرها وفي حنابلة النكاح بون الغلام بثلاثة اشياء بالاقدام والاحمال
والانزال اذا وطئ وان لم يوجد سبيل منه فحتى يكمل له ثمانية عشرة سنة عند ابو حنيفة رضي
الله عنه وفي محضر القدرى في سنة وفيه ايضا وبلوغ الجارية بثلاثة اشياء بالحيض والاكلام
والحبل فان لم يوجد منها شيء حتى يكمل لها سبعة عشرة سنة وفي القدرى وقال ابو
محمد رحمه الله ان اتم للغلام والجارية ثمانية عشرة سنة فقد بلغا وفي كثر الدقائق ويقضي بالبلوغ فيها
بثمانية عشرة سنة وفيه ايضا واذا في المدة في ثمانية عشرة سنة وفي حنابلة سبع سنين وفي السنة
الحجر على المكلف بالسنة باطل عند ابو حنيفة وفرقة المدعي بالمكلف الحجر العاقل البالغ ونحوه

بالبطلان لا يجوز حكم القاضي فيه لا نقد قضاءه وان كان مختلفا فيه لان نفس القضاء مختلف
 فيه ومعنى بالسفاهة ان يندرج اليه فيما لا عرض له كما يندرج العقل، وعندنا والثاني رحمه الله يجوز وصير
 ممنوعا عن التصرفات الا لا يمكن نسخه كالنكاح والطلاق والعقود والتدبير والاستيلاء
 والاقرار بالعقوبات كالحردود والعقاص وفيه الضمان عندنا البصير او ابلغ من هذا لا يبيع
 له ما لم يولس منه الرشدة وعندنا بمنزلة رضي الله عنه ابلغ من غير من سنه ولم يولس عليه
 يبيع اليه ما له لانه لا يرى الحجر على المكلف الا على الثلث المقتضى الجاهل والطبيب الجاهل و
 المكاري للفلس وفي الشرحية قال ابو حنيفة الحجر على امر السفيه العاقل البالغ باطل الا على
 الطبيب الجاهل الذي يستقي الناس المم وعنده انه دواء والمقتضى الجاهل الذي يعلم الناس
 الخيل والخيل والمكاري للفلس وقبل هذه الاشياء ليس يظهر عنه **باب**
 التصرفات في الهداية قال ابو حنيفة رضي الله عنه لا تجزئ الدين اذا وصيت ويون على
 رجل وطلب غراما وجهه اجسه ولا تجزئ عليه لان في الحجر ابدار الميته فلا يجوز له ان يضر خاص
 وان كان له لم يضر فيه الحكم لانه نوع حجر ولانه تجارة لا عن تراض فيكون باطلا بالنقض
 ولكنه يجب ابداحه بمعرفة دينه اتبا الحق الغرام ووفى لظلمه ولا رخصة الله اذا طلب غراما
 المفلس عليه الحجر الحجر القاضي عنده ومنعه عن البيع بمن الشئ والتصرف والاقرار حتى للغير
 بالغرام وفيها ايضا ومعنى قولها ومنعه من البيع ان يكون باق من ثمن الشئ ما يبيع بمن الشئ لا بطل
 حق الغرام والتمتع لحقهم فلا يبيع عنه وفي خزائن الفقه سنة اشياء يخرج من مال السفيه المذكرة له
 ونفقة زوجته ونفقة اولاده وذوي ارحامه ممن يجب نفقته عليه ونفقة حج اسلامه ان اراد
 ولا يبيع من الحج ولكنه يبيعه القاضي بالثقة من الخارج ينفق عليه في طريق الحج وما اوفى في ضربه
 من القرب والواب الخ من ثلث ما له جاز في التذريب ولو اوصا ان وافق بوصا
 الناس وليس فيه امر انت ينفق وصياها وفي تحفة القدرى وان اشترى زوج امرأته جاز
 نكاحه وان سعى له امر جاز فيه مقدار مهر مثلها وبطل الفرض وفيها ايضا وان اعتق عبد الله
 عتقه وكان على العبد ان يبيع في قيمته **باب** المادون في اللص في الشئ بالخبر
 البغدادى رحمه الله المادون هو الماطلاق من الخبر العبد له قول صحيح وانما من التصرف

لاجل بلرق فاذا اذن له المولى زال الحجر وفي كسر الدق اذن الاذن فكس الحجر واسقط
 الحق فلا يثبت ولا يتخصص في التهنيد المولى اذ اذن له عبده في التجارات مطلقا
 او في نوع خاص كالبر او في صفة كالخيط او في وقت كالיום والليل والشهر بصرا دون ما في
 الانواع والضمان والافات كلها وعند زوالها في رخصها المدين يكتفى ما حصه في ملكها
 ان القدوري وان اذن له في نوع خاص كالبر او في صفة كالخيط فهو اذن في جميع خلافها
 وزوالها في رخصها المدين في السراجه الماذون في نوع يكون ماذونا في الانواع كلها وفيه
 البيع فان اذن له في التجارة او شرا فهو ماذون اذ الاذن يحظر عليه مولاه وفي الخبيثه
 وكذا اذا قال اذيت بالتجارة في مكان كذا او في وقت كذا بصرا دون ما في الاماكن والاذن
 كلها وفي التهنيد ولو امره بما يراه الاستخدام كشر الطعام والكسوة لاهله لا يصير ذوا
 وفي تخلف القدوري وان اذن له في شئ بعينه فليس ماذون في المحقق لانه صادر دون العبد
 باب الاستخدام وفي البيع ويشترط ان يكون الماذون عاقلا عاظما بالبيع والشراء ولو لم
 التجارة سواء كان بالغ او صبي وفي التهنيد ولو رآه المولى بيع مال لمولاه او لغيره مع صحته
 او فاسدا ولم يهره بصرا دون ما لكن لا ينقد ذلك البيع وعند زوال رخصه المدين وان كان له
 ماذونا في نسخه وان رآه عبده بيع رآه عبده بيع ويشترط في كس لم يهره بصرا دون ما في
 التجارة وعند زوالها في لا يجوز هذا التفرق الذي شاهده المولى الا ان يحظر القول سواء
 كان بعبه مولاه او بغيره فصار ماذونا في التجارة وفيه ايضا ويكون السكوت اذنا وصدا واجبة
 من السكوت في اشياء معدوده احدها العبد اذا سكوت المولى عند بصره ماذونا وان
 الكبر اذا سكنت عند الاستمرار من المولى قبل العقد وبعده والثالث الشفع اذا بلغه
 الخبر بالبيع وسكت فانه يطل الشفع والرابع اذا ذهب او تصدق فقبض الموهوب له
 المصدق عليه محضه وهو ساكت فانه اذن منه بالقبض والى مس اذا باع بغيره فاستقبض
 المشتري بالبيع والبايع حاضر وسكت فهو اذن بالقبض والى مس اذا باع رجلا مجهول
 النصب بمحضه منه فعال له قسم فاذهب مع مولاك فقام وهو ساكت فانه اذن منه
 بلرق ولو ادعى الحرية بعد ذلك لم يلتفت الى قوله الابنية ولو باع بغيره جاز ان يحال

فقبض المبيع المشتري بحضرة البيع وهو ساكت لا يكون اذنا بالقبض في ظاهر الرواية وله ان يسترد
 وذكر الطحاوي انه يكون اذنا قبضاً على المبيع الفاسد والسابع الاب اذا سكت عند الولادة
 كذا اذا سكت عند ولادة ام الولد حتى ليس له بعد ذلك نفقة وان من المأمورين اذنا
 عبدة قسم في الغنيمة وهو ساكت كذا في غريب الفقه وفي فتاوى الفروق رجل راي عبده
 ويشترى فسكت ليصرفه فذنا ولو راي اجنبياً يتصرف في ماله فسكت لا يصره وكذا لان صيرورة
 مازونا من جهة التصرف منه وانما تصرفه ملكه والعبد مملوك له فيصرفه فذنا بخلاف الاجنبي
 لانه ليس له ولالة وفي الفصول المجلد الثاني اعلم بان السكوت رضا في مسائل معدودة منها
 اذا اسر عبدك لم تقع في الغنيمة وتسم ومولاه حاضر فسكت بطل حقك في حق اخذ العبد منها
 اذا كان الحيثية ثلثة ايام للمشتري في اي العبد مبيع ويشترى فسكت لزوم البيع وبطل خيار
 وان كان الحيثية للبائع لم يطل خيار ومنها اذا بيع العبد وهو حاضر فسكت العبد ثم قال لعبد البيع
 اياضاً وفي بعض الرواية والفا والمبيع والتكليم ثم قال انما هو لقبيل قوله وبهذا في اقرار
 فتاوى القضاة مع زيادة فائدة فانه اذا اناعه وسلكه فذهب به المشتري فسكت به لم يعقل فهذا
 اقرار بالرق وكذا اذا رهنه بخلاف ما اذا اجره او عرضه على البيع او زوجه او سوره فاسكوت
 فيه لا يكون اقرار بالرق وفيه ايضا ولو خلف لا يتزوج انبئة الصغيرة فزوجها رجل من اهله
 او غريب والاب حاضر ساكت فقال لعبد ما وقعت عقد النكاح وهو في ذلك المحل المصطفى
 النكاح فزعم محمد رحمه الله انه لا محنت لان الاب لم يزوج والذي زوج غيره واجابوا بكذا
 ذكر في هذا الكتاب وفيه ايضا وذكر في اول دعوى الزخيرة عبد بن عيين من الاميين بحضرة المولى
 ثم ان المولى يدعي ذلك العين لنفسه ان كان العبد مازونا فيه لم يبيع ودعوى المولى وان كان
 محجوراً وفيه ايضا ورايت على حاشية روايات الزخيرة في كتاب المازون اذا راي حنسيا
 يبيع عين من ايمان ماله فسكت لا يصره فذنا لم يبيع ذلك العين وكذلك المهر من اذنا
 الرهن مبيع الرهن فسكت ولم يصره من البيع لا يصره فذنا وفي السراية اذا قال لعبد
 لا املكك عن التجارة كان اذنا له وفي فتاوى الحجة وان اضره فصول واحد بان المولى يصر
 مازونا كيف ما كان المخبر فرق بين الحجة والاذن عنه لا يثبت الحجر بخبر الواحد

الا ان يكون الخبز عدلا و خبره اثنان وثبت الاذن لقول الفضولي الواحد في كل حال وذكر
 الشيخ الامام العروفي بجواهر زاده رحمه الله عن الفقيه ابي بكر البلخي رحمه الله انه لا فرق
 بين الماذون والخبر ما ذورنا اذ كان الخبر صادقا عند العبد والفقوى على هذا القول في المظاهرة
 في باب ابي حنيفة رضي الله عنه والخبر لا يثبت من وجه الخبر المسمى او بعدل معتبر وفي الحكم
 قال الخبر لا يثبت للماذون بالخبر امين او واحد عدل خلافا لما وفي المصنف قال في شرح
 الطحاوي اذا امره واحد غير عدل بالخبر يجوز ان بذلك الماذن احدته وعندنا يصير مجورا اجماعا
 صدقة او كذبه وفي الجامع الصغير ان الما ذون ولا للكتاب ان يقض فان فعله
 فهو باطل لان القرض تبرع لما روى عن رسول الله عليه السلام انه مكتوب على ابنة
 ان الصدقة بعشر امثالها والقرض ثمانية عشر ولو كان مبادلة كان ضررا بالنسبة
 وهو حرام ولهذا لا يملك الاب والوصي في مال اليتيم بخلاف القاضي وفي منقذ المخلص
 يملك الماذون التجر والضيقة البرة والكثرة لا وانما يعرف بمقدار ما كان في يد مال
 التجارة حتى لو كان مال التجارة عشرة الاف فاختصافه من عشرة يكون يسيرة ولو كان
 مال التجارة عشرة مثاقيل فاختصافه لا يجوز ليس له ان يهب وراهم ولا يصدق في التبرع
 ولما ذون ان يسج ويشترى بالنقد والنسيئة والغيب السيرة والغاشي وله ان يملك
 ويشرك غنايا وما خذ مضاربة ورضاقته بدائق كان كثيرا فانظر مكذا في مال التجارة
 وفي فتاوى الظهيرية وليس للعبد الماذون ان يوصل دينه وجب له وفيه الضمان ولو اصله
 مشتركا بينه وبين غيره لا يجوز خلافا لما كان في كثر الدقايق وفي القرائن ان في المظاهرة
 ولا يجوز الخط للعبد الماذون لانه تبرع ليس من ضيق التجارة ومثل هذا التبرع لا يكون
 واذا تحت الاذن بخلاف الاعارة والتخيير لانه من وضع التجار لانهم يتجرون بالخير
 لاستخراج الديون من الناس ولما دخل تحت الاذن للتجارة دخل من ضيق التجارة
 وان لم يكن تجارة وفي كثر الدقايق وكخط من التمس بعيب وفي حصة ابي حنيفة مثل
 ما كخط به التجارة ولا يملك خط الزيادة وفي الابانة المولى اذ ابا من عبده الماذون شيئا
 صح كحيس الاستيفاء التمس وفي شرح الطحاوي المولى اذ ابا من عبده ان لم